العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٧١
أغسطس ٢٠٠٢ -

عدد خاص (٢)

اليوبيل الذهبى لثورة يوليو ١٩٥٢

■ ١٠ آلاف فرصة عمل بالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف

■ صرف ٥ مليارات جنيه لـ ٣٦٣ ألف متضرر من حرب الخليج





الدروس المستفادة من ثورة يوليو .. والرؤية المستقبلية



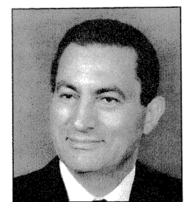


العماوى وراشد يتحدثان عن إنجازات الثورة للعمال والفلاحين فى ٥٠ عاما





اللواء عبدالسلام المحجوب



الرئيس محمد حسنى مبارك



المهندس أحمد عبدالعزيز

الشركة الفنية للصناعات الهندسية مصانع أورچينال



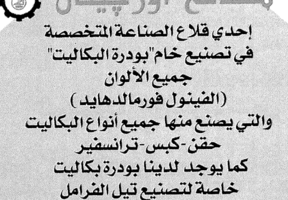
تتقدم بخالص التهنئة الي السيد اللواء **عبد السلام المحجوب** محافظ الأسكندرية شعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

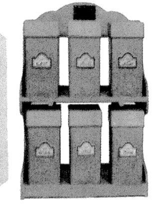
محمد حسنى مبارك





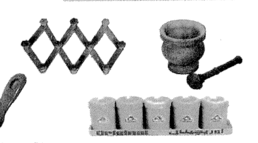
مصانع أورچينال

إحدي قلاع الصناعة المتخصصة
في تصنيع خام"بودرة البكاليت"
جميع الألوان
(الفينول فورمالدهايد)
والتي يصنع منها جميع أنواع البكاليت
حقن-كبس-ترانسفير
كما يوجد لدينا بودرة بكاليت
خاصة لتصنيع تيل الفرامل
نحن علي استعداد تام لتلبية طلبات السوق المحلي والتصدير
إنتاجنا مطابق للمواصفات القياسية العالمية





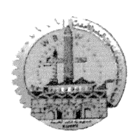


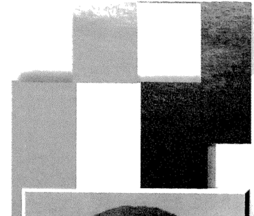




المصانع :ك ٢٣ طريق إسكندرية القاهرة الصحراوى . منطقة مرغم الصناعية
ت : ٤٧٠١٠٩٨ - ٤٧٠١٦٢٠ فاكس ٤٧٠٠١٥٥ / ٠٣ محمول ٠١٠١٥١٤٥٨٣.
E-mail:factoryoriginal@ hotmaiol .com

مع تحيات رئيس مجلس الإدارة
الحاج أحمد عبد العزيز







النقابة العامة للعاملين
بصناعات البناء والأخشاب
وصنع مواد البناء ولجانها النقابية

تشارك عمال وشعب مصر العظيم بالاحتفال
باليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجلس الإدارة وقيادات العمل النقابى باللجان النقابية والذين يمثلون نصف مليون عامل وعاملة فى صناعات التشييد والتعمير والإسكان وصناعات الأخشاب وصناعات الأسمنت والحراريات والسيراميك والخزف والصينى والطوب الرملى والطفلى ومواد البناء وهيئة وشركات الطرق والكبارى وكل عمالنا الحرفيون والمهنيون من طوائف المعمار من العمالة الغير منتظمة فى كل بقعة من بقاع أرض الوطن بمصر المحروسة ..

يتقدمون بخالص التهنئة

للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتحية إعزاز وتقدير للوزير النقابى

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

وللسيد الزميل

السيد محمد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

وللسادة الزملاء رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة الشقيقة

وكل عام ومصر وكل المصريين بخير

سيد طه حسن
رئيس مجلس إدارة النقابة العامة
وعضو مجلس الشوري



الشرق للتأمين

خدمة تأمينية متميزة

تتقدم بأخلص التهانى إلى الشعب المصرى



اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة

وتقدم

مجموعة من وثائق التأمين التى تناسب كل الاحتياجات
وتلبى كافة الرغبات فى تأمين الحياة والممتلكات والمسئوليات

مع تمنيات الشرق للتأمين
بمزيد من الرخاء لمصرنا الحبيبة

المركز الرئيسى : ١٥ شارع قصر النيل - القاهرة
تليفون : ٥٧٥٣٢٦٥ - ٥٧٥٣١٠٤
فاكس : ٥٧٥٣٣١٦ - ٥٧٥٦٩٧٤

البريد الإلكترونى E- Mail: Ins _ Chark @ Frcu. Eun. Eg

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد — خالد طاهر
محمود دبور — وحيد حماد
أحمد خلف الله — د. عماد حسن
ليلى الحريرى — د. محمد على عمران

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣ - ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١

تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١



• تواصل "العمل" للعدد الثانى فى المساهمة فى الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة، وذلك بعرض لبعض إنجازات ثورة يوليو على مدى مسيرتها خلال خمسين عاما بدءا بعهد قائد الثورة ومفجرها جمال عبد الناصر ، مرورا بعهد الرئيس السادات ، ثم المرحلة الحالية التى يقود الثورة فيها الرئيس محمد حسنى مبارك .. ومن خلال استعراض لبعض هذه الإنجازات تبين التواصل لتحقيق أهداف الثورة التى هى أهداف شعب مصر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مصر استطاعت رغم كل التحديات أن تقيم أعظم سد فى عالمنا المعاصر وهو السد العالى ، ودخلنا بسببه معارك سياسية وعسكرية واقتصادية ، ونفس الأمر مع اختلاف الظروف تقيم مصر حاليا المشروع العملاق فى جنوب مصر وهو مشروع توشكي، الذى يمثل التكامل الطبيعى لمشروع السد العالى .. كذلك فإن التواصل مستمر منذ إعلان الثورة لمبادئها الستة وحتى الآن ، خاصة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى ، وتوفير حياة كريمة للقاعدة العريضة من الشعب وهم العمال والفلاحون، وذلك تطبيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية.

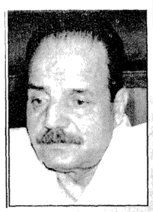




• وكان خطاب الرئيس مبارك فى احتفالات العيد الخمسين لثورة يوليو ، معبرا كل التعبير عن مشاعر وأحاسيس شعب مصر ، باستثناء القلة القليلة التى تحاول على امتداد خمسين عاما تشويه أى إنجاز تحققه الثورة، بل إن البعض من هذه القلة القليلة يحاول تقييم ثورة يوليو فى ضوء الظروف الحالية، وهو أمر لايتسق مع منطق أو معرفة، ذلك أن الظروف التى انطلقت فيها ثورة يوليو ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، كانت مغايرة تماما .. حيث كان يجثم على أنفاس شعب مصر ملك فاسد وبطانة مرتشية، وأحزاب متصارعة كل همها الحصول على أكبر مكاسب، وهذا ماوضحه الرئيس مبارك فى كلمته القيمة، والتى تم استعراضها فى كلمة التحرير تحت عنوان"الدروس المستفادة من ثورة يوليو .. والرؤية المستقبلية".



• وحتى تتأكد حقيقة ثورة يوليو وإنجازاتها العظيمة أمام أجيالنا الشابة، فإن "العمل" استمعت فى هذا العدد إلى شهادة قيادتين نقابيتين نثق جميعا كل الثقة فى أمانتهما ووعيهما وحرصهما على عرض الحقائق بأمانة وموضوعية ، وهما السيد/أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والرئيس السابق للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والسيد /السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حاليا ، ووكيل مجلس الشعب ، والاثنان أمد الله فى عمرهما شهدا-بوعي-مرحلة ماقبل الثورة، وتابعا إنجازاتها مرحلة مرحلة، لذلك فإن شهادتهما على عصر الثورة لها أهميتها الكبيرة، كذلك فإن عددا من قياداتنا النقابية والفكرية ، قدمت هى الأخرى شهادتها على عصر الثورة على مدى خمسين عاما ، وكلها تؤكد أن الثورة بمبادئها العظيمة ستظل نبراسا تهتدى به الأجيال القادمة فى بناء مستقبل مصر.



عــزيزى القـــــارىء :

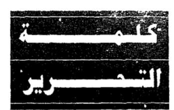
إلى متى يظل الصمت الرسمى العربى .. أمام التحيز والتحدى الأمريكى الأعمى؟؟

هل اللى اختشوا ماتوا؟؟ وهل يمكن أن تتساوى الضحية بالقاتل ؟؟ وهل فقدت الدول الأوروبية والدول الكبرى كروسيا والصين واليابان إرادتها وأصبحت مجرد توابع ممسوخة لأمريكا؟؟ وهل تحولت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى مجرد دمى تلهو بها أمريكا؟؟ ثم ماهذا الفجر والعهر والاستخفاف بالعرب وبالعالم ، وذلك عندما تصر أمريكا على عدم إدانة الغارة الإجرامية التى قامت بها إسرائيل وبطائرة فانتوم أمريكية لضرب أحد الأحياء السكنية فى مدينة غزة، واستشهد العشرات وأصيب المئات ، ودمرت العديد من المبانى السكنية . . إلخ، وعندما تقدمت الدول العربية لمجلس الأمن بمشروع قرار لإدانة إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب من أراضى الضفة الغربية التى احتلتها مؤخرا وطبقا للقرارات العديدة التى اتخذها مجلس الأمن مؤخرا فى هذا الخصوص ، تهدد أمريكا باستخدام الفيتو مالم يتضمن القرار إدانة لبعض المنظمات الفلسطينية التى تدافع عن أرضها ، أى أن أمريكا ترفض إدانة المجرمين ، وتطالب بمعاقبة المناضلين من أجل حرية بلدهم ، وللأسف مازالت الدول العربية الرسمية تطلق على أمريكا بأنها راعية السلام .. أى سلام؟؟

وهى فى الواقع مجرمة السلام ، وداعمة الإجرام الإسرائيلى . . ولم يعد هناك من يقول لبوش كفى جنونا ، وكفى حقدا على العرب والإسلام . .لكن للأسف الكل خائف ، والكل يعمل ألف حساب لقوة أمريكا ، وللأسف -أيضا- أكتب هذا ظهر يوم الثامن والعشرين من يوليو ، ولم يكن مجلس الأمن قد حسم قراره بعد ، وإن كنت أتوقع أن تستخدم أمريكا حق الفيتو، كما حدث مرارا من قبل دفاعا عن إسرائيل ، و لذلك فإنه مطلوب من العرب اتخاذ إجراءات حمائية كما يقال ، يكفى أن نقاطع دولاراتها ونستبدلها باليورو مؤقتا، ونقاطع بضائعها مقاطعة جادة، ونهدد مصالحها المنتشرة فى المنطقة، لأنها تفعل بنا ما تفعله، وهى واثقة من أن الأنظمة العربية خاصة فى الدول البترولية فى خدمتها ، وتسهر على حماية مصالحها ، لكن لكل شيء نهاية ، ولابد من أن يأتى اليوم الذى تدفع فيه أمريكا قبل إسرائيل فواتير عديدة للعرب والمسلمين.

هذا من ناحية .. من ناحية أخرى فوجئت وأنا أتابع الزيارة المهمة التى قام بها الرئيس مبارك لكل من فرنسا وأسبانيا، أنهم مع حق الشعب الفلسطينى، ومع حق الشعب العراقى، لكن دون أن يخرجوا عن الخط الذى رسمته لهم أمريكا خاصة بالنسبة للعراق ، فنجد على سبيل المثال شيراك وأزنار رئيس وزراء أسبانيا وأنان (سكرتير عام الأمم المتحدة)يطالبون العراق بالسماح أولا للمفتشين عن أسلحة الدمار الشامل بالعودة للعراق قبل مطالبة العراق بأى شيء ، وهو نفس موقف أمريكا التى تستعد لشن هجوم على العراق بهدف القضاء على نظام الرئيس صدام حسين ، وفى تصورى مهما فعلت العراق فإن أمريكا ستضرب العراق وستمرح فى أراضيه دون اعتبار للعرب أو للعالم أجمع مادام الكل يمشى فى أقدامها وإننى أتساءل . . هل هذه هى أهداف النظام الدولى الجديد والقطب الأوحد . . لعن الله العولمة ، ولعن أمريكا وربيبتها إسرائيل و، وبالطبع معهما الذيل الذليل بريطانيا التي كانت عظمي في يوم من الأيام، ولعن كل المتخاذلين الخائفين فى كل أنحاء العالم. . وإلى اللقاء.

س . ط





بقلم | السيد الطاهرى

الدروس المستفادة من ثورة يوليو .. والرؤية المستقبلية

لا جدال أن إحياء ذكري ثورة يوليو بالصورة التي تحققت بمناسبة عيدها الخمسين، قد حققت أبعادا مهمة للغاية، يأتي في مقدمة هذه الأبعاد ، التذكير بإنجازات الثورة علي مدي خمسين عاما ، وهي بالفعل إنجازات عديدة وضخمة وخطيرة ، ترتب علي معظمها تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عظيمة ، لامجال لذكرها في هذه العجالة، ذلك أن مجلة العمل في عددها السابق وفي عددها الحالي ، حاولت قدر المستطاع إلقاء الضوء علي بعض هذه الإنجازات دون أن تحصر أو تتناول كثيرا من هذه الإنجازات ، وربما حاول كل من السيد أحمد أحمد العماوي وزير القوي العاملة والهجرة والسيد/السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب ، حاولا كل من زاوية خاصة كشاهدين علي العصر ، تناول بعض هذه الإنجازات خاصة مايتعلق منها بقطاع العمل والعمال ، ورغم ضيق المساحة المتاحة، إلا أنهما عبرا بموضوعية وصدق وأمانة عن عظمة ثورة وثوار يوليو الشرفاء ، ثم كانت الكلمة الصادقة والمعبرة التي ألقاها الرئيس مبارك في الثاني والعشرين من يوليو في الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة الثالث والعشرين من يوليو خير معبر عن نبض جماهير مصر بل والأمة العربية في ثورتها المجيدة، وهو ما سأحاول أن أتناول جانبا منها في هذا المقال.

وأعود إلي تناول بعض الأبعاد الأخري التي حققها احتفال مصر بالعيد الخمسين للثورة، وزعيمها جمال عبد الناصر ، فكثير من أبناء مصر خاصة شبابها ، لم يدركوا الثورة، ولم يعيشوا الفترة التي سبقتها ، والظروف التي أدت بعدد من طلائع جيش مصر أن يثوروا علي الأوضاع الظالمة التي كانت سائدة في عصر ماقبل الثورة، وللأسف فإن الإعلام لم يقم بواجبه تماما تجاه هذه الأجيال ، فيما يتعلق بالتعريف والإعلام بمبادئ الثورة الستة أو بالأسباب التي أدت إلي انطلاقها ، أو التعريف بالأوضاع الفاسدة التي كانت قائمة في مصر في عهد الملكية والأحزاب المتصارعة ، وغير ذلك الكثير ، ولذلك فإن الكلمة أو الخطاب المهم الذي ألقاه الرئيس مبارك في هذه المناسبة، ورغم إيجازه فإنه أوضح بكل صدق وأمانة ماعجزت أجهزتنا الإعلامية القيام بها ، وكان ذلك سببا في أن بعض أعداء الثورة اتخذ من هذا الصمت الإعلامي مبررا للهجوم علي الثورة ورموزها مستغلا غيبة الإعلام الرسمي للرد علي بعض هذه التجاوزات والادعاءات اللامسئولة . . من هنا تأتي الأهمية الكبيرة للحقائق التي تضمنها خطاب الرئيس مبارك ، والذي أقتطف منه بعض الفقرات للدلالة علي ذلك . . قال الرئيس مبارك :

ربما لاتعرف الأجيال الجديدة التي لم تشهد أوضاع مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أن الأغلبية الساحقة من أبناء مصر كانت تعيش دون الكفاف ، لأن ثمانين في المائة من سكان ريف مصر كانوا من الأجراء المعدمين، كما كانت الدولة في خدمة فئة محدودة من أصحاب المصالح ، وكانت الحياة السياسية ملهاة فارغة يمسك بخيوطها القصر والاحتلال الأجنبي، أما الحياة النيابية فكانت مجرد إطار شكلي زائف بلا مضمون حقيقي ، وغابت أي مجهودات جادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لمواجهة مطالب الفئات المتزايدة من الشعب التي كانت لاتجد قوت يومها .

في ظل هذه الأوضاع المتردية ، كان محتما أن يصل النظام القديم إلي طريق مسدود، وتتصدع أركانه، ويبدأ مرحلة السقوط والانهيار.

ولاشك أن ثورة يوليو جاءت تتويجا لنضال طويل خاضه الشعب المصرى، دفاعا عن حقه في وطن مرفوع الرأس موفور الكرامة، لايجثم علي صدره احتلال غاصب يشل إرادته الوطنية، ولذا فلم يكن غريبا أن يتحقق للثورة منذ ساعاتها الأولي هذا التلاحم الرائع، بين طلائع الثورة التي خرجت من صفوف القوات المسلحة وجماهير الشعب المصرى، وبهذا التلاحم بين الجيش والشعب ، استطاعت الثورة أن تغير وجه الحياة في مصر علي نحو جذرى، وأن تخوض معاركها في الداخل والخارج كي تعيد للوطن استقلاله وكرامته، وتعيد للأغلبية الساحقة حقوقها المهدرة.

فقد كان الخلاص من السيطرة الأجنبية وتحقيق الاستقلال ،وتأميم شركة قناة السويس، والإصلاح الزراعي ، وتصنيع مصر ، أهدافا كبارا يتطلع لها النضال المصري علي طول تاريخه الحديث ، ثم جاءت ثورة يوليو البيضاء كي تصوغ من هذه الأهداف برنامج عمل وطني التزمت بتحقيقه، وخاضت من أجله معاركها المتتابعة في الداخل والخارج.

ومن هنا ، فإن الذين يحاكمون ثورة يوليو بمعايير اليوم يقعون في خطأ جسيم حين يتناسون أنها واجهت ظروفا داخلية

صعبة وقامت في ظل تحديات ومتغيرات إقليمية وعالمية تعين عليها مواجهتها والتعامل معها كي تحافظ علي استقلال قرارها الوطني ، بعيدا عن اعتبارات الحرب الباردة، وسياسات الأحلاف ، وصراعات القوي الكبرى.

وبرغم هذه الظروف الشائكة والتحديات المتزايدة، حافظت ثورة يوليو علي روحها الوطنية الأصيلة، وقدمت لشعبها إنجازات ضخمة عديدة، كما أحدثت تحولا عميقا في تاريخ مصر، أنهي مرحلة و فتح الطريق أمام مرحلة جديدة ، زادت من قدرة الوطن علي مواصلة مسيرة البناء والتقدم.

وشأنها في هذا شأن كل عمل إنساني ، كان طبيعيا أن تقع الثورة في بعض الأخطاء وهي تخوض معاركها المتتابعة في الداخل والخارج، غير أن تلك الأخطاء لايمكن أن تحجب عن أعيننا الإنجازات الكبري التي حققتها ، والتي ستظل تشكل صفحة مشرقة من تاريخ مصر الحديث، ولو كره الحاقدون والمشككون.

وكان طبيعيا أن تمتد تأثيرات يوليو -بعد انتصارها العظيم علي العدوان الثلاثي- الي الوطن العربي علي امتداده ، بل وإلي العالم الثالث كله ، الذي كان يخوض نضالا شجاعا ضد قوي الاستعمار والعنصرية، ولايستطيع أحد أن ينكر أن خريطة العالم قد تغيرت بعد ثورة يوليو ، حيث ارتفعت رايات الحرية والاستقلال فوق معظم الدول العربية والإفريقية، وشهد العالم انحسار موجة الاستعمار القديم ومولد تكتلات ضخمة لدول العالم الثالث ، اتاحت لها أن تسيطر علي مقدراتها وثرواتها الطبيعية ، وتتجه إلي تنمية ثروتها البشرية وتعينها بما يتناسب مع التحديات المتزايدة المتجددة.

ويسعدني أن أرحب معكم اليوم بالأخ العقيد معمر القذافي ، قائد الثورة الليبية المجيدة في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، التي استلهمت روح الثورة من ثورة ٢٣ يوليو ، والتي ربطتها بها أقوي الروابط القائمة علي رؤية واحدة للسعي العربي نحو التخلص من الاستعمار ، وإعلاء شأن القومية العربية ، ودعم العمل العربي المشترك .

وقال الرئيس مبارك:

سوف نظل نذكر للثورة المصرية دائما قدرتها علي تصحيح مسارها في المراحل المختلفة، وعدم تمسكها بقوالب شكلية جامدة، وإصرارها علي وضع مصالح الوطن والشعب فوق كل اعتبار، وبهذه النظرة الثاقبة والوعي العميق بحركة التاريخ، استطاعت الثورة أن تتمسك بالثوابت الراسخة، التي تمثلت في حرص الحكم علي العدل الاجتماعي، والانحياز إلي مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب ، والالتزام بالتنمية الشاملة من أجل تحقيق تقدم حقيقي يستفيد منه المجموع الوطني، والحفاظ علي استقلال القرار الوطني، والحرص علي أن يكون لمصر جيشها القوي ، الذي يحمي أمنها ومصالحها ، ويعزز دورها القومي ، كي تكون سندا لأمتها العربية وشعوب العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تحية إلي هؤلاء الأبطال الذين تقدموا لقيادة الثورة، وحملوا أرواحهم علي أكفهم في ليلة مجيدة من تاريخ مصر ليصنعوا لوطنهم فجرا جديدا.

وتحية خاصة إلي قائد الثورة ومفجرها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، الذي وهب حياته فداء للوطن والشعب ، وظل حتي آخر لحظة متمسكا بمبادئه ، ملتزما بثوابت الثورة ومصالح الجماهير، متمتعا بقدرة هائلة علي إدارك طبيعة حركة التاريخ والقوانين التي تحكمها ، وهكذا استمر يحمل راية الثورة حتي فاضت روحه الطاهرة فداء لمصر والأمة العربية.

وتحية واجبة للرئيس الراحل محمد أنور السادات، الذي أسهم في تجديد شباب الثورة، وتصحيح مسارها من منطلق الاستفادة من التجارب المتعاقبة، ورصد الظواهر والتحديات المتغيرة، والبناء في كل مرحلة علي ماتم إنجازه في الماضي والإضافة إليه، وهكذا بدأ الرئيس السادات عملية إصلاح سياسي واقتصادي تستهدف إقامة نظام حزبي متعدد الجوانب وصحافة حرة، كما قاد مسيرة الانفتاح الاقتصادي ، وفتح الطريق أمام مشاركة القطاع الخاص في إنتاج السلع والخدمات، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتصلة.

وسيظل التاريخ يذكر للرئيس السادات أنه قاد البلاد في حرب أكتوبر المجيد ، رغم كل الظروف الدولية المعاكسة التي كانت قائمة حينئذ، ليعيد للأمة ثقتها بنفسها ، وفخارها بجيشها ، ويفتح الطريق إلي السلام العادل والشامل ، وإلي استعادة مصر لسيادتها علي أرضها كاملة غير منقوصة.

وقال الرئيس مبارك:

إننا ننظر إلي واقعنا الراهن باعتباره حلقة من حلقات هذا التاريخ المتصل ، نحمل الأهداف العليا في قلوبنا، ونصر علي أن تبقي مصر المستقلة موفورة الكرامة، قادرة علي إسعاد أبنائها والحفاظ علي ثوابت تجربتها الوطنية والتزاماتها القومية، مدركين لمتغيرات العصر المتسارعة، وشواغله الجديدة ، لأن مصر-بموقعها الجغرافي المتميز ودورها الإقليمي الرائد-لا تستطيع أن تعزل نفسها عن متغيرات العالم، أو تغلق الأبواب علي نفسها .

كان علينا أن نحرص علي تعميق المسار الديمقراطي وتعزيزحرية الفرد والمجتمع، اتصالا مع جهد سبق ، واستجابة لإيماننا العميق بحق الشعب المصري في التمتع بديموقراطية صحيحة ، وبحياة حزبية سليمة، وبجبهة داخلية قوية متماسكة، تحمي مسيرته وتصون نضاله المشروع، وتهدي حركته الدائبة في الداخل والخارج، وتعزز دوره المهم علي الساحات القومية والإقليمية والدولية.

وكان علينا أن نعيد بناء الاقتصاد الوطني علي أسس تتفق مع الاتجاه الدولي نحو العولمة، وتصحح من مفاهيم الانفتاح الاقتصادي ، بحيث يصبح انفتاحا إنتاجيا يعود بالخير علي كل أبناء مصر، ويضاعف قدرة منتجاتنا علي خوض معركة المنافسة في الأسواق الخارجية ، ويرتقي بجودة السلع والخدمات التي يقدمها ، وقد أنجزنا في هذا المقام إنجازات ملموسة حسنت من أداء الاقتصاد المصري ، ونأمل أن تشهد الفترة القادمة مزيدامن الإصلاح والنهوض ، رغم تزايد المشاكل والظروف المعاكسة التي تسببت فيها أحداث وتطورات دولية غير مواتية.

وبعد أن تمكنا من استعادة كل حبة رمل من تراب الوطن المفدي، آزدادت قدرتنا علي مواصلة الجهود التي نبذلها بهدف استكمال حلقات السلام الشامل والعادل، والتغلب علي العقبات التي ظهرت في طريقه، وتمكين الشعوب الشقيقة من استعادة أراضيها التي احتلت منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهضبة الجولان السوري والجنوب اللبناني ، وتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من الذود عن حقوقه المغتصبة، وأولها حقه في تقرير مصيره وتحرير أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة.

واختتم الرئيس مبارك كلمته قائلا:

إن النهضة الشاملة التي تقودها مصر الآن والمجتمع الأمن الذي نعيشه، ماكان يمكن أن يقوم لولا جهود سبقتها ، جعلت التنمية المتواصلة علي رأس أولويات أي حكم وطني ، وجعلت مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب أساسا لشرعية الحكم ومسئوليته.

وعهدنا معا أن نواصل الجهد بكل عزم وإصرار، تعميقا للمسار الديمقراطي وترسيخا لمبدأ حكم الشعب ، وحرصا علي توزيع

ثمار التنمية على كل فئات المجتمع المصري بالحق والعدل، وزيادة فرص العمل المنتج لشباب مصر الذي يتوق إلي خدمة وطنه وتحقيق ذاته، ويسعي جاهدا إلي زيادة معارفه وتعظيم قدراته ، كي تتوافق مع تحديات عصر جديد .

وعلينا أن نفسح الطريق أمام القيادات الشابة كي تتبوأ مسئوليتها ، وتشارك في قيادة العمل الوطني في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

بهذه الكلمات الصادقة عبر الرئيس مبارك -كما سبق أن ذكرت-عن نبض الشارع المصري والعربي تجاه ثورة يوليو المجيدة، ووضع النقاط فوق الحروف ، موضحا في الوقت نفسه أن الثورة، كانت تساير المتغيرات من حولها ، دون أن تخرج عن مبادئها الأساسية والتي أعلنتها منذ الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، وإذا كانت الثورة قد نجحت في تحقيق خمسة من مبادئها الستة، في مرحلتها الأولي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وبقي كما يتصور البعض المبدأ السادس وهو الخاص بإقامة حياة ديموقراطية سليمة، فإن ذلك تجن غير موضوعي ، ذلك أنه ماكان يمكن أن يتحقق قيام حياة ديموقراطية سليمة دون التخلص من الاستعمار البريطاني الجاثم علي أرضنا ، ودون التخلص من سيطرة الإقطاع ورأس المال ، ودون تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك دون إقامة جيش وطني قادر علي حماية أرضنا وحماية منجزاتنا ومكتسباتنا الثورية، لذلك عندما تحققت هذه الأهداف الخمسة أصبح الطريق ممهدا لتحقيق المبدأ السادس وهو إقامة حياة ديموقراطية سليمة، ومنذ بداية الثورة جرت محاولات في هذا الاتجاه تمثلت في إنشاء منظمة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطليعي ، إلي أن تولي الرئيس السادات المسئولية فبدأ في إقامة المنابر التي تحولت في عهده إلي أحزاب ، ثم تطورت الحياة الحزبية في عهد الرئيس مبارك ليصبح هناك حوالي أربعة عشر حزبا . . معظمها أحزاب ورقية ، ولم يشعر المواطن المصري -حتي الآن-بأن في مصر حياة حزبية جادة وحقيقية، رغم أن المناخ العام مهيأ إلي حد كبير لنشاط حزبي ، يمكن مع القضاء علي بعض العقبات أن تلعب بعض هذه الأحزاب دورا مؤثرا في الحياة العامة إلي حد كبير . .لكن كل مانلمسه من الأحزاب حتي الفاعلة منها .. مجرد صحف تعبر عنها ، دون أن يكون لها تواجد حقيقي في الشارع السياسي ، يدخل في ذلك الحزب الوطني ، وهو لايختلف في ذلك كثيرا عن الأحزاب الأخري ، وإن كانت المحاولات الجادة التي تتم الآن لإعادة بنائة علي أسس سليمة ودفع الشباب لتحمل المسئولية ، تمثل أملا لدي الجماهير ، لكي يخرج هذا الحزب من إطاره -الحكومى- ليكون حزبا شعبيا، خاصة وأن لديه من المقومات الكثيرة لو تحقق التخطيط والتنظيم السليم له ، لاستطاع أن تكون له قاعدة شعبية حقيقية ، وللأسف فإن مايؤخذ علي كل أحزابنا-حتي الآن- أنها لم تنجح في إعداد وخلق كوادر شبابية ، تستطيع تحمل ما يوكل إليها من مسئولية، وظلت نفس القيادات في كل الأحزاب بلا استثناء دون تحريك أو حتي تغيير أو تبادل لمواقعها ، مما أغلق الباب تماما أمام تطلعات الشباب لكي تسهم بدور في العمل الحزبي الوطني . . علي أية حال فإن الجماهير في انتظار تجربة الحزب الوطني الحالية حيث يتم اختيار القيادات بالانتخاب الحر من القاعدة إلي القمة، وسوف يتم إعادة بناء الحزب في ضوء ماتسفر عنه هذه الانتخابات من نتائج نرجو أن تكون قدوة للأحزاب الأخرى.

وبهذه المناسبة فإنني أتصور أن مرور خمسين عاما علي ثورة يوليو أصبحت فترة كافية للاستفادة من المبادئ والدروس التي عشناها ، والتي أصبحت جزءا من واقعنا السياسي والاجتماعي ، ولذلك فإنني أتصور أن تشهد المرحلة القادمة خطة لإعادة البناء السياسي والاقتصادي في مصر ، وبما ينعكس علي الأوضاع الاجتماعية، علي سبيل المثال لا الحصر ، فإننا نريد أن نبدأ حياة ديموقراطية سليمة بغير أية قيود، وبحيث يترك للشعب الحكم بنفسه وبإرادته علي الأحزاب المختلفة وقيادتها في أن تمثله أو لا تمثله، وفي هذا الصدد من المهم العمل علي تعميق قرار الرئيس مبارك بإشراف القضاء الكامل علي الانتخابات ، ووضع الضوابط للحيلولة دون تدخل الشرطة أو أجهزة الحكم المحلي بصورة أو بأخرى- باستثناء العملية التنظيمية- في هذه الانتخابات ، وأعتقد أن الشعب أصبح مؤهلا بعد كل هذه السنوات، وفي ضوء الحكم الوطني للرئيس مبارك ، أن يمارس حقوقه ومسئولياته بنفسه دون سيطرة من أحد ، وفي هذا الاتجاه أعتقد ضرورة العمل لإلغاء أية قوانين استثنائية ، حتي يكون المواطن آمنا ومؤمنا ببلده وحريصاً كل الحرص علي سلامتها وسلامة أبنائها.

كذلك ففي تصوري أن إقامة الحياة الديموقراطية السليمة ، هي المدخل للقضاء علي كل السلبيات التي نعاني منها حاليا، كالتلاعب أحيانا بمقدرات وأموال الشعب ، كقضية التلاعب بأموال إحدي الشركات الكبري أو القضاء علي الرشوة التي انتشرت بشكل أصبح من المحتم القضاء عليها بكل الصور الممكنة، خاصة مايجري في المحليات وبالذات في مجال إصدار رخص البناء وغيرها ، وقد لايستثني حي واحد علي مستوي الجمهورية من هذه الكارثة، خاصة وأن هناك أساليب مبتكرة لابتزاز الرشاوي في بعض هذه الأحياء وبمبالغ ضخمة، وبحيث يصعب علي أجهزة الرقابة والأمن التوصل إليها ونفس الأمر يتكرر فى جهات خدمية كثيرة ، كذلك القضاء علي أي مظهر للرشوة تحت أي مسمي ، وهناك للأسف بعض الموظفين رؤساء ومرؤوسين ، يعتبرون أن الخدمات التي من المفروض أن تؤدي للجماهير دون مقابل ، لكنهم يعتبرونها خدمات مدفوعة الأجر وبشكل مبالغ فيه لحسابهم الخاص ، وكأن الدولة التي استأمنتهم ليكونوا حراسا علي هذه الخدمات، حولوها من خدمة عامة إلي خدمة خاصة مدفوعة الأجر، والأمثلة كثيرة لاتخلو الصحف يوميا من نماذج لها ، وحبذا لو تم إصدار أحكام رادعة ضد كل من يثبت تورطه في رشوة أو الحصول علي منفعة مقابل خدمة مفروض أن يؤديها نظير أجر تدفعه له الدولة.

النقطة الأخيرة ، وقد سبق أن طالبت بها في أكثر من مناسبة، وهي أننا أحوج مانكون اليوم لعقد مؤتمر اقتصادي جديد ، علي نمط المؤتمر الاقتصادي الأول الذي عقده الرئيس مبارك في بداية توليه المسئولية، ذلك أن الناس تعاني من التضارب في بعض القرارات الاقتصادية، أو من المغالاة في التفاؤل ، دون الارتباط بالواقع،وهو أمر غاية في الخطورة، وعلي المسئولين الاقتصاديين أن يتعلموا من صراحة وأمانة الرئيس مبارك ، الذي يطرح الأمور بصراحة وبكل موضوعية ، حتي يكون الحل علي مستوي المشكلة ، أما أن نحاول التغطية علي الأخطاء والتهوين من السلبيات ، فقد يجعلنا ندفع الثمن مضاعفا، ولابد من وضع ضوابط لمثل هذه التصرفات التي تسىء أكثر مما تفيد.

علي أية حال فإنني متفائل بعد أن عشت هذه الاحتفالات الجميلة بذكري ثورة يوليو وهي تؤكد عظمة هذا الشعب ، وأنه يفرق بين الصالح والطالح ، وأنه لاينسي من أحسنوا إليه ، كما لاينسي الإساءة مطلقا ، وأنه شعب صامد لايفقد الأمل أبدا في مستقبل أفضل -بإذن الله -وكل خمسين سنة ثورة وشعبنا بخير.

السيد الطاهرى

العماوى.. وخمسون عاما من الثورة

● الثورة غيرت وجه الحياة فى مصر- بل وفى العالم الثالث- وحققت العدالة الاجتماعية، ورفعت الظلم عن العمال والفلاحين بإصدارها قانون الإصلاح الزراعى وقوانين العمل والتأمينات والتأمين الصحى

● قرار الثورة بالتوسع فى التعليم بالمجان أتاح الفرصة لأبناء العمال والفلاحين لتقلد المناصب الهامة

● إقامة السد العالى وإقامة مشروع توشكى يؤكد تواصل إنجازات الثورة من أجل مصر

● الذين يقيمون ثورة يوليو حاليا .. عليهم أن يلموا بالظروف التى كانت سائدة وقت انطلاقها

السيد الطاهرى
أمل البرنس
تصوير :أحمد عبدالعال

فى العيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة ، كان من المهم الوقوف على شهادة قائد نقابى ووزير فى السلطة التنفيذية على عصر الثورة وعلى امتداد خمسين عاما ، وكشاهد على العصر ، عاش فترة ماقبل الثورة ووعى كل السلبيات التى كانت تعيش فيها مصر، وكانت سببا فى انطلاق الثورة ، كذلك امتدت هذه الشهادة لأوضاع عمال مصر وفلاحيها قبل وبعد الثورة . . ومدى التحول العظيم الذى تحقق للكادحين والمعدمين فى ظل الثورة .. وفى هذا الحوار يحدثنا – كمواطن مصري– السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والرئيس السابق لاتحاد عمال مصر .

الوزير : فى البداية أحب أن أوضح أننى سأتحدث عن ثورة يوليو كمواطن مصرى ، حيث ننظر إلى ثورة يوليو باعتبارها نقطة تحول خطيرة لا فى مصر وحدها ، وإنما فى المنطقة العربية كلها ، بل إن تأثيراتها الايجابية امتدت للقارة الأفريقية ، وإلى كل دول العالم الثالث فى مختلف القارات.

وعندما نحاول الحديث عن ثورة يوليو ولكى نكون منصفين وموضوعيين يجب أن ننظر لها فى وقتها . . أى الوقت الذى انطلقت فيه ، ويجب أن يتذكر الناس هذا التاريخ ٢٣يوليو سنة ١٩٥٢ لتضع فى الاعتبار كل الظروف المحيطة [illegible]عر والظروف الدولية والعالمية [illegible] كانت تحكم العالم ككل وتحكم المنطقة العربية التى نحن جزء منها ، وذلك حتى يمكن أن نقدر ماهى بالفعل القيمة الحقيقية لمنجزات ثورة يوليو وماهى تأثيرات هذه الثورة؟؟

أولاً بالنسبة للمنطقة فقد كانت تقع كلها تحت طائلة السيطرة الأجنبية حيث كانت معظم الدول العربية مقسمة بين الاستعماريين البريطانى والفرنسى ، لذلك فعندما أستمع إلى مايردده بعض الناس حاليا .. أستغرب لأنهم يتحدثون بكلام غريب عن الثورة . . كلام أجوف ، وهذا ليس بغريب على بعض المواطنين الشرقيين ، حينما يقيمون الأمور بشكل غير موضوعى ويجنحون إلى أمور جانبية غريبة جدا بعيدا عن القضايا الرئيسية ، وعلى سبيل المثال فلو نظرنا إلى ماقبل ١٩٥٢ مباشرة لوجدنا الصورة قاتمة، فمن موجة سيطرة أجنبية وموجة أحلاف عسكرية إلى موجة سيطرة اقتصادية ، كذلك لو نظرنا إلى عدد الدول المستقلة فى المنطقة وقتها بل وفى القارة الإفريقية نجدها لاتتجاوز ثلاث أو أربع دول مستقلة ، ذلك لأن القوى الاستعمارية كانت متواجدة بشراستها فى المنطقة .

وحينما أسمع الآن مايردده البعض وهم والحمد لله قلة ، وذلك فى عام ٢٠٠٢ عن ٥٠ سنة ثورة، كلام عن موقف الثورة من حقوق الإنسان وربط هذه الحقوق بحق الإنسان فى أن يتحرر من الاستعمار ويحرر الأرض وأن وأن .. إلخ ، فإنها أمور تدعو إلى الاستغراب والدهشة فعندما حدث العدوان الثلاثى على مصر فى عام ٥٦ ، وكذلك عدوان إسرائيل على مصر فى عام ٦٧ وكانت كل هذه الحروب تحت مظلة دول كبرى ، والذين يتحدثون الآن عن تأميم قناة السويس ومنهم من ينظر إلى هذه الأحداث الخطيرة بنظرة سطحية ، كأن يقول إنه لم يكن هناك داع لتأميم القناة لأن قناة السويس كان ينتهى عقدها فى عام ٦٩ وتعود إلى مصر ، وهو كلام غير منطقى ولا موضوعى ، لأن الاستعمار العسكرى كان متواجدا فى تلك الفترة لدرجة أن هذه الدول الثلاث فرنسا وانجلترا وإسرائيل أعلنت الحرب على مصر بمجرد قرار تأميم قناة السويس لأنه بالفعل قرار خطير يتعلق بمصالحها الحيوية ، وكانت هذه الدول مستعدة أن تعمل اى شيء مقابل أن لايتم هذا التأميم ، كما أن فرنسا وانجلترا حاولتا إجهاض الروح التحررية لثورة يوليو التى ساندت حركات التحرر العربية والافريقية وخاصة الثورة الجزائرية ، حيث كانت فرنسا مصممة على عدم الانسحاب من الجزائر معتبرة إياها جزءا من التراب الفرنسى .

لذلك فقد دخلت هذه القوى الاستعمارية فى صراعات مع القوى الوطنية فى هذه البلاد ، فعندما نتحدث عن ثورة يوليو بمفهومها العام وبشكلها العام لذلك ينبغى عدم التحدث عن مقاييس غريبة وصغيرة . . فهناك من يقول



ويقيم الثورة تاركا كل الإنجازات العظيمة ومدعيا أنه كان هناك كبت للحريات وإننى أتساءل أى حريات يتحدثون عنها فى وقت كانت الثورة تقوم بحركة واسعة وشاملة للتغيير للأفضل فى كل المجالات.

فعندما نقارن ثورة يوليو بأى ثورات أخرى مثل الثورة الفرنسية التى ينظر لها على أنها أم الثورات والحريات فى العالم نجد أن ثورة يوليو بعدت منذ البداية عن إراقة الدماء ، وأنها استهدفت تحقيق تغيير شامل للنهوض بمصر ، ومن يدعى بأن ثورة يوليو لم يكن لها برنامج فى البداية وأنها كانت مجرد انقلاب عسكرى فإننى أقول لهم إن كل الثورات تبدأ كذلك ، وأكبر مثال على ذلك الثورة الفرنسية التى لم يكن لها برنامج فى البداية ، وعموما فالثورات كلها تبدأ كذلك ، ثم تبدأ فى وضع برنامجها بما يتفق وأهدافها ومصالح شعبها وهذا ماحدث بالنسبة لثورة يوليو تماما.

● **العمل : ما هو أبرز قرار اتخذته الثورة فى بداية عهدها من وجهة نظرك ؟**

●● **الوزير** : لاشك أن أهم قرار وأول قانون أصدرته الثورة كان فى سبتمبر ١٩٥٢ أى بعد قيام ثورة يوليو بأقل من ثلاثة أشهر ، كان قانون الإصلاح الزراعى ومجرد صدور هذا القانون وبعد أسابيع قليلة من انطلاق الثورة أنه كان بمثابة ثورة لتغيير الأوضاع الاجتماعية الغريبة فى مصر ، حيث كان قلة من الاقطاعيين يملكون معظم أراضى مصر ويتحكمون فى مصير الفلاحين والمعدمين ، الذين كانوا يعانون الفقر والجهل والمرض ، وبإصدار هذا القانون تم إلى حد كبير تصحيح أوضاع خاطئة ترسبت لمئات السنين ، فحددت الثورة الملكية بمائتى فدان وتم توزيع باقى الأراضى على الفلاحين المعدمين الذين تحولوا إلى ملاك ، ورفعت رأسهم عاليا بعد ان استعادوا آدميتهم.

ويضيف سيادته : وأعود إلى الذين يدعون أن هذه الثورة هى مجرد انقلاب عسكرى فأقول إن الأحزاب كانت تحكم مصر بالجيش ، وبالتالى فكانت القلة من الضباط من أبناء الشعب والغالبية من أبناء الأسر الكبيرة ، بدليل عدم وجود رتبة عسكرية كبيرة اشتركت فى الثورة إلا اللواء محمد نجيب الذى كان متعاطفا مع أفكار الضباط الأحرار الثائرين ورحب بانضمامه للضباط الأحرار ليكون واجهة لإعطاء ثقة معينة حتى ولو لم يكن ضمن تنظيمهم .

إذن عندما نتحدث عن ثورة يوليو شكلا وموضوعا هل هى ثورة أم انقلاب ، فأننى اسمع أحيانا مقولات غريبة جدا وجانب منها للأسف من بعض أبناء الثورة الذين اشتركوا فيها أراهم ينتقدون أشياء وآراء شخصية للغاية ، وإذا كان هذا البعض من مجموعة كذا أو كذا نراه يهاجم ويردد على سبيل المثال أن عبد الناصر هو المسئول عن هزيمة ٦٧ . . ففى هذه الحالة أتمنى أن أرد عليه وأقول له عبد الناصر مسئول عن إيه؟ مسؤل عن أخطاء هذا الذى يتحدث والذى كان ضمن القيادات العسكرية التى أخطأت بقياداتها المعروفة التى جلبت الكارثة والذين قالوا لعبد الناصر مثلا قبل عدوان ١٩٦٧ "برقبتى ياريس"وأن الجيش مستعد لدخول المعركة فشجاعة عبد الناصر أنه أعلن تحمله المسئولية عن أخطاء من يتحدثون اليوم عن ثورة يوليو ، لكن باختصار ثورة يوليو أصبحت ثورة الشعب كله وعبد الناصر زعيما لها.

معاصرة ثورة وليو

واستطرد السيد أحمد العماوى قائلا: ثورة يوليو من الثورات التى مكنتنى الظروف أن أعاصرها كمواطن وكمراقب وكمطلع تاريخيا فكنت واعيا تماما لما كان يجري قبل وبعد الثورة خاصة وأننى من أبناء الريف المصرى أى من أبناء الذين كانوا ينتجون القمح ، ولا يأكلونه ، وأحب أن أوضح حقيقة قد لاتعلمها الأجيال الجديدة وهى أن كثيرا من الفلاحين المصريين – قبل الثورة– كان خبزهم من الشعير والحلبة لأن خبز القمح لم يكن ميسورا لهم الحصول عليه ، وإنما كان بالنسبة لمعظمهم ترف مابعده ترف ، والآن الشعير يؤكل فى الاصطبلات وبالتالي فالصورة مغايرة تماما ، فلم نعد نسمع عن رغيف الشعير والحلبة ، ولذلك فعندما نتحدث عن ثورة يوليو نجدها قد أثرت بالفعل فى المجتمع ككل .

●**العمل : ماذا عن أوضاع عمال مصر قبل وبعد الثورة ؟**

●● **الوزير** : كانت الصناعة المصرية صناعة متواضعة وتقوم معظمها على صناعة الغزل

والنسيج وعلى بعض الصناعات البسيطة ومع ذلك كان آجر العامل لايتجاوز القرشين ونصف القرش وعندما ارتفعت إلى خمسة قروش كان هذا شيئا عظيما جدا .

أما علاوة العامل فى السنة فكانت تتراوح مابين مليمين وثلاثة ملاليم كذلك العامل المصرى كان لا يأمن على يومه ولا على غده ، فالعامل كان لايؤمن عليه وحينما يصل العامل إلى سن المعاش أو فى حالة الاستغناء عنه ، وهذا كان مباحا ومتكررا فى كل يوم وفى أى ساعة .

وأنا لست مبالغا إذا قلت إننا سمعنا من أساتذة رواد العمل النقابى فى مصر أن العامل كان يصل إلى درجة التسول فى المساجد وغيرها ، حتى يستطيع أن يعيش ويواصل حياته إذا بقيت له حياة بعد سن الستين وإذا لم يستطع فإن أسرته هى التى تتسول هكذا وصل الحال بالعامل المصرى إلى هذا الحد من الفقر والفاقة ، وكانت واحدة من أعظم منجزات ثورة يوليو مد مظلة التأمين الاجتماعى إلى كل الفئات ، وبذلك قضت على كل صور المهانة وحققت الاستقرار للعمال وأسرهم.

ويضيف سيادته أن هذه الصورة البشعة كانت أكثر وضوحا بالنسبة لعمال التراحيل الذين كانوا يعملون فى عز الصيف وفى برد الشتاء القارس بملاليم محدودة وكانوا يحملون أمراض الدنيا من بلهارسيا ودوسنتاريا وأنيميا .. إلخ ، لأنهم كانوا يعملون فى أعمال تطهير الترع والمصارف ، وكانوا يرتدون الأجولة البالية التى كانت تستخدم فى تعبئة القطن القديم .

لذلك فإن عمال التراحيل كانوا موضع اهتمام الثورة من أول يوم لقيامها ، فكانت كل أحاديث عبد الناصر خلال السنة الأولى للثورة عن حتمية تحسين أحوال عمال التراحيل وكذلك عمال حليج القطن وا لنسيج وعمال السكك الحديدة وعمال بعض المرافق الأخرى فكانوا أكثر معاناة من أى شخص آخر حتى العامل الذي كان يعمل فى الحكومة كان له كادر عمالى يكاد لايفى لقمة العيش اليومية واحتياجاته الأساسية .

فجاءت الثورة لتقول له ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعمار والاستعباد ولم يكن هذا شعارا والبعض يتحدث عنه باستهزاء لكن هذا كلام حقيقى فالإنسان المصرى لم يعرف كرامته إلا بعد ثورة يوليو ، وأنا أقول الإنسان المصرى وليس الذى أصله تركى أو باشا أو بيك وأقول لهم اتقوا الله فشبابنا يريد أن يعرف ماهى ثورة يوليو، مالها وماعليها .

وأحب أن أؤكد وأوضح حقيقة أخرى ، وهى أن التعليم كان حكرا على الأغنياء الذين يقدرون على تحمل نفقاته ، وجاءت الثورة ، لتطبيق مجانية التعليم وتنشر العلم بين أبناء الشعب خاصة الطبقات الفقيرة وتقيم المدارس والمعاهد والجامعات ، ويصبح أبناء الفقراء اليوم أطباء ومدرسين وعلماء وضباطاً . . إلخ ، وهذا كله بفضل ثورة يوليو ، والتى مازال عطاؤها مستمرا ومايقال عن التعليم يقال عن الصحة ، ورعاية الطفولة والمرأة ، ومن يراجع نسب وفيات الأطفال قبل الثورة، ونسبتها حاليا يدرك الفرق الشاسع بين ماكان وماهو كائن حاليا بفضل التوسع فى الرعاية الصحية لجميع المواطنين ، وخاصة الأطفال باعتبارهم نواة المستقبل.

● العمل: ماذا بخصوص القومية العربية . . وماذا قدمت وتقدم مصر لقضية فلسطين ؟

●● لاشك أن مصر قادت فكرة القومية العربية وحاولت بكل الوسائل احياءها إنقاذا لما يمكن انقاذه من فلسطين، ولو لم تحاول مصر ذلك، ولو لم تدخل حروباً من أجل فلسطين فإننى أتساءل ماذا كان يمكن أن يكون البديل؟؟ هل يريدون أن تجنب مصر نفسها ، وترفع يدها لتضييع فلسطين كلية وهذا مارفضته وترفضه مصر حتى الآن ، وموقف مصر واضح بدءا من الرئيس عبدالناصر وحتى الرئيس مبارك .

وإذا كنا قد تعرضنا لهزائم عسكرية، فلم يكن سببها مصر أو ثورة مصر لكن بعضنا للأسف كمن يهوى جلد نفسه ، ويهوى جلد مصر ويحملها أخطاء ومويقات الآخرين .. فهذا موضوع آخر فالخيانات التى حدثت سنة ٤٨ وأيضا فإن الدول العربية فى ذلك الوقت كانت لاتمثل شيئا فى وقتها (١٩٤٨) لأنها كانت تحت نير الاستعمار فكانت لاتستطيع أن تتحكم وتتحرك بإرداتها الحرة، وقبل حرب ١٩٤٨ لو نظرنا إلى خريطة العالم العربى ، فسنجد أن دول المشرق العربى كانت متحررة حديثا من فرنسا من حوالى سنتين فقط (سوريا ولبنان) وكذلك دول المغرب العربى ، فكانت تحت السيطرة الفرنسية ولولا جمال عبد الناصر وثورة مصر لم تكن الجزائر لتحصل على استقلالها سنة ١٩٦١ وهذا بشهادة ثوار الجزائر.

فكيف يحمّل البعض مصر سبب هذه الانتكاسات؟ فمصر أمسكت بالخيط حتى لايفلت وتذهب فلسطين نهائيا والذى يريد البديل وقتها هو أن نقبل التقسيم ولو قبل العرب والفلسطينيون هذا التقسيم ، فلم تكن مصر تمانع فمصر وقفت لحماية الفلسطينيين وحماية الدول العربية الأخرى .

● العمل: وماذا عن الدور الاجتماعى لثورة يوليو داخل مصر؟

●● الوزير: عودة لمن يقولون إن هناك أشخاصا صادرت الثورة أموالهم ، وأشخاصا دخلوا السجون .. لقد صادرت الثورة أموال بعض الإقطاعيين الذين لديهم أطيان كثيرة، وأننى أتساءل من الذين أضير من هذه الثورة؟؟ والاجابة أنه لم يضار إلا من استغل الشعب ومن كان يحكم بعسف وزور الانتخابات وزور إرادة الشعب فكان هناك قلة من الطليعة والمثقفين المصريين قبل الثورة، الذين كانوا يعانون معاناة شديدة لتوصيل صوتهم لأى مكان، وكانت هناك أقلام وأصوات حرة وقفت بجانب هذه الثورة ورأت أن هذه الثورة هى التى تحقق طموحات مصر.

فعندما نحتفل هذه الأيام بثورة يوليو ومرور خمسين سنة عليها بالطبع ليس بالاستماع إلى أغانى عبد الحليم حافظ أو غيره وليس بترديد الشعارات التى أطلقت لكننا نحتفل فى الواقع بالتغيير الشامل الذى تحقق فى المجتمع وتطوير حياة الفلاح وبالتطوير الذى لحق بكل أرجاء مصر وطال القرية وأبناءها مثلما طال المدن وسكانها . . وكما سبق أن ذكرت القرية التى كانت تضم حوالى عشرة آلاف مواطن نجد أن من بين هذا العدد الكبير ثلاثة أفراد متعلمين فقط . . والآن نجد فى كل قرية وكل بلد مدرسة ومعهد وارتفع عدد الجامعات ليصل إلى حوالى خمس عشرة جامعة ، وامتد التعليم إلى صعيد مصر ودلتاها .

ولنا أن نتساءل من الذى أتاح لبنت الريف ولابن الفلاح أن يتعلم بالمجان من أدنى المراحل إلى أعلى المراحل التعليمية ؟؟ أليست هى الثورة وكفانا فخرا أن بنت الريف وصلت إلى مناصب مهمة وعديدة ، فمن وزيرة إلى سفيرة إلى طبيبة ومدرسة . . وغير ذلك من المناصب والمهن .

أيضا إصدار الثورة لقانون التأمينات الاجتماعية فى مصر عام ١٩٥٩ وهو القانون رقم ٩٢ الذى ضم كل القرارات والقوانين التى أصدرتها الثورة فى مجال التأمين الاجتماعى منذ انطلاقها فى عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٩ وهو أساس كل قوانينا فى التأمينات الاجتماعية فى مصر والذى تفخر به مصر

فمثلا هناك دول عربية غنية جدا ليس بها قانون تأمين اجتماعى فى مستوى هذا القانون(قانون التأمينات الاجتماعية) فهذا القانون حفظ كرامة العامل واليوم نرى أشخاصا يتحدثون عن تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحى للعمال وعلاج العمال على حساب المنشآت، وتناسوا أننا قبل خمسين عاما لم يكن لدينا لا تأمين اجتماعي ولا تأمين صحي.

لذلك فإن أى شيء يتمتع به المواطن المصرى حاليا، هو من نتاج ثورة يوليو على امتداد الخمسين سنة ، وماتحقق كله يمثل إنجازا حضاريا من أجل مصر وشعب مصر ، أقول ذلك لأن الثورة

لاتقف عند إنجازات الزعيم جمال عبد الناصر ، ولا ما أضافه الرئيس السادات وإنما أيضا ماحققه الرئيس مبارك من إنجازات ضخمة، وهذه الإنجازات هى امتداد لإنجازات ثورة يوليو ، وهذا الامتداد والتواصل يجب أن نتحدث عنه بشكل موضوعى بشكل لايمس القشور وإنما يصل إلى الجذور .

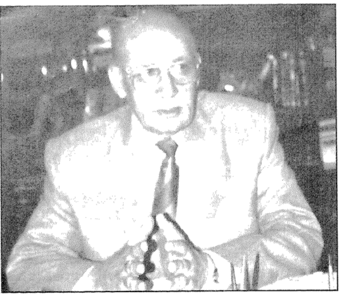
وأحب أن أشير هنا تأكيدا لتواصل إنجازات الثورة أن الرئيس عبد الناصر عندما أمم قناة السويس بعد أن رفض الغرب تمويل مشروع السد العالي وتم إنجاز هذا السد العملاق الذي يمثل تحدي شعب مصر للصعاب ، نجد نفس الإنجاز الماثل في اقامة مشروع عملاق مماثل وهو مشروع توشكي والذي يحقق ويكمل الهدف من اقامة السد العالى والذى يجرى تنفيذه حاليا فى عهد الرئيس مبارك.

هذه هى ثورة يوليو فى رأيى سواء كنت فى موقع مسئولية أو لست فى موقع ، فأنا أتحدث كمواطن مصرى وكرئيس سابق لاتحاد عمال مصر وكوزير مصري.

● العمل : ماذا عن مشروع قانون العمل وإلى أين وصل به المطاف؟

●● الوزير : إذا كنا نتحدث عن مشروع قانون العمل الذى نحن بصدده فإن قوانين العمل فى مصر فى ظل الثورة هى امتداد للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويعد أول قانون عمل مصرى ، وقبل ذلك كانت هناك بعض اللوائح البسيطة ، وبعض المواد التى توجد فى القانون المدنى ، وهى مواد متناثرة ، لكن بصدور القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبح هناك قانون عمل مستقل ، وتلاه القانون رقم ١٣٧ لسنة ٨١ وهو نفس القانون السابق مع بعض التعديلات مع الاحتفاظ بالمبادئ الأساسية والذى نطبقه حتى الآن ومعظم هذه المبادئ موجودة فى مشروع قانون العمل الجديد لأنه يقوم على نفس المبادئ والأحكام .

وهنا ينبغى أن نذكر حقيقة مهمة وهى أن الثورة كانت بصماتها



● مشروع قانون العمل الجديد هو امتداد للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى يعد أول قانون عمل مصرى

● صندوق الطوارئ الهدف منه مواجهة أى عبء يمكن أن يقع على العامل خلال عمله .. فهو يرعى العامل وظروفه.

واضحة وقوية فى مجال النهوض بقطاع العمل والعمال ، بدءا من قانون الإصلاح الزراعى وقوانين التأمينات والتأمين الصحى والعمل وقوانين تطوير التعليم والصحة . . إلخ والرئيس مبارك حريص دائما على تطوير ماتحقق بالإضافة إلى الاهتمام بالتوسع فى إقامة المشروعات العملاقة وغيرها ، كما أنه يعطى قضية رعاية الطفل وتعليمه ورعاية المرأة وتعليمها كل مايحقق ذلك ، وهو بذلك يواصل تحقيق مبادئ الثورة وتعميق ايجابياتها .

صندوق الطوارئ

●العمل : سيادة الوزير ماذا عن صندوق الطوارئ وماهى أهدافه؟

●●الوزير : يعتبر صندوق الطوارئ امتدادا لمبدأ التكافل الاجتماعى مثل التأمين الاجتماعى وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية والتحول الاقتصادى والانتقال من نظام إلى نظام كل هذه الأمور تستدعى الشكل التشريعى الجديد لمعالجة الأمور.

فصندوق الطوارئ للعمال الهدف منه مواجهة أى عبء يمكن أن يقع على العامل فى أى فترة خلال عمله ، وكذلك لمواجهة فقدان العامل لدخله الشهرى لسبب أو لآخر ، فهو يرعى العامل ويرعى ظروفه أيضا .

وقانون صندوق الطوارئ من القوانين التى حينما عرضت على سيادة الرئيس مبارك وبتوجيهاته قام بتوقيعها على الفور وأمر باحالته لمجلسى الشورى والشعب دون انتظار لصدور قانون العمل الجديد ، حتى يمكن أن نستعين بمثل هذا القانون كقانون اجتماعى لحماية العمال عندما تتوقف أو تتعثر أى منشأة فى دفع الأجور ، ذلك أننا فى وزارة القوى العاملة كنا نعانى يوميا من ممارسات معينة مع عمال لم يتسلموا أجورهم لمدة ثلاثة أو أربعة شهور ، وكانوا يواجهون ظروفهم العائلية ببيع حاجياتهم الخاصة ، حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم المعيشية ، وبالتالى كانت الرعاية مطلوبة على الفور لمواجهة مشاكل هذه الفئة من العمال والحمد لله لم تكن أعداد هؤلاء العمال كبيرة، ولكن لابد من أن نضع الأسس وخطوط الدفاع لمواجهة هذه الظروف بالرؤية الاجتماعية.

وأحب أن أضيف أن الرئيس مبارك من منطلق إيمانه وتمسكه بمبادئ ثورة يوليو ، فإنه يهتم بمحدودى الدخل ومراعاة ظروفهم الاجتماعية . ويكرر بأنه لايجب أن يضار أى عامل من الإصلاح الاقتصادى ، وهذا لم يعد شعارا بل هى توجهات تمت فعلا بصدور التشريعات المختلفة ، وكان سيادة الرئيس حريصا على أن نسرع فى إصدار قانون صندوق الطوارئ ، ونحن نضع لائحته التنفيذية حاليا ومن المنتظر أن تصدر قبل نهاية هذا الشهر.

●العمل : أخيراً ماذا عن السوق العربية المشتركة فى إطار أهداف ثورة يوليو ؟

●●الوزير: من أساسيات ثورة يوليو التمسك والعمل لتحقيق القومية العربية والوحدة العربية ، أو على الأقل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، وهذا الهدف يمثل دائرة من دوائر الثورة فلازلنا نعانى من عدم وجود الوحدة الاقتصادية العربية، وإذ كانت مصر تبذل حاليا جهودا مكثفة لإقامة سوق عربية مشتركة أو تحقيق تكامل عربى اقتصادى حقيقى إلا أننا لازلنا نعانى التردد من جانب بعض الدول العربية وكانت الرؤية متفائلة لولا الانتكاسات والتطلعات للزعامة، فكان يمكن أن يتحقق قيام تكتل اقتصادى عربى جيد وكان يمكن أن نقطع مشوارا طويلا فى هذا المجال ، لكن للأسف الأمور تسير ببطء، رغم أن غيرنا تجاوز خلافاته وحقق طموحات شعوبه كالاتحاد الأوروبى ، على أية حال نرجو أن نعوض مافاتنا كعرب لأن التكامل الاقتصادى والوحدة العربية الاقتصادية هدف من أهداف الثورة ، بل هي أمل تطمح إليه الشعوب العربية جميعا حتى نستطيع مواجهة التحديات الاقتصادية وغيرها التى تستهدف الأمة العربية بحاضرها ومستقبلها.

صرف ٥ مليارات جنيه لـ ٣٦٣ ألف متضرر

أعلنت وزارة القوى العاملة والهجرة أنه تم صرف أكثر من خمسة مليارات جنيه للمصريين المتضررين من حرب الخليج الثانية من أصحاب المطالبات(أ) للتعويض عن المغادرة الاضطرارية و(ج) لخسائر الممتلكات أقل من ١٠٠ألف دولار و(ب) للإصابة أو الوفاة و(د) لخسائر الممتلكات أكثر من ١٠٠ ألف دولار.

وقالت الوزارة فى بيان لها إنه استفاد من هذه التعويضات نحو ٣٦٣ ألف متضرر مصرى منهم ٢٩٥ ألفا بالمطالبة (أ) وصرفوا مايوازى ٨٠٤ ملايين دولار بالجنيه المصرى و٧٧ ألفا بالمطالبة(ج) وصرفوا نحو ٦٩٩ مليون دولار إضافة إلى ٣٢٤ مستحقا فى (ب) و٩ مستحقين بالمطالبة (د).

وأشارت الوزارة إلى أن سكرتارية تعويضات الأمم المتحدة بجنيف هى المسئولة عن تحديد أسماء المستحقين فى هذه المطالبات والتعويضات المستحقة لهم وفق المستندات التى تقدموا بها فى المواعيد المحددة، كما تقوم السكرتارية بتحويل هذه التعويضات إلى وزارة المالية والبنك المركزى المصرى الذى يقوم بدوره بتوزيعها على فروعه لصرفها، بينما يقتصر دور الوزارة على إعداد شيكات المستحقين وفق بيانات السكرتارية وتسليمها للمستحقين بأنفسهم أو موكليهم بالجنيه المصرى بتوكيل رسمى أو ورثتهم بعد المراجعة القانونية

وأوضح بيان الوزارة أن صرف التعويض المقرر من الأمم المتحدة يتم بالجنيه المصرى وفق سعر صرف الدولار المعلن من البنك المركزى وقت تحويل الدفعات، وذلك طبقا لتعليمات السكرتارية وأن البنك هو الذى يحدد قيمة التعويض محولا بالجنيه والذى تعده الوزارة بالشيكات.

وأكدت الوزارة أن السكرتارية الدولية تتابع بصفة دورية مع الوزارة إجراءات صرف التعويضات وفق ماصدرته ومايثبت تسلم الشيكات لمستحقيها وفق التعليمات التى تصدرها لكل الدول المتضررة من حرب الخليج وتشترط ذلك قبل تحويل أية تعويضات جديدة لمصر ولغير مصر من الدول المتضررة.

وتقوم الوزارة حاليا بالتنسيق مع وزارة الداخلية للتعرف على عناوين مستحقى التعويضات الاستكمالية المستردة من الأمم المتحدة والذين لم يسجلوا عناوينهم

تيسيرات جديدة لأصحاب المعاشات

تقرر التيسير على المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات فى تعاملهم مع هيئة التأمينات بتخفيض عدد المستندات المقدمة منهم إلى أقل حد ممكن ..

صرح بهذا الاستاذ وحيد محمود حماد رئيس صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص .. وأوضح أنه فى إطار هذه التيسيرات يكفى عند طلب صرف معاش الشيخوخة لبلوغ السن تقديم طلب صرف المعاش مسجل عليه الرقم التأمينى بمكتب التأمينات المختص الذى به ملف المعاش ليتم صرف المستحقات التأمينية لصاحب المعاش فى خلال ٤٨ ساعة فقط ..

هذا وقد تقرر أيضا التوسع فى نظام صرف المعاش عن طريق الكروت الممغنطة من آلات الصرف الآلى المنتشرة فى كافة المواقع.

■ العماوى فى اليوبيل الذهبى لثورة يوليو:

١٧ مليون عامل يجددون تمسكهم بمبادئ ثورة يوليو

جدد ممثلو ١٧ مليون عامل تمسكهم بالمبادئ التى قامت من أجلها ثورة يوليو المجيدة وأنهم سيعملون من أجل الحفاظ على هذه المبادئ ودعم مسيرة التقدم والازدهار التى يقودها الرئيس حسنى مبارك باعتبارها امتدادا لهذه المبادئ التى حافظ عليها كحقوق مكتسبة للعمال والفلاحين .

أعلن ذلك النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى كلمته أمام المهرجان الذى أقامه الاتحاد العام للعمال لمدة ثلاثة أيام فى الجامعة العمالية بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبى لثورة يوليو وشهدته القيادات النقابية لجميع النقابات العمالية ، وقال إن مبادئ الثورة وبصماتها مستمرة حتى الآن من خلال ما يطبق حاليا من برامج الإصلاح الاقتصادى مشيرا إلى تأكيد القيادة السياسية حرصها على مصلحة العمال باعتبارها أسس النهضة الحديثة فى مصر ، وأشار إلى أن الإصلاح فى مصر بدأ يؤتى ثماره ويتجلى ذلك فى البرنامج الذى يتم تطبيقه حاليا لإصلاح هياكل الشركات خاصة قطاع الأعمال العام .

وقال إن الثورة لها تأثيرها على مسيرة النجاح التى تحققت فى المنطقة العربية والأفريقية مؤكدا أن هذه الدول بدأت تطبق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى طبقتها مصر وأثبتت نجاحها بما شهدت به المؤسسات الدولية .

وأكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال أن ثورة يوليو انطلقت لتحقق إرادة الحياة الكريمة لدى هذا الشعب العظيم ، لتدك معاقل الظلم وتبيد مملكة الظلام وتصرخ بنداء الحرية لتوقظ أبناء الشعب فتقول بلسان الزعيم الخالد جمال عبد الناصر " أرفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد " .

وأضاف: وعلى ذلك فقد خاضت الثورة معاركها المتصلة الضارية من أجل تحرير التراب الوطنى من أية آثار للاحتلال وهو الهدف الذى تحقق بنتيجة حرب أكتوبر المجيدة فى عهد الرئيس الراحل أنور

ـــرر من حرب الخليج

• سكرتارية الأمم المتحدة تحدد أسماء وتعويضات المستحقين

بمطالباتهم حتى تتمكن من إرسال خطابات مسجلة لهم لاستلام مستحقاتهم حفاظا عليها ، وتواصل حاليا تسليم شيكات المستحقين المتعرف عليهم بالمطالبتين (أ) و(ج) الاستكماليتين والتى استردت الوزارة تعويضاتهم

كما تم عمل مقاصة مع الأمم المتحدة بين التعويضات التى لم يتسلمها أصحابها والأخرى المستردة من السكرتارية لضمان مستحقات المصريين.

وأشارت الوزارة إلى أنه حرصا على مستحقات المتضررين تقوم الوزارة بالإعلان عن أسماء المتضررين الذين لم يتسلموا مستحقاتهم وإرسال خطابات مسجلة لهم .



دورات تدريبية على الحاسب الآلى لشباب الخريجين بالإسكندرية..

عادل الدوياني

تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك بالاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات لتسليح الشباب بأحدث متطلبات العصر صرح المستشار عادل الدوياني وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالإسكندرية بأن المديرية تقوم بتنفيذ دورات تدريبية على الحاسب الآلى واللغات لشباب الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا غير المشتغلين وذلك بمراكز التدريب التابعة للمديرية وهى مركز تدريب مهنى شرق ومركز تدريب مهنى الحضرة ، كما يتم إعداد مركز تدريب مهنى محرم بك لاستقبال الراغبين من شباب الخريجين للتدريب على الحاسب الآلى واللغات لخدمة قطاع وسط وغرب الإسكندرية .. هذا وتقدم الطلبات للراغبين بديوان عام المديرية .

القيادات النقابية تشهد ندوة الاتحاد العام للعمال بالجامعة العمالية عن الثورة والعمال

تصوير: مكرم عبدالمغيث

السادات ثم استكمل تماما فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

• وقال رئيس الاتحاد : كان الهدف الأول للثورة هو القضاء على الاستغلال والظلم الاجتماعى ولذلك كان عليها أن تأخذ طريقها نحو مشاكل العمل والعمال وخاصة وأن العمال هم طليعة ثورية مناضلة معها وبها على طريق التحرير السياسى والاجتماعى .

وأضاف : إننا نحن عمال مصر نحتفل بالعيد الخمسين لثورة يوليو عرفانا بفضل قادتها الأبطال والذين حملوا لواءها من الضباط الأحرار .

تستمر الندوة التى يتحدث فيها عدد من المهتمين بالشئون العمالية لمدة ثلاثة أيام ويشرف عليها أحمد حرك سكرتير الإعلام بالاتحاد والنقابى أحمد عاطف سكرتير التثقيف .

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهرالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٠آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل(١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

٧٨ منظمة نقابية إفريقية يمثلون ٥٤ دولة يحضرون افتتاح الدورة ٢٥ لمنظمة الوحدة النقابية

كتب - محمد محمد علي:

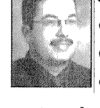
أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن ثورة ٢٣ يوليو قد امتد شعاعها إلى كل الأقطار الأفريقية التى كانت واقعة تحت يد الاحتلال فانتفضت جميعها ، وقادتها حتى استقلت بعد أن تسلحت بروح ثورتنا المجيدة .

جاء ذلك خلال الكلمة التى القاها سيادته فى جلسة افتتاح الدورة ٢٥ لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية وشهدتها الدكتورة فايزة أبو النجا وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولى والنقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والنقابى أدونياكى رئيس منظمة الوحدة النقابية الأفريقية ، والنقابى حسن سيمون أمين عام المنظمة ، والسيدة ريچينا أماكو المدير العام المساعد لمنظمة العمل الدولية ، والنقابى رجب معتوق ممثل الاتحاد الدولى لنقابات العرب ، والدكتور بركات الفرا ممثل دولة فلسطين .

وأضاف الوزير ، لقد ظهرت فى الفترة الأخيرة قضية عمالة الأطفال واستخدام الأطفال فى النزاعات المسلحة .. إنها قضية أفريقية باتت معقدة يصعب بحثها وأن هناك أكثر من ٨ ملايين طفل على الأقل على مستوى العالم يقعون فى شراك أسوأ أشكال عمل الأطفال .

وقال النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، أرحب بكم ونحن نحتفل بالعيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة التى أكدت للدنيا أن الانتماء الأفريقى إلى جانب الانتماء العربى هو من الثوابت الأساسية لعقيدتنا الوطنية ومن ثم فقد انطلقت ثورة يوليو بكل قوتها لدعم النضال التحررى الأفريقى ، وبادرت بإقامة جسور التعاون الوثيق مع حركات التحرير

الفنان ياسر حسين فى مهرجان روديس



الوعود السياسية هى موضوع مهرجان روديس الدولى للكاريكاتير والكارتون الذى سوف يقام باليونان . . فنان الكاريكاتير الشاب ياسر حسين - والذى تنشر "العمل" بعض أعماله - تلقى دعوة للمشاركة بأعماله حول هذا الموضوع فى المهرجان الذى تتخلله مسابقة لاختيار أحسن ثلاثة أعمال .. سيتم دعوة أصحاب الأعمال الفائزة للسفر لاستلام الجوائز التى تبلغ قيمتها خمسة آلاف يورو .. الجدير بالذكر أن ياسر حسين سبق وفاز بالدبلوم الشرفية فى الكارتون من تايوان ، كما شارك فى العديد من معارض الكاريكاتير فى إيطاليا.

وزير القوى العاملة بعد اجتماعه بممثلى أصحاب الأعمال والمنظمات العمالية

٨ ملايين عامل بالقطاع الخاص يصرفون العلاوات

كتب -أحمد غالى:

اجتمع السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة خلال شهر يوليو الماضى مع السادة ممثلى منظمات أصحاب الأعمال وممثلى المنظمات العمالية حيث تقرر صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية والهيئات الخاصة بنسبة ١٠٪ من مرتب يونيو ٢٠٠٢ الماضى بحد أدنى ١٠ جنيهات وحد أقصى ٢٥ جنيها وفقا لظروف كل منشأة وتصرف من أول شهر يوليو الماضى أسوة بما سبق وتقرر للعاملين بالدولة طبقا للقانون ٤٩ لسنة ٢٠٠٢ وصرح السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أنه سيستفيد من هذه العلاوة نحو ٨ ملايين عامل من القطاع الخاص وسيتم الصرف فى ضوء الضوابط والتعليمات التى تقررها وزارة المالية لصرف العلاوة الخاصة بالعاملين بالحكومة والقطاع العام إلا إذا كان النظام الداخلى للمنشأة يسمح بأكثر مما تقرر وأوضح السيد الوزير أن هذا الاتفاق كاتفاقية جماعية بالوزارة وفقا لأحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ حيث تقوم مديريات القوى العاملة والهجرة بالمحافظات بمتابعة تنفيذ الاتفاق للتأكد من تطبيقه وأن إقرار هذه العلاوة للعاملين بالقطاع الخاص تأتى تنفيذا لسياسة الدولة لتحقيق السلام الاجتماعى والمساواة بين كل العاملين بالدولة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وفقا للظروف الاقتصادية الحالية .. هذا وقد حضر الاجتماع السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر ورؤساء النقابات العمالية وممثلون عن اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية والإتحاد العام للتعاونيات والتعليم الخاص .

ـرون بالقاهرة
ـة الإفريقية


أحمد العماوى


د. فايزة أبو النجا


السيد راشد

الأفريقية وسرعان ما أصبحت القاهرة قاعدة النضال ضد الاستعمار. ومقرا يحتضن العديد من قادة حركة التحرير الأفريقى يباشرون منها نضالهم .

وأضاف: أن قارتنا الأفريقية تواجه تحديات ضخمة ، فليس مما يدعو إلى الاطمئنان على سبيل المثال أن تصل خسائر أفريقيا نتيجة التصحر إلى ٩ مليارات دولار وأنها مهددة بأن تفقد ٢٥٪ من أراضيها الصالحة للزراعة فضلا عن وجود ١١٠ ملايين لغم فى ١٨ دولة تشل حركة التنمية .

يبحث المؤتمر خلال جلساته التى تمتد لمدة أربعة أيام أوضاع العمال الأفارقة فى ظل العولمة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقارير أعدتها الاتحادات العمالية بالقارة ودراسة دور المنظمات النقابية التى تواجه نظم العمل والتشغيل وكيفية الاستفادة من الموارد البشرية

وتجدر الإشارة أن عدد المشاركين في هذه الدورة ٧٨ منظمة نقابية إفريقية تمثل ٥٤ دولة إفريقية

موسوعة حديثة للسلامة والصحة المهنية

كتب -نزار العطيفى :

بدأت وزارة القوى العاملة والهجرة فى إعداد موسوعة حديثة للسلامة والصحة المهنية فى مصر تكون مرجعا للعاملين فى هذا المجال بكل مديريات القوى العاملة بمحافظات الجمهورية وللمنشآت الصناعية والعاملين فيها وللتنظيمات النقابية والجهات المعنية الأخرى.

وقال أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة : إن إعداد هذه الموسوعة يأتى تنفيذا للقرار الذى اتخذه المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية والذى يضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية مشيرا إلى أن الإدارة العامة للسلامة بالوزارة وبالتعاون مع هذه الجهات المشاركة فى المجلس الاستشارى تقوم حاليا بإعداد هذه الموسوعة .

وأكد العماوى على التنسيق المستمر بين المجلس الاستشارى للسلامة والصحة المهنية وبين مختلف الأطراف المعنية لتوفير نظم الأمن الصناعى ومتابعة تنفيذ قوانين العمل موضحا أن اللجنة المشتركة من الوزارة واتحاد العمال والتأمين الصحى لبحث تصور مناسب لتوفير الدعاية الطبية المتميزة وبالسعر المناسب من خلال التأمين الصحى تواصل عملها لإعداد رؤية مشتركة وعرضها على وزيرى التأمينات والعمل لإقرارها ، كما يتم اتخاذ الخطوات الإدارية المناسبة لعرض ملفات العمال المصابين أثناء العمل والمؤمن عليهم على التأمين الصحى بدون تعقيدات روتينية ولضمان الخدمة الصحية لهم.

وقال إنه يتم حاليا البحث عن إمكانية مساهمة التأمين الصحى فى توفير الرعاية العلاجية للعاملين بالقطاع غير المنظم والذى يضم نحو سبعة ملايين عامل لضمان رعايتهم صحيا واجتماعيا.

وكان المجلس الاستشارى للسلامة والصحة المهنية قد اتخذ عدة قرارات فى اجتماعه الأخير برئاسة أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة لضمان الحماية التأمينية والصحية للعاملين.

لائحة جديدة لصندوق زمالة للعاملين بالاستصلاح الزراعى

اعتبارا من أول يوليو الماضى بدأ العمل باللائحة الجديدة لصندوق الزمالة للعاملين بوزارة الاستصلاح الزراعى .. اللائحة الجديدة تتيح للعاملين المشتركين فى الصندوق صرف مكافأة - عند نهاية الخدمة - تعادل مرتب نصف شهر عن كل سنة عضوية ، وفى حالة الاستقالة تصرف مكافأة تعادل قيمة ما سدده العضو مع إعانته بما يعادل ٢٥٪ من القيمة ، وفى حالة الوفاة تصرف لأسرته مكافأة تعادل مرتب نصف شهر لكل سنة عضوية مع صرف إعانة مقدارها ١٥٠ جنيها .

صرح بهذا على عبداللطيف مرسى أمين مساعد الصندوق وأضاف أن اللائحة الجديدة نصت على صرف إعانة اجتماعية مقدارها ٧٥ جنيها للأعضاء فى حالة زواج العضو أو أحد أبنائه وفى حالة المولود الأول ، وكذلك فى حالة وفاة الوالد أو الوالدة أو الزوجة أو أحد الأبناء .

النقابى على عبداللطيف

ثورة يوليو وعمال مصر

.. فى حوار مع رئيس اتحاد عمال مصر

فى مناسبة العيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة .. والتى استهدفت منذ البداية النهوض بالطبقات الكادحة والمعدمة ، وتحقيق تنمية شاملة ، وإعادة توزيع ثروات مصر بين أبناء مصر ، تأكيدا لمبدأ العدالة الاجتماعية ، كان لنا هذا اللقاء مع القائد النقابى السيد راشد رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال مصر ، باعتباره ممثلا للملايين من عمال مصر حيث كان هذا الحوار :



أجرى الحوار:

السيد الطاهرى

محمد محمد على - محمد رمضان

تصوير: أحمد عبدالعال

● المعروف أن فى مقدمة أهداف الثورة التى تضمنتها المبادئ الستة ، تحقيق العدالة الاجتماعية ، وخاصة رفع الظلم عن العمال والفلاحين، باعتبارهم أكثر فئات الشعب تضررا من النظام الملكى البائد.. تمثل ذلك على سبيل المثال فى قيام الثورة بعد أسابيع من انطلاقها بإصدار عدد من التشريعات العمالية للنهوض بأوضاع العمال ، وكذلك إصدار قانون الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية على العديد من الفلاحين.. من وجهة نظركم -كقائد عمالي- مدى استجابة الثورة على مدى مسيرتها فى الخمسين عاماً للمطالب والآمال العمالية ؟

●● بداية ليس باسم اتحاد عمال مصر ولاالنقابات ولا اسمى شخصيا أو اللجان النقابية فحسب ولكن باسم قواعد عمال مصر أحيي مجلتنا -مجلة العمل- التى تأخذ دوراً جديداً فى مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهو منهج نحتاج إليه -فإذا كانت مجلة العمل تنطق باسم العمل والعمال فهى مطالبة أكثر من أى وقت مضى -وأحييها بهذا التوجه فى مسايرة التحولات ومعايشة الناس وتوضيح الصورة بالأسلوب السهل المبسط أو مايسمى بالسهل الممتنع وأحييكم واحيي الأخ السيد الطاهرى على إدارة المجلة والأخوة الصحفيين المشاركين فى هذا الجهد والعاملين بها.

هذه بداية فرض عين على يجب أن اقولها ونابعة من داخلى وليس من اى جهة أخرى والله يوفقكم.

عمال مصر والثورة .. أنا شخصيا لم أكن عضوا فى الاتحاد الاشتراكى ولكنى حفظت الميثاق عن ظهر قلب بل إنى جمعت كل ماكتب عن شرح الميثاق وأحتفظ به حتى الآن فى مكتبتى الخاصة . . وبدأت أحاور نفسى وأحاور الآخرين وبدين تم اختيارى لحضور دورة تثقيفية للعمل السياسى بمنطقة كفر الدوار وفوجئت بحضور مسئول على درجة وزير ومعه أمين عمال الاتحاد الاشتراكى ومجموعة من أمانة العمال ومنهم اخواننا وأساتذتنا وقد لاحظت أن معظم الأسئلة كانت توجه لى ، رغم أنى لم أكن عضوا منظما مثل السادة الحاضرين ووجدت نفسى اسأل :ايه الموضوع؟.

وسألت بعض المسئولين . . هل أنا كنت مستهدفا فأجابوا نعم . . وذلك لأنهم أخذوا عنك فكرة كذا وكذا ؟؟

فى نفس اليوم كان زوج اختى يعمل مديرا فى إحدى شركات الغزل والنسيج بالإسكندرية (قطاع خاص) وتربطنى به علاقة حميمة وقد قام وزير الصناعة بإنهاء عقده فى نفس يوم بدء الدورة التثقيفية وكتبت ورقة خلال عملى فى الوردية موجهة إلى الأخ خالد جمال عبد الناصر وشرحت له موضوع زوج اختى وقلت له فى الجواب إن زوج اختى مدير نسيج ورجل من الأشخاص المحبوبين من الناس والمحبين لبلدهم وله انتماء للبلد ، وشرحت له كل شيء وبعت هذه الرسالة للسيد خالد عبد الناصر خوفا من أن أرسلها باسم الرئيس عبد الناصر فتحجب السكرتارية الرسالة عنه.

وقد أرسلت هذه الرسالة في خطاب عادى بطابع بريد بقرش صاغ لعل وعسى يجد صدى من رئيسنا جمال عبد الناصر ، وكتبت عنوانى واسمى وثالث يوم حضر دكتور من الرئاسة مستشار الرئيس جاء للشركة وتوجه إلى مكتب المدير العام وكانت الشركة لم تؤمم بعد والمدير أجنبى ، وطلبنى مندوب الرئاسة بالاسم وكنت أرتدى بدلة نصف كم للعمل ، وطلعت للسيد المدير العام ووجدت الدكتور معه

وأنا لم أكن أتوجه لمكاتب الإدارة إلا فى الاجتماعات الخاصة باللجنة النقابية وسألنى مستشار الرئاسة عن زوج أختى وأجبت بأنه هو الذى ربانى فى مراحل التعليم المختلفة من ابتدائى وتبنانى حتى مرحلة الثانوية ، وسألنى عن الموضوع وشرحت له تفصيلا ، وسأل عن امكانية مقابلته وأجبت بالترحيب وقال أنى مكلف من الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا لحل هذا الموضوع.

واعطانى المدير العام إذنا للذهاب مع مستشار الرئاسة لمقابلة زوج اختى وتعرف مستشار الرئاسة عليه وتبين أنه كان أستاذ زوج أختى فى كلية الفنون التطبيقية ، وقال له بأنه مكلف من الرئيس عبد الناصر ، لأن نسيبك بعت رسالة إلى خالد عبد الناصر ووصلت إلى السيد الرئيس وأمرنى ببحث الموضوع مع السيد راشد ومعك ومع الشركة مع حقك فى اختيار أى شركة تريد العمل بها ، وطلب زوج أختى العودة للعمل بنفس الشركة التى كان يعمل بها وعرض مستشار الرئاسة على زوج أختى شركة أفضل من تلك التى يعمل بها ورفض زوج أختى وقال له أريد العمل بشركتى القديمة إذا اردتم اعادتى لعملى السابق ، لأنى لم أسرق ولم أنهب ولم أقتل أحداً ، وأن العملية كلها أن البعض انتهز الفرصة وانهوا عقدى .

المهم أن زوج أختى عاد على الفور لعمله القديم فى شركته السابقة واعتبرت هذا الاجراء تكريما لى ولعمال مصر كلهم لأنى كنت عضو لجنة نقابية وكان ذلك عام ١٩٥٧.

الناحية الأخرى:

كان لهذا الموقف أثرا فى نفسى فبدأت بخط يدى أكتب شعارات الثورة التى يعلنها الرئيس عبد الناصر على ورق الكوارتر وأنشرها على جميع مصانع الشركة على حسابى الخاص ، وهذا الموقف جعل أصحاب المال يكيدون لى ، وعلى سبيل المثال عند مرور أحد المديرين وجدنى أصلى واستغل هذه الفرصة لاعطائى جزاء طبقا للبند ٢٣ وهو خاص بالإهمال الجسيم لأنى أصلى وأنذرونى أنه لو تكرر ذلك فسوف أفصل.

● **هل تغيرت هذه الصورة السيئة بعد صدور قرارات التأميم؟**

●● **السيد راشد:** قرارات التأميم أفادت العامل بمعنى أنه بمجرد صدور قرارات التأميم أصبح لى صوت فى شركتى وكيان ملموس وأحسست بملكيتى لهذه الشركة وأننى يجب أن أدافع عنها.

أيضا عندما قال الرئيس جمال عبد الناصر "ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد"

فأنا كمواطن ابن ناس بسطاء محدودى الدخل فى الأرياف شعرت بقيمة هذا الشعار خاصة وأنه قد طبق هذا الشعار بالفعل ، فعلى سبيل المثال الراجل ابن العائلة الكبيرة سواء كان عمدة أو شيخ بلد يستطيع ربط "التخين" فى البلد فى شجرة ويضربه بالكرباج وبدون أسباب لمجرد أن منظره لايعجبه.

واحنا كعمال كنا معرضين للفصل والفصل بدون مكافآت ونأخذ أحكام قضائية ولا نستطيع الرجوع للعمل ، ولكن الآن أصبح لنا مشاركة حقيقية فى مجالس الإدارات ، فقد كان لنا أربعة ممثلين للعمال فى مجلس إدارة الشركات وخفضوا إلى اثنين بحكم القانون .

بالإضافة إلى أن رئيس اللجنة النقابية يحضر اجتماع مجلس الإدارة وله حق التفاوض -صحيح ليس له صوت-ولكن أغلب رؤساء اللجان النقابية يعملون على تنفيذ مايرونه محققا للصالح العام ولصالح العمل والعمال.

ومن خلال مشاركتنا فى المسئولية أصبح لنا ٥٠٪ من المقاعد للعمال والفلاحين فى كافة المجالس التشريعية المنتخبة ، بما فى ذلك مجلسى الشعب والشورى .

كذلك قوانين الإصلاح الزراعى التى عادت بالخير علينا جميعا كشعب مصر لأنه كان يوجد مايسمى بمجتمع الاقطاع أو مجتمع النصف فى المائة وهذا المجتمع يملك الأرض - العرض- الكرامة-الإنسانية ويسيطر على زمام الأمور كلها ويتحكم فى مصائرنا وهو إقطاع مستغل ومتفش ، لكن لايمكن أن ننسى أو نتناسى أنه فى ظل هذا المناخ ظهر رجل كطلعت حرب لن يجود التاريخ بمثله بسهولة لأنه كان بطلا اقتصاديا مصريا فكان يؤمن بمصريته ويعمل من أجلها ، وأقام العديد من المصانع والشركات التى فتحت أبواب الرزق أمام الكثيرين من العمال والفلاحين وفى مناطق كانت محتاجة للعمل مثل المحلة الكبرى وكفر الدوار.

ولذلك فإن ثورة مصر البيضاء حافظت على كرامة طلعت حرب وعلى صروحه وعلى أمجاده بل اضافت إليها الكثير وخير دليل على ذلك أننا نعيش حتى الآن فى خير الثورة.

وإذا كانت الثورة قامت على مبادئ ستة فقد حققت خمسة منها والسادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة وللأمانة فإن تحقيق هذا المبدأ لم يكتمل إلا فى عهد الرئيس حسنى مبارك .

ومن المهم الإشارة إلى حقيقة مهمة وهى أن الرئيس أنور السادات هو امتداد للرئيس جمال عبد الناصر ، وأن الرئيس مبارك هو ابن الثورة والامتداد الطبيعى لها ، وأن الحزب الوطنى بقيادة الرئيس مبارك يحاول أن يضع كل الأمور فى نصابها الصحيح ، وإذا كان الناس تقول إن كل رئيس لمصر كان له منهجه فأنا اختلف معهم وأقول إن الرئيس مبارك استفاد من أخطاء وأفضال السابقين له واستطاع أن يخرج بخلاصة تجربة جديدة تحفظ كرامة الإنسان المصرى وتحافظ على الأبعاد الثلاثة لتسير متوازية وهى البعد السياسى -الاقتصادي-الاجتماعى وبحيث لايوجد مايطغى على الآخر ، فمثلا على سبيل المثال فى مجال التطبيق العربى للاشتراكية كنا نحافظ على البعد الاجتماعى أكثر من البعد الاقتصادى والدليل أن شركاتنا فى القطاع العام كانت تعين كل من هب ودب فحتى شركات الأدوية أو الغزل والنسيج أو الصناعات الهندسية كانت تعين ليسانس آداب قسم آثارمثلا وبالطبع ماذا كان يمكن أن يسهم هذا التخصص بهذه الشركات ، وكان ذلك من منطلق البعد الاجتماعى لخلق فرص عمل والآن ينادى الرئيس مبارك بنظام التخصص والتخصص لكل مهنة لكى يستطيع التطبيق العملى فى مجاله تحقيق زيادة قدرته على العطاء.

هذه بأمانة خواطر لما يدور فى ذهنى وبداخلى كانسان مصرى أقول إن ثورة يوليو اعطت مصر كل الأبعاد الإنسانية حافظت على كرامة الإنسان ونمت القدرات عند المواطن جعلته ينتمى لقوميته العربية ، وبالمناسبة الدول العربية التى تحررت إنما تحررت بفعل تمسك ثورة يوليو بابعادها العربية وبالقومية العربية .

كذلك لا يمكن أن ننكر أو ينكر أحد الدور الذى قامت به ثورة يوليو فى دعم الحركات التحررية على مستوى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبالتالى مساهماتها فى تحرير الإنسان على مستوى هذه الشعوب الصديقة.

أذكر عندما دعا الرئيس جمال عبد الناصر مع كل من الرئيس نهرو والرئيس تيتو لعقد مؤتمر عدم الانحياز طالب المؤتمربالحياد الايجابى للدول ، وطالب الدول التى تنضم لحركة عدم الانحياز أن يكون لها صوت عال ومسموع، ونفس الأمر بالنسبة للمؤتمر

الإسلامى وكذلك دعم قدرات جامعة الدول العربية.

كل هذه الإنجازات تضاف لرصيد ثورة يوليو ولايمكن للإنسان أن يتنكر لها . وبمناسبة قرار تحويل منظمة الوحدة الافريقية إلى اتحاد افريقي، لايمكن أن ننسى دور الثورة ودور جمال عبد الناصر بالذات فى اقامة هذه المنظمة المهمة.

● أ/السيد الطاهرى : لاشك أن الثورة أيقظت بداخل المواطن العربى نزعة القومية العربية ، والتى استهدفت تحقيق الوحدة العربية أو على الأقل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى لإقامة تكتل اقتصادى عربى يتفق وعصر التكتلات الاقتصادية الذى نعيشه الآن .. فماذا تري؟؟

●● أ. السيد راشد: لقد بدأت هذه الفكرة بداية طيبة والتى لا استطيع إلا أن اثنى عليها وهى أن الثورة ايقظت الضمير العربى من ناحية اتجاهاته القومية ومصالحه العربية ، وأحب أن أشير إلى نقطة هامة وهى أن الرئيس جمال عندما كان يتكلم لم تكن مصر فقط هى التى تسمعه رغم أن وسائل الإعلام فى ذلك الوقت لم تكن بالمستوى الذى وصلت إليه الآن، وكانت أحاديثه تذاع بالإذاعة فقط وكان عندما يتحدث الرئيس جمال فى لقاء صحفى أو يلقى خطابا فى أى مكان لازم كل العالم يسمعه.

وأحب أن أشير هنا أن عبد الناصر عندما وافق على إقامة الوحدة مع سوريا كان هدفه التكامل الاقتصادى قبل التكامل السياسى وجمع كلمة العرب بدون منافسة أو انحياز.

ولما قام الإنفصاليون بضرب الوحدة تصرف عبدالناصر بالأسلوب المثالى حيث لم يوافق على أراقة قطرة دم واحدة وكان فى امكانه – وهو الرئيس الشرعى للجمهورية العربية المتحدة باقليميها الشمالى والجنوبى -كان فى امكانه استخدام القوة ولكنه قال أرفض أن تراق نقطة دم عربية على أرض عربية بيد عربية ، وكان هذا الموقف قمة الأسلوب الحضارى المسئول .

وعندما تولى الرئيس مبارك المسئولية بعد رحيل الرئيس محمد أنور السادات صاحب قرار الحرب والسلام والذى سار على نفس الدرب بمبادئ الثورة ولم ينتقص من العمال حقوقهم . . بل أن الرجل -رحمه الله- أغدق علينا فالعلاوة الاجتماعية قررت فى عهد الرئيس السادات . .ويكفيه فخرا أنه نجح فى وضع خطة عبور قواتنا المسلحة لسيناء لتحريرها وقادنابجدارة وموضوعية ، ونجح

■ بدأت علاقتى بالثورة من خلال موقف إنسانى لقائد الثورة جمال عبدالناصر

■ نسبة الـ ٥٠٪ المقررة للعمال والفلاحين ضرورة ملحة فى هذه الفترة .. ومصانة بمبارك

■ كنت ضد بيع شركات القطاع العام لكن ظهور العولمة حتم علينا الأخذ بالخصخصة ..

■ ثلاثة مهام أساسية للاتحادات المحلية تتفق ومتطلبات هذه المرحلة

بالحرب والسلام فى استعادة كل شبر من أرضنا التى دنسها الاحتلال الإسرائيلي.

أقول عندما تولى الرئيس مبارك المسئولية بعد رحيل الرئيس السادات ، فكان أول قرار عربى قام به هو مصالحة الدول العربية كلها وفتح حوارا موضوعيا مع القادة العرب ونادى بإقامة السوق العربية المشتركة وأكد عليها .

وبهذه المناسبة أحب أن أذكر نقطة مهمة وهى أننى كعامل مصرى بسيط أقول أن أرض السودان على سبيل المثال تستطيع تغذية العالم العربى كله من القمح -الذرة-الشعير -وفول الصويا وغيرها من المتطلبات الغذائية ، وذلك حينما تصدق النوايا العربية، وأنا كعامل وليس كسياسى أقول لو صدقت النوايا على الأقل سنكتفى ذاتيا من مواردنا الغذائية العربية واعتمادنا ذاتيا على إنتاج وتوفير لقمة العيش الكريمة بأكثر من ٩٠٪ وبحيث لا نحتاج للاستيراد من الدول الخارجية ، وكما قال الرئيس مبارك من لايملك غذاؤه لا يملك قراره .

●● أ. السيد الطاهري: ذكرت سيادتك مقولة الرئيس مبارك "من لايملك غذاؤه لايملك قراره، من وجهة نظرك .. ماذا تعنى هذه المقولة ؟؟

●● أ. راشد: احزن كثيرا عندما يزور أى مواطن عربى أى دولة عربية فى الخليج وغير دول الخليج ويجد أن المنتجات فى هذه الدول كلها منتجات من خارج الآمة العربية حتى المصلية التى نصلى عليها تصنع فى الصين وتايوان ويشتريها العرب كلهم ، دون أن يسأل أى واحد منافسه ، لماذا لايكون الإنتاج العربى متواجدا فى هذه الأسواق ، خاصة وأن لدينا فى العديد من الدول العربية خبرات طويلة فى كثير من الصناعات الحرفية والصناعات الكبرى خاصة وأن الإنتاج العربى إذا لم يأخذ وضعه فى هذه المرحلة وفى وطنه من المحيط إلى الخليج فعليه العوض ومنه العوض.

وإذاكنا لانستطيع أن نتحد من أجل توفير لقمة العيش الكريمة والمرتبطة بالحرص على استقلالنا وكرامتنا كعرب . فمتى يمكن أن نتحد؟؟

وطبقا للتقاليد العربية ، فليس عيبا أن نقتسم نحن العرب رغيف الخبز سويا لأن هذا أمر مقبول ، لكن هذا أمر يختلف تماما عندما أحصل على هذا الرغيف من خارج نطاق الوطن العربى ، وأعتقد أن الفرق فى الحالتين واضح ، فرق أن أقتسم مع أخى رغيف خبزه و أن أحصل عليه من الغريب بمقابل مادى ومعنوى .

لذلك نتمنى أن المنظمات الشعبية فى الوطن العربى ككل بما فى ذلك الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية ومن خلال الدبلوماسية الشعبية أتمنى أن تلعب كلها دورا فى تنمية الوعى بهذه الحقائق ، والعمل لتحقيق التكامل الاقتصادى من خلال الإسراع باقامة السوق العربية المشتركة وبحيث يكون هذا مطلبا شعبيا عربيا وليس حكوميا فقط .

بدون ذلك فسيظل بعض الرؤساء العرب يناشدون القادة الآخرين لتحقيق هذا الهدف ، الذى للأسف يمضى ببطء شديد رغم مانراه من عقد لجان متابعة ولجان تنفيذ واتفاقيات توقع بين عدد من الدول العربية ، ولكن محصلة ذلك كله أدنى من مستوى طموحات الشعب العربى ، ويكفى الاشارة أن حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض لايتجاوز للأسف ٨٪ من حجم تجارتها التخارجية .

● أ.السيد الطاهري: ظهرت فى السنوات الأخيرة نغمة "نشاز" تطالب بالعودة عن نسبة الـ ٥٠٪ المخصصة للعمال والفلاحين فى المجالس التشريعية بما فى ذلك مجلسى الشعب والشورى .. أو على الأقل إعادة النظر فيها؟؟

●● أ.راشد: إذا قلت إن هذه النسبة (٥٠٪)

بتمثل ضرورة يبقى أنا بقلل من حجم هذا الكلام لأنها تمثل بالفعل حاجة ملحة وخاصة فى هذه الفترة حيث بدأ يظهر على السطح تأثير المال "الفلوس" .

وطالما ظهرت الفلوس فإن البعض يستخدمها لشراء بعض الذمم الخربة، من هنا فإن استمرار هذه النسبة يصبح ضرورة، أى ضرورة للحفاظ على نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين وليس معنى هذا أنى عايز انتخب واحد يمثلنى فى التنظيم النقابى أو فى المجالس الشعبية المنتخبة فى المحليات ، أو يمثلنى فى مجلس الشعب والشورى يكون أفوكاتو ، لكنى أريد أن يمثلنى الفلاح والعامل المستنير المثقف الفاهم عشان يقدر على الأقل إذا لم يأت بالمكاسب يستطيع صد الهجوم على الحركة العمالية وعلى أبناء الريف العريق الذى نحن أولادهم وأحفادهم .

واليوم فإن الدستور مازال يكفل نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة ، وأحب أن أوضح هنا حقيقة مهمة وهى أن الرئيس مبارك شخصيا متمسك بمكاسب العمال والفلاحين ، أذكر أنه منذ ثلاث سنوات فى لقاء للرئيس معنا قلنا لسيادته أن هناك هجوما على هذه النسبة وقال سيادته لايهمكم ، وسكتنا وجئت فى عيد العمال التالى لهذا اللقاء وأعلنت أن البعض يريد تخفيض مزايانا وضرب حقوقنا المكتسبة المؤكدة فى الدستور .

ورد الرئيس بأن هذا الكلام مرفوض شكلا وموضوعا وعلى الأقل طالما أنا موجود فلا تفكير فى هذا ، وهذا تأكيد لمبادئ الثورة، أضف إلى هذا حرص الرئيس مبارك على حضور احتفال عيد العمال كل عام رغم مشاغله ومسئولياته الضخمة، وللأسف فيه ناس بتحقد علينا بأن الرئيس مبارك بيحتفل معنا بعيد العمال ويشيد بدور عمال مصر فى عيدهم .

كذلك فإن الرئيس مبارك حريص دائما على دعم مكاسب عمال مصر وعلى دعم مسيرة ثورة يوليو ، وهنا أجدنى أذكر للرئيس مبارك عفة لسانه وحرصه على عدم الاساءة لرموز مصر جميعا وبلا استثناء ، فلم يذكر أى مسئول فى مصر سواء قبل الثورة أو بعدهابسوء ، ولم نسمعه مرة يهاجم س أو ص من القيادات السابقة ، بل إنه يكرر دائما – اتقوا الله فى بلدكم– واتقوا الله فى زعماء مصر ويجب أن يحترموا ويكرموا ، حتى قادة الأحزاب السابقين ، فلم يتعرض لهم الرئيس مبارك بلفظ واحد ، رغم أن الثورة استهدفت تطهير الأحزاب .

■ مشروع قانون العمل الموحد، جاء وليد التغيرات الاقتصادية من حولنا ومضى عليه ١١ عاما

■ المشروع يحقق التوازن وليس قرءانا ولا إنجيلا، ويمكن إعادة النظر فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك

■ ضم مرشح عمال إسرائيل الذى أسقطته الوفود العربية لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية مهزلة لم تشهدها المنظمة الدولية من قبل.. وسوف نتصدى لها

وخلاصة القول أننا متمسكون طبعا بالخمسين فى المائة للعمال والفلاحين مع الأخذ فى الاعتبار التطوير والتحديث.

● أ. السيد الطاهرى : معروف أن الثورة منذ قامت والعمال يشاركون بالرأى فى المشاريع الخاصة والعامة وخاصة قوانين العمل–التأمينات–التأمين الصحى ولايمكن انكار دور اتحاد العمال مع وزارة القوى العاملة على مدى أكثر من تسع سنوات لإعداد مشروع قانون العمل ، والذى أجازه مجلس الشورى وهو الآن أمام ممثلى الشعب فى مجلس الشعب ، هل ترى أن مشروع قانون العمل بصورته الحالية يحقق التوازن بين طرفى الإنتاج و يمثل خطوة للأمام أم لا؟

●● اعذرونى سوف أرجع للماضى القريب وهو بداية ماسمعنا عن الانفتاح وبدأنا نردد فى مجالسنا إن هذا انفتاح استفزازى ، وذلك فترة الرئيس السادات ، وبدأت الحركة العمالية بقيادة الأخ أحمد العماوى رئيس الاتحاد العام للعمال فى ذلك الوقت تفكر فى مخرج.

وفى نفس الوقت فإننى كنت أحد الذين يقولون"لا مفيش حاجة اسمها بيع القطاع العام ولا تصفية القطاع العام".

ولكن جرت لقاءات عديدة مع كبار المسئولين السياسيين والاقتصاديين كما أن الرئيس مبارك جلس معنا فترة طويلة وشرح لنا أبعاد الموقف العالمى ، مؤكدا أن التحول الاقتصادى فرض عين علينا وأن ماحك جلدك مثل ظفرك وأى دولة عربية أو أجنبية صديقة أم غير صديقة تريد مساعدتنا بضوابط معينة يبقى إحنا لازم نساعد أنفسنا خاصة أن القطاع العام كان نازل فى الانحدار والأداء أصبح غير متميز ، والحقيقة أحب أن أوضح نقطة مهمة وهى أننا قبل الانفتاح كانت هناك اتفاقيات تجارية مع دول الكتلة الشرقية فى ذلك الوقت ، وكنا بنطلع إنتاج قد لا يكون بمستوى الجودة المطلوبة، لكن كانت تستورده دول الكتلة الشرقية وذلك مقابل حصولنا على بعض الأسلحة غير الحديثة ، يعنى أن كلا الطرفين يتبادل المنتجات غير كاملة المواصفات ، وبانتهاء الكتلة الشرقية وظهور العولمة أصبح لزاما علينا أن نطور الأداء ولازم نتواءم مع التحول الاقتصادى العالمى .

وفى ضوء هذه المتغيرات العالمية، والتى انعكست بالتالى علينا فى مصر ، جلسنا نعيد حساباتنا داخل الحركة العمالية وفكرنا فى العمل لإصدار مشروع قانون عمل جديد يتواءم مع مرحلة التحول الاقتصادى لأن القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والذى كان يطبق على العاملين بالشركات التى تتحول للخصخصة لم يعد يتلاءم مع المرحلة الجديدة ، مع حرصنا على أن نضع فى الاعتبار أهمية تحقيق التوازن بين طرفى العملية الإنتاجية العمال وأصحاب الأعمال فى المرحلة الجديدة .

وأجرينا اتصالا بمنظمة العمل الدولية لكى تسهم فى الإنفاق على إعداد هذا المشروع بجانب الاسهام فى النواحى الفنية وفعلا وافقت المنظمة ورشحت بعض الخبراء للتعاون معنا ، وكنت قد توليت المسئولية خلفا للنقابى الأخ أحمد العماوى كرئيس لاتحاد عمال مصر .

ومنذ بداية الاجتماعات فإن جميع الأطراف المشاركة كانت حريصة كل الحرص على المصلحة العامة، وتحقيق التوازن المطلوب فى المشروع الجديد كما أكد ممثلو وزارة القوى العاملة وممثلو اتحاد الصناعات ورجال الأعمال والتنظيم النقابى على ضرورة أن يكون خبراء منظمة العمل الدولية مصريين، وأننا لا نريد خبراء أجانب ، لأن الأجنبى لن يكون بمستوى الخبير الوطنى فى الإلمام بكل التفاصيل ، أو بظروف المكان الذى يعيش فيه أما الخبير الوطنى فإنه يدرك مايدور بأرض مصر ويحس بما فى داخلى ، ويلم بكل أبعاد ومتطلبات

مرحلة بالنسبة لكل الأطراف ، وبعد جهد جهيد وافقت المنظمة على هذا المطلب .

وبناء عليه تم التنسيق ، وكان المسئول الأول عن المشروع الأستاذ خالد طاهر الذى كان يشغل موقع وكيل أول وزارة القوى العاملة فى ذلك الوقت وكان يساعده د.أحمد البرعى كخبير وطنى لأنه أستاذ قانون ودارس لعلم الاجتماع وتم الاستعانة بأساتذة جامعيين فى الاقتصاد السياسى والاقتصاد الاجتماعى ومجموعة كبيرة من المعينين المصريين والمستشارين الوطنين الحقيقيين إلى أن خرج المشروع بصورته النهائية التى عرضت على مجلس الدولة ، ثم على مجلس الوزراء الذى احالها بدوره لمجلس الشورى وقد استغرق ذلك أحد عشر سنة حيث بدأ الإعداد من سنة ١٩٩١ .

المهم أن المشروع دخل بعد ١١ سنة وبتعليمات من الرئيس مبارك مجلس الشورى وأخذت عليه الموافقة من حيث المبدأ.

أنا لا أتنكر أبدا لدور أى إنسان وضع يده فى هذا المشروع كل عامل كل موظف فى القوى العاملة كل مسئول من رجال الأعمال واتحاد الصناعات أدلى برأيه ولو ضد توجهاتنا له احترام عندنا .

لماذا؟؟ لأنه إذا قال جملة فهو خدم علينا - أنت عايز شيء وبالمقابل أنا عايز مماثل له ؛ خلاصة القول إن هذا المشروع متوازن جدا وقلت أمام الرئيس مبارك فى خطابى الأخير فى عيد العمال بأن هذا القانون ليس كتابا مقدسا ولا هو قرآن ولا إنجيل وعلى السلطة التشريعية أن تقوم بدورها فيه ، ولكننى أقول أن المشروع بوضعه الحالى أنا أعتبره مشروعا رائعا ينظم علاقات العمل بين طرفى الإنتاج ويعطينى حق التفاوض واستطيع من خلاله معرفة ما لى وما على ، وأن أؤدى الواجب على وأفاوض على حقى -وأتفاوض على كل كبيرة وصغيرة- والحلول السلمية هى مبدأنا ومذهبنا ، رائدنا أن لا نقول أن هناك مشكلة بدون حل ولكنا نقول أنه لايوجد مشكلة تستعصى على الحل وربنا أعطانا طول النفس وبلدنا بتنشد الاستقرار ويجب أن نكون مشاركين حقيقيين لصنع هذا الاستقرار ، بلدنا بقيادتها العلمية الإنسانية المستنيرة المتمثلة فى شخص الزعيم مبارك تقف مع العمال ومحدودى الدخل لكنها فى نفس الوقت تعمل لتحقيق التوازن بين كل الأطراف .

الاتحادات المحلية

وبهذه المناسبة أحب أن أوضح نقطة مهمة ، وهى أننا نستهدف بناء الإنسان العامل وتنميته ، وهذا لا يعنى تنمية بشرية أو سياسية أو اقتصادية ولكن نقول إن الإنسان نفسه هو محل اهتمامنا وخير دليل استكمالا لمسيرة الثورة أن الرئيس مهتم فى الشهور الأخيرة بعدد من القضايا ذات الأولوية الخاصة وفى مقدمتها قضيتا التعليم والزراعة ، وعشان كده نحن نشكل حاليا الاتحادات المحلية، وقد التقيت صباح هذا اليوم بالمرشحين لهذه الاتحادات وطلبت منهم تحقيق ثلاثة عناصر وذلك لحين وصول خطة العمل الرسمية لهم .

العنصر الأول: جمع شمل التنظيم النقابى فى كل محافظة كاتحاد محلى يعيشون فى مركب واحدة إما النجاة أو الفشل.

العنصر الثانى: الاهتمام بالتثقيف ومتابعة التثقيف والثقافة العمالية وإذا كان الناس على حق ومأشيين صح فأنتم الترمومترأما إذا كانوا ماشيين خطأ فعليكم أن تقولوا لنا لنصحح المسار ، وما كان يصلح للتطبيق والتدريب والتثقيف فى ظل التطبيق العربى للاشتراكية ، لايصلح الآن فى ظل الاقتصاد الحر. يعنى يجب مسايرة العصر.

العنصر الثالث: الرئيس مهتم بالتعليم ونحن جزء من المجتمع وغالبية الأمية موجودة فى الحركة العمالية ونحن غير ملزمين ببرامج تعليم الكبار ، ولكن من المهم التعاون مع المسئولين عن هذه البرامج .

كذلك وإننى أؤكد أن مشروع قانون العمل الجديد سيكون مظلة واقية لطرفى الإنتاج وليس لحساب مصلحة صاحب العمل على حساب العامل وليس العكس .

● أ. الطاهرى : فى الدورة ٩٠ لمؤتمر العمل -يونيو ٢٠٠٢- نجحت مجهودات الدول العربية والافريقية فى إسقاط مرشح عمال إسرائيل لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية ، لكن عقب انتهاء المؤتمر فوجئنا بالمنظمة الدولية تدرج اسم المرشح الإسرائيلى ، ضمن الأعضاء الذين تم انتخابهم لمجلس إدارة المنظمة رغم سقوطه بجدارة . . وهى سابقة لم تشهدها المنظمة الدولية طوال تاريخها . فماهو موقفكم وموقف اتحاد العمال العرب بل والحكومات العربية ومنظمات أصحاب الأعمال العرب؟

●● أ.راشد : اشكر سيادتك لاحساسك ولشاركتك لاخوانك بالتنظيم العمالى المصرى على أدائهم لدورهم كعرب . . وهذه هى مصر حتى إذا كنا مختلفين مع اشقائنا العرب فنحن نقوم برسالتنا القومية لأن الوضع يتطلب منا ذلك وبخصوص هذا الموضوع فقد وصلتنا برقيات من الاتحادات العمالية العربية تشكر جهود وفد عمال مصر وموقفهم المشرف فى مؤتمر العمل الدولى الأخير فى جنيف ، حتى نجح التكتل العربى فى اسقاط المرشح العمالى الإسرائيلى ، لكن ماتم بعد انتهاء المؤتمر يعتبر مهزلة ديمقراطية بكل المقاييس .

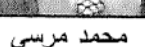
فعندما أبلغت بهذا الأمر ، أرسلت على الفور لكل الجهات المعنية نحتج على هذا الموقف غير المسئول ، وهذا الاسلوب وقلنا إذا كانت منظمة العمل الدولية وهى قمة الثلاثية على مستوى العالم والتى نفخر بها يحدث بها هذا الموقف الخطير فما هو الحال بأى اتحاد أو منظمة دولية أخرى أو اتحاد عمالى أو اتحاد اجتماعى أو غيرها ، ونحن ضد هذا التوجه إذا ارتكب مثل هذه المهزلة ، وسوف نواصل التصدى لهذه المهزلة .

من ناحية أخرى . . بصراحة وبأمانة تقتضى أن أقول مازال لدينا قصور فى التوجهات الدولية والعلاقات الدولية ، نحتاج إلى مزيد من التلاحم كعرب مع الحركة العمالية الدولية نحتاج إلى أن ندخل هذا المعترك بجدية ، وتواجدنا بصفة مستمرة وخاصة مصر بثقلها فى أى مؤتمر وأنا أثق بأنه سيكون لها دورا ايجابيا ، ويا حبذا أن يكون للدول العربية نفس التوجه ، وأنا أثق بأن الحاجة تجعلك تركب الصعاب -ونتواجد بوضعنا الطبيعي-وسوف نجد رد فعل طيب للدول العربية للمشاركة الدولية الحقيقية ، ونقول للآخرون توجهاتنا ونحن ننادى بالسلام العادل ولا ننادى بشيء آخر وحبذا أن يقتنع الناس بتوجهاتنا ، وقيادتنا السياسية حريصة دائما على أننا لانحبذ الحرب ، نحن دعاة تحرر أراضينا ونؤيد السلام العادل ، وننادى بالأرض مقابل السلام إذا استجابت إسرائيل لنداء الضمير الإنسانى ، ونداء العقل ، وتحقيق سلام مع اشقائنا الفلسطينين ، لكن على الجانب الآخر لا أستطيع ارسال عامل إلى إسرائيل حتى لو هيغنينا ، فكيف نفتح معهم مجال تعاون وجيشهم يسحق كل شيء على أرض فلسطين ، بشرا وزرعا وبناء وتجريفاً وحصارا ، ويرتكب جرائم أبشع ألف مرة من الجرائم التى ألصقوها بالنازية . . كما أن قواتها النازية لاترعى حرمة لشيء، كما أنها دولة لا تحترم قرارا لا لمجلس أمن ولا للأمم المتحدة ، وتضرب عرض الحائط بكل القوانين الدولية ، وللأسف فإن الضمير العالمى فى حالة غيبوبة طالت مدتها ، وعلى العرب جميعا شعوبا وحكومات أن يتصدوا لهذا العدوان النازى بكل الوسائل الممكنة .

القيادات النقابية تتحدث عن :

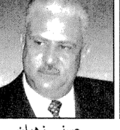
إنجازات الثورة

ونحن نحتفل باليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة يجب أن نتذكر الإنجازات والمكاسب التى قدمتها هذه الثورة لعمال مصر بعد أن كانوا يعيشون فى ظروف بالغة السوء، فلا ساعات عمل محددة ولا حد أدنى للأجور ولا حماية للعامل من بطش صاحب العمل الذى يفصله فى أى وقت دون سبب وجاءت ثورة يوليو لتقف بجانب العمال وتحقق لهم إنجازات ماكان يمكن لعامل أن يحلم بها. .وفى هذا التحقيق يتحدث عدد من القيادات النقابية فى مختلف المجالات عن المكاسب والإنجازات التى حققتها الثورة للعمال.



محمد مرسى

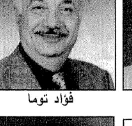

أحمد عبدالظاهر


فوزى عبدالبارى


حسنى زهران



بعزق رفاعى

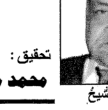


فؤاد توما


عادل الصبيحى



فاروق نصار


جمال الشيخ


تحقيق :
محمد محمد على

يقول النقابى الدكتور أحمد عبد الظاهر نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ورئيس النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية:-

لعل أهم وأبرز ماحققته الثورة للعمال خلال الخمسين عاما الماضية:-

- اشتراك العمال فى مجالس إدارة الشركات حتى يكون لهم دور فى رسم السياسات العامة للشركات.

-تحديد حد أدنى لأجر العامل بما يمنع استغلال حاجة العامل إلى أجره وتحقيق دخل مناسب له.

-تقرير علاوة دورية سنوية بمقتضى القانون ١٣٧.

-تقرير معاشات للعمال فى حالات ترك الخدمة والعجز والوفاة.

-تكوين اتحاد عمال مصر ونقابات عامة عمالية تساهم فى وضع السياسة العامة للدولة فى مجال الإنتاج والدفاع عن حقوق العمال.

-توفير العلاج المجانى للعاملين وأسرهم عن طريق التأمين الصحي.

-إقامة مشروعات إسكانية بأسعار مناسبة لدخول العمال بالقرب من جهات عملهم.

-إنشاء جامعة عمالية خاصة للعمال بجميع فئاتهم على مستوى الجمهورية.

انحياز رئيس الدولة للعمال

ويقول النقابى محمد مرسى أمين عام الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشورى:

لقد عانت الطبقة العاملة قبل قيام الثورة الكثير من صنوف العنت وقابلت الحركة النقابية الكثير من العراقيل فى محاولات لوقف نموها وانتشارها وذلك رغم أن العمال هم عصب الأمة وسواعدها القوية "شريان حياتها" لذلك كان استقبال عمال مصر للثورة حائلا من أجل التغيير المرتقب إلى الأفضل.

وتقديرا للدور البطولى لعمال مصر الداعم للحركة الوطنية، فقد حصلت الحركة العمالية على كثير من مطالبها وحقوقها بعد قيام ثورة ٢٣يوليو المجيدة فى كثير من مجالات العمل وشروطه والأجور وساعات العمل ، وقد حققت الثورة للعمال مكاسب كثيرة منها قيام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والقيام بدور ملموس فى إقامة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، صدور قانون خاص بالنقابات المشاركة فى مجالس إدارة الشركات ، المشاركة فى المؤتمرات الدولية .. كمؤتمر العمل الدولى بجنيف . . وتخصيص نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى جميع المجالس الشعبية والنيابية.

وفى كثير من المناسبات أعلن الرئيس مبارك انحيازه لعمال مصر مشيرا بجهودهم من أجل خير مصر وتقدمها ، وقد تجلى ذلك فى رعايته لعمال مصر حرصه الدائم على ألا يضار عامل من سياسة الخصخصة وحمايته لعمال مصر من أية آثار سلبية للتحولات الاقتصادية .

عمال البترول والفصل التعسفى

ويقول النقابى فوزى عبد البارى رئيس النقابة العامة للبترول وأمين عام الاتحاد العربى لعمال النفط والكيماويات:

من الصعب إن لم يكن من المستحيل

الحديث عن ثورة يوليو المجيدة وانجازاتها الضخمة على مدى خمسين عاما وذلك لأنها قد غيرت خريطة مصر من حيث الشكل والمضمون، وباسترجاع التاريخ لابد من التأكد بأن مصر قبل ثورة يوليو ، وفى ظل النظام الملكى كانت تعيش مفاهيم بالية وسيئة للغاية، فإعلان الثورة لمبادئها الستة يعنى ببساطة شديدة أن العكس تماما هو الذى يسود الحياة فى مصر ، ولعلكم تتذكرون معى صورة علاقات العمل قبل الثورة حيث لا عدالة اجتماعية بل كان الفصل التعسفى سيفا على رقابة العمال فى ظل أجور متدنية للغاية وكذلك سوء الرعاية الاجتماعية والصحية .

. ولايمكن انكار ماقامت به الثورة تجاه العمال بإصدارها قوانين التأمينات الاجتماعية والتى أصبحت على مدى الخمسين عاما الماضية تغطى كل القوى العاملة بل تغطى جميع المجالات، وقد حققت الثورة مجموعة من المزايا تتمثل فى مظلة التأمين الاجتماعى لتغطية كافة العمال بداخل مصر وخارجها، وتحسين الأجور والعلاوات والحوافز والبدلات وساعات العمل والإجازات السنوية للعمال خلال الخمسين عاما الماضية، والاعتراف القانونى بالنقابات وتفعيل دورها وتوفير الحماية الكاملة لأعضائها

انتصار لكفاح شعب

ويقول النقابى حسنى زهران سكرتير الاتحادات المحلية ورئيس النقابة العامة للبريد:

ان الاحتفال باليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة .. حدث ليس كمثله حدث ، فقد جسد قيام الثورة فى الثالث والعشرين من يوليو عام١٩٥٢ انتصارا لكفاح شعب تواصل على امتداد ١٥٠عاما فمنذ المشروع القومى الذى بدأ مع ولاية محمد على على مصر بإرادة شعبية فى عام ١٨٠٥ وحتى قيام الثورة المجيدة مرت مراحل النضال بمواقف عديدة ، ومن هنا تكتسب الثورة مكانتها فى ضمير الشعب كانتصار حقق طموحه فى حياة حرة كريمة جسدتها المبادئ الستة للثورة ، ولقد استطاعت أن تنجز العديد من المهام والإنجازات النقابية وتحقيق حياة حرة كريمة للعمال منذ انطلاقها وحتى الآن، حيث يقف الرئيس حسنى مبارك بجانب عمال مصر والطبقات الفقيرة، وقفة المدافع عن حقوقهم ، وبحيث صار البعد الاجتماعى والحياة الديمقراطية السليمة واقعا حيا يجسده انحياز الرئيس للفقراء ومحدودى الدخل.

آدمية عمال المناجم

ويقول النقابى بعزق رفاعى أحمد رئيس النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر:

منذ أن قامت ثورة يوليو المجيدة وقد تغيرت الحياة الاجتماعية بالنسبة لعمال مصر عامة وعمال المناجم بصفة خاصة نتيجة الاصلاحات الجوهرية التى أحدثتها الثورة لتشريعات العمل لصالح عمال مصر الذين حرموا عهودا طويلة من النهوض بمستواهم الثقافى والاجتماعى، وكان لعمال المناجم بصفة خاصة النصيب الأكبر من العذاب والحرمان حيث كان العمال يعملون فى المناجم والمحاجر فى صحارى مصر ووديانها دون أى رعاية أو عناية وبأجور كانت لاتكفى معيشتهم فهم محرومون من الماء العذب والإعاشة والسكن الملائم حيث كان مقاول الأنفار يجلبهم بالمئات إلى صحارى شبه جزيرة سيناء أو إلى الشركات العاملة فى مجال الفوسفات بالبحر الأحمر أو من بورسعيد ونتيجة سوء التغذية وساعات العمل التى تمتد إلى اثنى عشر ساعة فى اليوم كان معظمهم يصاب بالأمراض الصدرية والعشى الليلى ولوثة العقل ثم يعودون إلى بلادهم وهم أشباه البشر لعدم القدرة على الحركة.

وجاءت ثورة ٢٣يوليو وأصدرت قوانين تحمى عمال المناجم أهمها القانون ٢٧ لسنة ١٩٨١ والذى يتضمن حوالى ٣٨ مادة من أهمها رفع أجور عمال المناجم وتميزهم عن غيرهم من عمال مصر وصرف بدل الإقامة للعاملين فى المناطق النائية بنسب من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ وصرف بدل طبيعة العمل بنسبة من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ وتقديم ثلاث وجبات غذائية بالمجان للعاملين وتسليم العامل المتزوج سكن مفروش بالمجان بجانب الرعاية الصحية التى اشتملت على ضرورة الكشف الطبى بأشعة أكس على عمال المناجم كل ستة أشهر بعد استلامه العمل . . وكذلك حدد سنوات الإحالة للمعاش للعاملين بالمناجم بـ٥٥سنة وصرف أجر المعاش بنسبة ١٠٠٪ ويرجع الفضل فى صدور القانون المذكور للسيد سعد محمد أحمد رئيس اتحاد العمال ووزير القوى العاملة فى ذلك الوقت الذى زار أغلب مناجم مصر وتعرض لمخاطر جمة فى أحد مناجم البحر الأحمر ، وكان لسيادة الرئيس محمد حسنى مبارك توجيهاته الصارمة عند تسلم سيادته قيادة البلاد بعد صدور القانون بإلزام الهيئات بتطبيق نصوص هذا القانون حيث قد صدر القانون فى ابريل ١٩٨١ بتوقيع الرئيس الراحل محمد أنور السادات عندما كان رئيس للجمهورية وبذلك تكون ثورة يوليو قد أثرت تأثيرا مباشرا فى النهوض بمستوى عمال المناجم صحيا واجتماعيا.

مواعيد للعمل

ويقول النقابى فؤاد محمد توما رئيس النقابة العام لعمال التجارة:

كان العمال من طليعة القوى الوطنية التى رحبت وساندت الثورة منذ اللحظة الأولى لقيامها ، فقد عانت الطبقة العاملة الظلم الكثير من أصحاب رؤوس الأموال والشركات والمصانع القائمة فى ذلك الوقت .

فلم يكن هناك مواعيد للعمل يلتزم بها أصحاب العمل وكان العامل معرضا للفصل التعسفى فى أية لحظة . .وقد أصدرت الثورة خلال الخمسين عاما الماضية العديد من القوانين والتشريعات التى أعطت العمال الكثير من الحقوق والمزايا وفى تصورى أن فى مقدمتها نظام التأمين الاجتماعى وتحديد ساعات العمل وحق العمال فى الاشتراك فى مجالس إدارة الشركات وتخصيص ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية والشعبية وتأسيس الاتحاد العام للعمال عام ١٩٥٧ ، كذلك فإن للعمال دورا بارزا فى تنفيذ خطط التنمية المتعاقبة كما كان لهم دور فى التحديات التى اعترضت مسيرة الثورة وكان لهم بصمات واضحة فى بناء السد العالى وكذا قواعد الصواريخ التى راح ضحيتها الكثير من العمال ، وذلك خلال حرب الاستنزاف التى أعقبت عدوان ١٩٦٧.

وقد حافظت القيادة السياسية على العمال منذ انطلاق الثورة وحتى الآن ، ويشارك الرئيس حسنى مبارك كل عام عمال مصر الاحتفال بعيد العمال ، وفى ظل التحول الاقتصادى الذى عانى منه الكثير من عمال العالم التى أخذت بنظام التحول الفجائى من النظام الاشتراكى إلى اقتصاديات السوق ، فإن جمهورية مصر العربية أخذت بالتحول الاقتصادى بالتدرج حفاظا على عمال مصر.

مساواة العامل المصرى بالأجنبى

ويقول النقابى عادل الصبيحى رئيس النقابة العامة لأعمال النقل البحرى وسكرتير السلامة والصحة المهنية بالاتحاد العام للعمال:

لا ننسى أبدا لثورة يوليو المجيدة أنها منحت العمال إنجازات لايحلم بها عمال الدول الأخرى

وأهمها إصدار التشريعات العمالية التي تستهدف حمايتهم ورعايتهم، فبجانب مجانية التعليم صدرت قوانين التأمينات الاجتماعية حتى يطمئن العامل وأسرته على يومه وغده واشتراك العمال في عضوية مجلس إدارة الشركات وتخصيص ٥٠٪ من المقاعد في المجالس النيابية والشعبية للعمال والفلاحين ومنح العمال ٢٥٪ من أرباح شركاتهم سنويا . . والأهم بالنسبة لنا كأعضاء النقابة العامة للنقل البحرى هو تأميم قناة السويس ومساواة العمال المصريين مع العمال الأجانب حيث كان العامل الأجنبى يحصل على ثلاثة أمثال أجر العامل المصرى ولايسمح له بالترقى إلى وظائف رئيسية.

انضمام جميع العاملين للنقابات

ويقول النقابى فاروق نصار رئيس النقابة العامة للسكك الحديدية:

ثورة يوليو ١٩٥٢ هى نقطة خالدة فى تاريخ الشعب المصرى حيث -لأول مرة- فى تاريخ مصر يحكمها أبناؤها المصريون الذين قاموا بثورة بيضاء لم تراق فيها نقطة دم واحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، وبجانب الإنجازات العديدة للثورة فى مختلف المجالات، وخاصة فى مجال العمل والعمال ، فإن انضمام جميع العمال المحرومين من دخول النقابات مثل عمال الحكومة وعمال الزراعة يمثل نقطة تحول عظيمة فى تاريخ الحركة النقابية المصرية، وتكوين نقابات خاصة بهم طبقا لما نص عليه القانون الذى أصدرته الثورة عام ١٩٦٤ حيث تم إنشاء أكثر من خمسين نقابة عامة ثم بعد ذلك اندماجها فى ٢٣نقابة عامة يضمهم الاتحاد العام للعمال ليقوم بممارسة دوره فى الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم فى جميع المواقف، وكان تخصيص نسبة الـ ٥٠٪ المقاعد للعمال والفلاحين فى جميع المحافل النيابية والذى مازال يتمسك بها الرئيس حسنى مبارك طفرة كبيرة وقد تحققت للعمال مكاسب كثيرة فى عهد مبارك منها منح معاش العاملين وتطويره حتى وصل إلى معاش مجزى يكفى اعاشة العامل بعد خروجه إلى التقاعد.

الهرم الرابع

ويقول النقابى جمال الشيخ نائب أول النقابة العامة لعمال الزراعة:

إن جيل الثلاثينيات كان شباب الثورة، وجيل الأربعينيات كانت طفولة الثورة . . أما جيل الخمسينات فهو ابن الثورة.

وهكذا كان الهرم الرابع متمثلا فى ثورة يوليو ، مكانة مصر بأسرها .. بل وتخطاها إلى الوطن العربى ودول العالم الثالث . . وضع التصميم والرسومات وأشرف على بنائه المهندس المصرى فتى "بنى مر" جمال عبد الناصر ، فكان أهم مابناه بناء هذه الأجيال التى انتمت بكل وجدانها وعقولها إلى كل ذرة من تراب مصر الغالى ومهما كانت السلبيات التى شابت مسيرة الثورة أو التغيير أو التطبيق ستظل ثورة يوليو هرما عظيما لا يتأثر بأقوال المغرضين أو بأفعال الحاقدين ، لأن ثورة يوليو إن كانت هرما يميز مصر عن باقى دول العالم فإنه لم ولا ولن يصبح أثرا من التاريخ لأنه سيظل متجددا ومستمرا يتجدد باستمرار الأجيال وأنه لا يستطيع أن ينكر أحد أن رجالات اليوم صناع الحياة السياسية والاقتصادية هم أبناء هذه الثورة وشبابها يكملون مسيرة الثورة بعقول متفتحة واضعين نصب أعينهم مصلحة مصرهم وتقدم ورخاء شعبهم

وأن ما تحقق للطبقة العاملة بمصر بعد ثورة يوليو خلال تطورها وبمراحلها المتجددة فى نصف قرن يعد من الإنجازات التاريخية التى لم تحدث فى أى دولة من دول العالم .

وأن الدور الريادى الذى يقوم به حاليا الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات العامة لهو خير شاهد على ذلك ، سواء فيما يتعلق بالخدمات العمالية أو مناقشة التشريعات والقوانين ورعاية القوى العاملة بمصر فى شتى مناخ الحياة برؤية شاملة وواضحة فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.



صورة تاريخية للرئيس الراحل جمال عبدالناصر مع المجلس التنفيذى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر

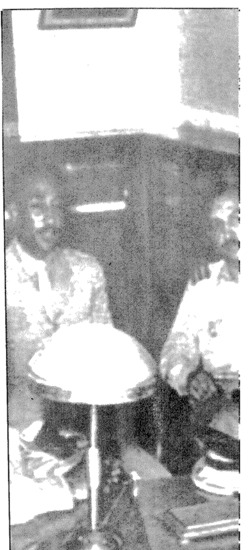


الضباط الأحرار فى الحكم

.. وسياسات التغيير والبناء

بقلم:
د . عاصم الدسوقى

عندما استولى الضباط الأحرار على السلطة فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان الموقف السياسى مضطربا منذ حريق ٢٦ يناير غاية الاضطراب إذ تعاقب على الحكم أربعة رؤساء وزارة خلال أقل من ستة أشهر (على ماهر - نجيب الهلالى - حسين سرى - الهلالى مرة ثانية) وكل منها تترك الحكم فى أسوأ حال مما تسلمته ، وإنجلترا تعد العدة للثأر من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من وراء ظهرها ومن طرف واحد تسعى مع الحكومة الأمريكية وفرنسا وتركيا لوضع نظام للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتى (أصبح حلف بغداد فى أبريل عام ١٩٥٥) ، والحرب الباردة بين المعسكرين العالميين تبلورت فى ١٩٤٩ بإنشاء حلف الأطلنطى للمعسكر الغربى وحلف وارسو للمعسكر الشرقى .واتجه الثوار منذ البداية للتخلص من الأحزاب السياسية القائمة وهم الذين عاصروا مواقف كل منها خلال الأربعينيات ، ففى آخر يوليو وبعد أسبوع واحد فقط من الاستيلاء على السلطة دعا مجلس قيادة الثورة الأحزاب لكى تطهر صفوفها وأن يعلن كل منها برنامجا واضح المعالم ، ثم حمل على ماهر الذى استوزره الضباط رئيسا للحكومة ، على الأحزاب وقال إنها ركيزة للتدخل الأجنبى بدلا من أن تكون ركيزة للوحدة ، وأن الخصومة الحزبية وصلت إلى حد الجريمة ، وأن الحياة البرلمانية لن تتطهر إلا بتطهير الاحزاب (١٠ أغسطس)



سرعان ما صدر قانون تنظيم الأحزاب فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ تاليا لقانون الإصلاح الزراعى، يلزم كل حزب بإيداع أمواله فى البنوك ويحظر على رئيسه وعلى أى عضو من أعضاء مجلس إدارته عضوية مجلس إدارة أى شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة، والمغزى هو إبعاد الأحزاب عن السيطرة على الأداة الحكومية، وتقرر أن تجرى الانتخابات خلال فبراير من العام التالى (١٩٥٣) بحيث تكون الأحزاب قد طهرت صفوفها، وتمهيدا لذلك أعلن فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٢٣ الذى يمثل الأساس القانونى للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وكان إلغاؤه يعنى سقوط شرعية النظام الملكى وبعد حوالى شهر من إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ تم تشكيل لجنة لوضع دستور جديد (١٣ يناير ١٩٥٣) ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية الرئيسية القائمة، وكذا الأخوان المسلون، وأعضاء من الذين اشتركوا فى وضع دستور ١٩٢٣ وكانوا ما يزالون على قيد الحياة، وتنوع تشكيل اللجنة يؤكد على حد ذاته حرص الضباط على استمرار الحياة البرلمانية شريطة أن تطهر الأحزاب صفوفها، ولما لم تستجب الأحزاب لنداء التطهير رغم تمثيلها فى لجنة وضع الدستور الجديد، وتأكد عبد الناصر من اتصال بعض الأحزاب بسفارات أجنبية لإعادة البلاد إلى ما كانت عليه، قررت حكومة الثورة حل جميع الأحزاب.

وأعلن مجلس قيادة الثورة تشكيل تنظيم سياسى جديد باسم " هيئة التحرير " يضم القوى الوطنية صاحبة المصلحة فى الوضع الجديد ويستبعد من صفوفه كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن، وكل من عاون أجنبيا للإضرار بالبلاد، وكل من استغل نفوذه للإثراء على حساب الشعب، وكل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية، **ومنذ ذلك التاريخ تحدد من هو " الشعب " ومن هم " أعداء الشعب "** وظلت قاعدة استبعاد مثل هذه العناصر قائمة فى كل التنظيمات السياسية التى تشكلت بعد هيئة التحرير " الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى العربى " وكذا فى الهيئة التشريعية (مجلس الأمة) حسب ما تفرضه ظروف التحول من فرز القوى أولا بأول.

وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة الثورة تواجه القوى السياسية القديمة التى كانت تراهن على الخلافات بين الضباط، وتواجه إنجلترا لإجبارها على الجلاء، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تعمل على ربط مصر بسياسة الأحلاف العسكرية، كان الثوار يسعون قدما لتغيير الوضع القائم لصالح الطبقات التى قامت الثورة من أجلها.

على كل حال .. حين تسلم الثوار خزانة الحكومة وجدوا عجزا قدره ٢٥ مليونا جنيه ورصيد احتياطى هبط من ٧٥ مليونا إلى ١٦ مليونا فقط، وزاد من حجم الأزمة أن بريطانيا أحجمت عن شراء القطن المصرى عقب قيام الثورة فورا وأصدرت تعليمات سرية بعدم قبول طلبات الاستيراد من إنجلترا إلا إذا دفع الغطاء كاملا بالإسترلينى فضلا عن التوقف عن القيام بعمليات التأمين على الصادرات إلى مصر، ولم تزد مشتريات بريطانيا من القطن موسم ١٩٥٢ عن ٢٪ وبدأ العمل مبكرا لعلاج العجز ففى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ تقرر فرض ضريبة ١٠٪ على المبالغ والتحويلات المرخص بها للمسافر إلى الخارج، وتقرر زيادة الضريبة على الإيرادات العامة بالنسبة للشرائح العليا، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ،والمهن الحرة، وفرضت ضريبة على التركات (١٩٥٢/٨/١٨)، وكانت هذه التشريعات تستهدف الحد من الدخول الكبيرة وعلى طريق تقليل الفوارق الطبقية فى المجتمع.

وفى ٩ سبتمبر (١٩٥٢) صدر قانون الإصلاح الزراعى ليضع حدا لخلل ميزان ملكية الأرض وعلاقات الإيجار، وكان وضع الملكية الزراعية فى مصر سببا رئيسيا للبؤس الاجتماعى للفلاحين فى مصر وهم الأغلبية العظمى من المصريين، ففى عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح الزراعى كان المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان أقل من ٠،١٪ من إجمالى عدد ملاك الأراضى الزراعية ويمثلون ٣٠٪ من إجمالى مساحة الأرض الزراعية على حين بلغت نسبة الذين يملكون أقل من خمسة فدادين ٩٤،٣٪ بنسبة ٣٥٪ من إجمالى المساحة، أما نسبة الـ٣٥٪ الباقية من جملة مساحة الأرض الزراعية فتوزعت بين ملكيات أقل من ٢٠٠ فدان إلى أكثر من خمسة فدادين وتبلغ نسبتهم ٥،٦٪ أما عدد الأسر المعدمة فى الريف فكان فى ازدياد ملحوظ ففى عام ١٩٢٩ كانت نسبتهم ٢٤٪ ارتفعت فى عام ١٩٣٩ إلى ٣٨٪ ثم إلى ٤٤٪ عام ١٩٥٠، وعلى هذا استهدف القانون تعديل ميزان ملكية الأرض بتوزيع الأرض الزائدة على حد الملكية على صغار المستأجرين وصغار الملاك لأقل من خمسة فدادين، **وكانت أولوية التوزيع لمن يزرع الأرض فعلا سواء بالإيجار أو بالمزارعة، يليه الذى أسرته أكثر عددا فى القرية، ثم يليه من هو أقل مالا من أهل القرية، وأخيرا لغير أهل القرية (المادة التاسعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢).**

أما تحديد مساحة الأرض التى توزع على المنتفع وأسرته بحيث تصل إلى خمسة فدادين ولاتقل عن فدانين فقد تم على أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أفراد (متوسط الأسرة فى الريف عموما) كحد أدنى لمواجهة متطلبات المعيشة ١١٦ جنيها فى العام بأسعار ١٩٥٢، وأن إيراد خمسة فدادين فى الظروف العادية آنذاك يبلغ ١٢٠ جنيها سنويا.

وإذن فإن الأسرة فى الريف تحتاج إلى خمسة فدادين لتعيش بارتياح على إيرادها.

وبفعل سياسات الإصلاح الزراعى انخفضت نسبة الأسر المعدمة فى الريف من ٤٤٪ عام ١٩٥٠ من إجمالى عدد أسر الريف كما سبقت الإشارة إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٦١، ثم إلى ٢٨ ٪

عام ١٩٦٥ . غير أنها ارتفعت في مطلع السبعينيات إلى ٢٣ ٪ بسبب توقف برامج الإصلاح الزراعي بعد رحيل عبد الناصر .

ولقد كان لتحديد إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة (٢١ جنيها للفدان) ، وتحديد المزارعة بنصف المحصول تأثيره الكبير على الانتعاش الاقتصادي لصغار المستأجرين إذ تمكنوا من الانتفاع الحقيقي بجزء من ناتج قوة عملهم لينفقوه على احتياجاتهم الاجتماعية وكان قبل ذلك يذهب إلى جيب المالك حيث كان إيجار الفدان قبل الثورة يتراوح بين خمسة وعشرين جنيها وستين جنيها للفدان الواحد ، كذلك ضمن القانون للمستأجر عدم الطرد من الأرض التي يزرعها طالما أنه يدفع الإيجار ، وضمن له مدة إيجار لاتقل عن ثلاث سنوات حد أدنى تمشيا مع الدورة الزراعية حيث يستطيع أن يعوض خسارته في محصول بمكسب من محصول آخر حسب مقتضى الحال .

ثم تقرر إلغاء الوقف الأهلي (١٤ سبتمبر ١٩٥٢) وكان وجوده مثار سخرية الأعمال الدرامية (راجع على سبيل المثال أفلام نجيب الريحاني ومسرحياته) كما كان إلغاؤه أملا عند المفكرين الإصلاحيين من قبل لأن الأعيان الموقوفة تحول دون تداولها واستثمارها اقتصاديا .

والحقيقة أنه خلال ثمانية عشر عاما (١٩٥٢-١٩٧٠) وبفعل الإصلاح الزراعي تغيرت أحوال الزراعة المصرية وانقلبت الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في الريف فقد زادت مساحة الأراضي المنزرعة حوالي مليوني فدان نتيجة عمليات الاستصلاح وخاصة بعد إقامة السد العالي ، كما أتاحت الجمعيات التعاونية الزراعية فرصة أوسع لصغار الفلاحين ومتوسطي الملاك للإفادة من الخدمات التعاونية بشكل أكبر وخاصة في مجال تسويق الحاصلات الزراعية بصرف النظر عن تصرفات خربي الذمة من الموظفين وضعفهم أمام أغنياء الريف ، مما أساء إلى قانون الإصلاح الزراعي وأظهر الدولة أمام المراقبين بمظهر العاجز ، كما حدث تغير ملحوظ في خريطة المحاصيل الزراعية فزادت باستمرار مساحة المحاصيل النقدية والتجارية مثل الخضروات والفواكه والأعشاب الطبية والزهور وتراجعت المحاصيل التقليدية .

وإذا كان الإصلاح الزراعي استهدف إنهاض صغار الفلاحين والمستأجرين وعمال الزراعة من كبوتهم التاريخية فإن حكومة الثورة اهتمت اهتماما موازيا بأبناء الفلاحين من عمال الورش والمصانع حيث تقرر إلغاء الفصل التعسفي للعمال وكان أصحاب المصانع يمارسونه دون حسيب أو رقيب بحيث لم يكن العامل يأمن على يومه ، كما تقرر إنشاء صندوق للتأمين وآخر لادخار للعمال (٣١ أغسطس ١٩٥٥) تحول إلى مؤسسة للتأمين ضد الشيخوخة والوفاة والعجز وأمراض المهنة والبطالة والمرض بشكل عام ، كما نظم القانون .

التعويض عن إصابة العمل (١٨ ديسمبر ١٩٥٨)ثم صدر قانون جديد للعمل (٥ أبريل ١٩٥٩) ، كما قرر من قبل وفي ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ تخفيض إيجارات المساكن ١٥ ٪ للمباني التي أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤ ، وقد قصد به التيسير على عمال المدن والحرفيين والموظفين نظرا لثبات الأجور والمرتبات .

ثم بدأت حكومة الثورة توجه أنظارها إلى الإنتاج والخدمات بما يهدف إلى إنعاش الوضع الاقتصادي وتقويته فتم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي (١٢ أكتوبر ١٩٥٢) ومهمته بحث المشروعات التي تتعلق بالتنمية زراعيا وصناعيا وتجاريا ، وفي نوفمبر ١٩٥٢ تقرر تعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية على أن تتولى الحكومة شراء القطن وبيعه لحاسبها وترد لمنتجيه ما قد تحصل عليه من أرباح ، وكان التلاعب بأسعار القطن والمضاربة عليه قد بلغ مبلغا عام ١٩٥١ أثار الرأي العام زمن حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) الأمر الذي جعل النحاس يعلن أنه لا يملك من القطن سوى قطن مرتبة سريره في محاولة لتبرئة ساحة كبار التجار في حكومته، وكذا أصهاره من تهمة التلاعب بالبورصة ، ثم أعيد افتتاح البورصة في سبتمبر ١٩٥٥ بسياسة جديدة تضمن حدا أدنى للأسعار .

وفي الوقت نفسه عملت حكومة الثورة على اجتذاب رأس المال الأجنبي للمساهمة في عمليات التنمية الشاملة وليس فقط في مجال الخدمات ، فتقرر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تخفيض نسبة رأس المال المخصص للمصريين في الشركات إلى ٤٩٪ بدلامن ٥١٪ كما كان الحال منذ ١٩٤٧ ، وأكثر من هذا تقرر السماح بإعادة تحويل رأس المال الأجنبي إلى الخارج في حدود ٢٠٪ سنويا من قيمته بعد خمس سنوات من تاريخ وروده، كما أجاز لصاحب المال أن يطلب إعادة تحويله بالكامل إلى الخارج إذا حالت دون استثماره صعوبات عملية (٢أبريل ١٩٥٣) .

كما تم تشجيع رأس المال المصري للمساهمة أيضا في التنمية حين تقرر جواز إعفاء الشركات المساهمة وشركات التوصية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة لمدة سبع سنوات إذا كان غرضها إنشاء مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومي في الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣) وفي إطار سياسة التشجيع تم تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والمواد الخام وإلغاء بعضها ، وزيادتها على المواد الكمالية والمصنوعات التي لها نظير في البلاد حماية للصناعة الوطنية .

كما تقرر الحد من الاصطياف في الخارج توفيرا للملايين من الجنيهات التي تتسرب من البلاد .

وإلى جانب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي كما سبقت الإشارة تقرر إنشاء مجلس دائم للخدمات العامة (١٧أكتوبر ١٩٥٣) لوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران وبمقتضاه تكونت الوحدات المجمعة في الريف والأحياء الشعبية ، وبدأ تشجيع البحث العلمي لتستند إليه سياسة الدولة إذ تم إنشاء المعهد القومي للبحوث (١٩٥٣) تحول إلى المركز القومي (١٩٥٥) ، وأنشئت مؤسسة الطاقة الذرية عام ١٩٦٠ نجحت في ١٩٦١ في إنشاء أول مفاعل نووي لإنتاج النظائر المشعة ، كما أنشئت عدة معاهد نوعية للبحث العلمي معهد الصحراء ، وعلوم البحار والمصايد ، وبحوث البناء ، والأرصاد ، ومن نتائج هذه الدراسات قام مشروع الوادي الجديد الموازي للوادي الحالي وذلك بإصلاح الأراضي البور الممتدة من منخفض القطارة غرب النيل إلى جنوبي أسوان ومساحته عشرة ملايين فدان ، وكذا مصانع الحديد بحلوان وسلسلة المصانع الحربية ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي .

وبفضل تقييد الاستيراد وتخفيض رسوم التصدير على غالبية السلع وفتح أسواق في بلاد مختلفة تحسن الميزان التجاري وكان العجز فيه عام ١٩٥٢ قد بلغ ٧٢ مليون جنيه انخفض في ١٩٥٣ إلى ٣٧ مليون جنيه وإلى عشرين مليون وستمائه ألف جنيه في عام ١٩٥٤ ثم ارتفع عام ١٩٥٥ إلى ٤١ مليون وثلاثمائة ألف جنيه بسبب زيادة استيراد أدوات الإنتاج من العدد والآلات والأنوال والعدادات الكهربائية وأدوات البناء ، ثم ارتفع في عام ١٩٥٦ إلى ٤٣ مليون وثمانمائة

ألف جنيه ثم انخفض فى ١٩٥٧ إلى أحد عشر مليونا وهو أقل عجز منذ عام ١٩٤١ .

ورغم أن تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦) يكن جزءا من خطة للتأميم العام وتحقيق الاشتراكية بل ان ما هو معروف وسيلة لتوفير تمويل بناء السد العالى ، بعد أن سحب البنك الدولى للإنشاء والتعمير وكذا بريطانيا والولايات المتحدة ما قدموه من عروض للتمويل ، إلا أن موقف المنتفعين من قناة السويس ضد سيادة مصر أظهر بشاعة رأس المال فى الاستغلال والسيطرة وكشف عن الدور الحقيقى للأجانب فى امتصاص دماء المصريين ، ومن هنا قرر عبد الناصر أن تقوم الدولة بكامل الدور الاقتصادى فى الاستثمار .

وكانت البداية فرض الحراسة على المؤسسات الإنجليزية والفرنسية وعددها ١٥٠٠ مؤسسة من بنوك وشركات تأمين وبترول وتعدين فى أعقاب العدوان الثلاثى فى أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ ، وتأسست وزارة الصناعة لتوجيه شؤون التصنيع واستغلال الثروة المعدنية .

وبعد انسحاب القوات المعتدية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ تم إنشاء مجلس التخطيط الأعلى (١٣ يناير ١٩٥٧) ليتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة تفرعت منه لجنة التخطيط القومى لإعداد الخطة العامة للتنمية ، ثم أدمج فيها كل من مجلس تنمية الإنتاج القومى (الذى تأسس ١٢ أكتوبر ١٩٥٢) مجلس الخدمات العامة(الذى تأسس فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣) .

ومع قرار إنشاء مجلس التخطيط الأعلى (١٣ يناير ١٩٥٧) تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية للإشراف على المؤسسات المؤممة ، وفى اليوم التالى لإنشاء هذه المؤسسة تقرر تمصير البنوك (١٤ يناير) وكان رأس مال هذه البنوك فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ مثلا لايزيد على ٢,٥ مليون جنيه ومع ذلك تتحكم فى نحو مائة مليون جنيه مصرى من جملة ودائع البنوك التجارية التى تزيد قليلا علبى ١٩٥ مليون جنيه وتبلغ ودائع المصريين فيها من ٧٠ مليون جنيه إلى ١٠٠ مليون جنيه ، ثم تلا ذلك تمصير شركات التأمين وكان عددها ١٣٥ شركة حسب إحصاء ١٩٥٤ منها ١٢٣ غير مصرية تملك عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين وقدرها ٣٨ مليونا جنيه ، كما تم تمصير الوكالات التجارية وقصر مزاولة أعمال الوكالات على المصريين أو



فى بداية الثورة عبدالناصر فى الوسط بين محمد نجيب فى اليمين ، وعلى ماهر فى اليسار .. يبحثون كيف تواجه حكومة الثورة القوى السياسية القديمة

الشركات المساهمة بحيث تكون أسهمها للمصريين ، كما تقرر أن تكون العربية لغة جميع العقود والسجلات والمحاضر والمكاتبات وتغريم من يخالف من ١٠-٢٠٠ جنيه - ١٠ فبراير ١٩٥٧) .

وبدأت وزارة الصناعة عملها بإحياء المشروعات التي كانت معطلة في الأدراج ومن ذلك توليد الكهرباء من خزان أسوان وكان التفكير فيه قد بدأ أعوام ١٩١٢ ، و١٩٣٢ ، وعام ١٩٥٤ ثم توقف ، وصناعة الحديدوالصلب وظهرت فكرته عام ١٩٣٢ وتألفت لجنة لدراسته عام ١٩٣٦ ثم توقف العمل عند هذا الحد ، ثم أحيته حكومة الثورة عام ١٩٤٥ وتأسست لهذا الغرض شركة الحديد والصلب برأس مال ستة ملايين جنيه وربع زاد إلى ١٩ مليونا في ١٩٥٧ واشتركت الحكومة في رأس مال الشركة بمليوني جنيه ومجلس تنمية الإنتاج القومي بمليون جنيه .

وكان لهذا الدور الاقتصادي للدولة نتائج مبهرة ففي تقرير لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٥٩ أثبت أن الدخل الفعلي للعامل المصري ارتفع بنسبة ٢١٪ ، وفي عام ١٩٦٠ احتلت مصر المرتبة الثالثة في المؤتمر العلمي العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة بالنسبة لعدد الأبحاث العلمية التي تقدم بها علماؤها ونوقشت في المؤتمر .

ثم تنبهت القيادة الثورية إلى أن تمصير رأس المال الأجنبي لم يقض على طبيعة الاستغلال الرأسمالي لكنه أدى إلى توسيع قاعدة الرأسماليين المصريين ، وأولئك ظلوا يحجمون عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة المطلوبة للتنمية وظلوا على نهج الرأسمالية الأجنبية التي تبحث عن الربح السريع من خلال مشروعات الخدمات والإنتاج الخفيف ، ومن ثم كانت التحولات الكبيرة وقرارات تأميم جميع وسائل الإنتاج الكبيرة في يوليو ١٩٦١ وإقامة القطاع العام للقيام بالمشروعات التي يتردد رأس المال الخاص في إقامتها ، وقد استوعب القطاع العام العمالة المتزايدة من خريجي الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة مما كان له أثره على الاستقرار الاجتماعي ، ولم يكن القطاع العام يستهدف الربح وإنما يستهدف منع الاستغلال الرأسمالي ولهذا كانت السلعة تقدم للمستهلك بتكلفتها تقريبا ولو كان يستهدف الربح لكان من السهل تسعير منتجاته تسعيرا رأسماليا .

وتسجل الإحصاءات في ابريل ١٩٦٢ أي بعد حوالي عشرة أشهر من التأميم زيادة قدرها ٢٠,٩٪ في إنتاج الشركات المؤممة ، ويقرر ميثاق العمل الوطني في يوليو ١٩٦٢ تحويل المجتمع الرأسمالي في مصر إلى مجتمع اشتراكي خلال ثماني سنوات وفي ذلك قال عبد الناصر " إن الميثاق لا يتضمن شروطا متصلبة صارمة ولا يجب أن يتحول إلى عائق بل هو في أيدينا أداة لتحقيق التقدم الاجتماعي " .

ويعلن في يوليو ١٩٦٢ أن التعليم سيكون مجانا في جميع المراحل وهذا يتمشى مع مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وكل إنسان بعد ذلك حسب قدرته الذهنية ، ذلك أن التعليم في النظام الرأسمالي لا يسمح فقط إلا للأغنياء بمواصلة التعليم واكتساب الخبرات المعقدة .

وفي أول مايو ١٩٦٥ أعلن جمال عبد الناصر أن الخطة الثانية سوف تبدأ في يوليو وتستهدف الصناعة الثقيلة والادخار ، وهذا معناه زيادة الإنتاج وتوفير النفقات بإنهاء استيراد المستلزمات الأساسية للإنتاج وتشجيع التصدير حتى يصبح الميزان التجاري في صالح الدولة ويصبح الاستقلال مصونا .

وعلى هذا كان منتصف الستينيات قمة إنجازات ثورة يوليو داخليا وعربيا وعالميا فمن الناحية الداخلية كان التماسك الاجتماعي يأخذ مجراه بفضل فلسفة المواطنة وتذويب الفوارق الطبقية والدينية وعلى سبيل المثال كان إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المحلية (٢١ سبتمبر ١٩٥٥) وإحالة اختصاصاتها ودعاوى الأحوال الشخصية والوقف إلى المحاكم الوطنية (اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦) مدخلا محوريا في معنى المواطنة المصرية .

وعربيا كان عبد الناصر قائد الأمة العربية دون منازع على طريق التحرر والوحدة والكرامة بفضل قوة مصر وجهود أبنائها فأعاد الحيوية للأمة العربية وعمل على جمعها على كلمة سواء من خلال مؤتمرات القمة التي بدأت في يناير ١٩٦٤ أمام تهديد إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بعد أن أدرك عجز الجامعة العربية عن فعل شيء بسبب نصوص ميثاقها غير الحازمة .

وعالميا أصبحت مصر بفضل مواقف عبد الناصر نموذجا للدولة من دول العالم الثالث تنجح في تحقيق استقلال حقيقي دون استقطاب لأحد طرفي الصراع في الحرب الباردة ، ونجح في أن يحدد سياسة مصر تجاه جميع الدول على أساس موقف كل منها من قضية تحرير فلسطين ، ولهذا عندما أرغمت ألمانيا الغربية على دفع تعويضات لإسرائيل عن وهم " المحرقة النازية " يقوم عبد الناصر بقطع علاقة مصر بألمانيا (مايو ١٩٦٥) وتبعته في هذا كل من السعودية والأردن واليمن والسودان وسوريا والجزائر .

وبناء على هذه المتغيرات وجدنا وزير خارجية أمريكا يزور مصر زيارة ودية (فبراير ١٩٦٦) برغم ضربات أمريكا لمصر تحت الحزام ، ويوافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مارس ١٩٦٦ على تمويل بعض مشروعات الخطة الخمسية الثانية بعد موقفه المتخاذل في موضوع تمويل السد العالي ، وترفع مصر اشتراكها في صندوق النقد الدولي إلى ١٥٠ مليون دولار ويوافق الصندوق على تمويل مشروعات الخطة الخمسية الثانية في حدود ٧٠ مليون دولار ، وتسعى فرنسا لخطب ود مصر برغم تأميم المصالح الفرنسية حيث يعرب وفد برلماني عن رغبة فرنسا في إقامة تعاون مثمر مع مصر ، وأكثر من هذا يتصل الحزب الشيوعي الفرنسي بالاتحاد الاشتراكي العربي (يونية ١٩٦٦) ويتوصل إلى عقد اتفاقيات مع بعض الشركات الفرنسية الكبيرة المتخصصة في استيراد الخضروات والفواكه ويعقد اتفاقيات أخرى تجارية ومالية ، بل لقد أبحرت البارجة الفرنسية " إلزاسيان " لميناء الإسكندرية في زيارة ودية ومن واقع القوة يطلب جمال عبد الناصر وقف الغارات الأمريكية على فيتنام رغم أن أمريكا كانت قد تعهدت بتقديم معونة غذائية لمصر مقدارها ١٥٠ مليون دولار نجح اللوبي الصهيوني في أمريكا في وقفها (مايو١٩٦٦) ، فلم يكن عبد الناصر من الرجال الذين يضحون بمبادئ التحرر والاستقلال من أجل المعونة الاقتصادية .

وبعد .. هل كان أحد يصدق أن مصر تريد الحرب مع إسرائيل وهي تنفذ الخطة الخمسية الثانية التي تجعل منها قوة صناعية كبرى ؟ .. ألم يصرح عبد الناصر في أبريل ١٩٦٥ لمجلة " حقائق" الفرنسية REALITES أنه يمكن للدول العربية أن تقبل وجود إسرائيل إذا تم تسوية مشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة في ١١ سبتمبر ١٩٤٨ ؟ . لكن هذه القوة الصناعية المحتملة لمصر كانت هاجس الإمبريالية الأمريكية وكانت سبب سعي أمريكا لتصفيتها حتى تحتفظ بالسوق المصرية تابعة ومن ثم السوق العربية لصالح المنتجات الرأسمالية الأمريكية .

السؤال الذى -فى إجابته- يختلفون:

هل كانت ثورة يوليو ضد الديمقراطية

ستظل ثورة الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ علامة باهرة مضيئة ليس فقط فى مسيرة التاريخ المعاصر للشعب المصرى ولشعوب الأمة العربية، وإنما أيضا لشعوب أفريقيا والعالم الثالث، وستظل هذه الثورة المصرية المجيدة تحتل مكانها المتميز بالنسبة للثورات الكبرى فى التاريخ الإنساني.. بما فى ذلك "ثورة ذوى الرؤوس المستديرة" فى بريطانيا بقيادة "أوليفر كرمويل" فى بداية القرن السابع عشر، والتى أعلنت الجمهورية وأعدمت الملك . . وبما فى ذلك أيضا "الثورة الفرنسية الشهيرة التى حطمت "الباستيل"!.. ليس هنا مجال مقارنة فى هذا الصدد، وإنما نحن -فقط- نتحدث عن "ثورة يوليو" كأداة فجرها الشعب المصرى بإرادته عن طريق الطلائع من أبنائه داخل القوات المسلحة من أجل أن يقوم هذا الشعب بإعادة صنع الحياة على أرضه بإرادته ومشيئته. . على هدى من المبادئ الستة الشهيرة . . التى تنتهى "بإقامة حياة ديمقراطية سليمة".. وقد سارت الثورة على هذا الطريق ، نحو الحياة الديمقراطية السليمة، خطوة خطوة بشجاعة وثبات!!.

نقول ذلك ونحن نعرف ، ونسمع ونقرأ -ضمن التطاولات والتحرضات على الثورة- اتهامات صارخة توجه إليها تتهمها بقمع الديمقراطية ، وإقامة نظام حكم دكتاتورى شمولى .. وإلى آخر هذه الاتهامات والأقاويل . فماهى الحقيقة فى ذلك؟

عــزت ســامــى

نحن اليوم -بعد خمسين سنة من قيام ثورة يوليو- ورغم كل شيء نستطيع أن نقرر بكل ارتياح أن ثورة يوليو ١٩٥٢ حرصت منذ اللحظة الأولى لقيامها على الديمقراطية وتأكيدها عملا . لا قولا .

ذلك أن الثورة أعلنت مبادئها الستة التى تحددت فى :-

-القضاء على الاستعمار وأعوانه.
-القضاء على الإقطاع.
-القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
- إقامة عدالة اجتماعية.
- إقامة جيش وطني قوي.
- إقامة حياة ديمقراطية سليمة-

معنى ذلك يوضح أن غاية ما استهدفته الثورة هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ولا يتسنى ذلك إلا إذا تم تحقيق المبادئ الأربعة الأولى!.

فإذا كانت الديمقراطية تعنى السيادة الشعبية أى حكم الشعب بالشعب . . فقد بادرت الثورة بإقصاء الملك فى اليوم الثالث لقيامها .. ثم مالبثت أن أعلنت -فى ١٨ يونيو ١٩٥٣- إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية.

ذلك لأن النظام الملكى يتعارض -فى ذاته- مع مبدأ "السيادة الشعبية" وحق الشعوب فى أن تحكم نفسها بنفسها ، لأنه يجعل مصير تلك الشعوب رهين الصدفة وقوانين الوراثة . كما يحرمها حق اختيار أكبر حاكم فيها وتوجيهه ومراجعته.

وقد سبق ذلك -فى ١٦ يناير ١٩٥٣- أن أصدرت الثورة إعلانا بحل الأحزاب السياسية القائمة .. وكان ذلك إجراء ضروريا بعد سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ولازما لإلغاء النظام الملكى .. لأن الأحزاب وقتها قامت فى بيئة سياسية واستمدت أسلوبها فى العمل من ملابسات تختلف تمام الاختلاف عن البيئة السياسية التى استهدفت الثورة تحقيقها.

وكان الطريق إلى هذه التصفية قد بدأ من الحرب ضد ثورة اليمن بالتنسيق مع السعودية لإجهاد قوة مصر العسكرية ، وكانت مصر بعد أن اعترف الرئيس الأمريكى كينيدى فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ بالجمهورية اليمنية أى بعد أقل من ثلاثة أشهر من الثورة (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢) بدأت تسحب قواتها من اليمن بناء على اتفاق فى أبريل ١٩٦٣ ، وحاول كينيدى إقناع السعودية بالاعتراف بالأمر الواقع فى اليمن ولكن دون جدوى ثم أدى اغتياله فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ إلى تغير الموقف الأمريكى كلية ، إذ جاء جونسون رجل احتكارات البترول وأبرق فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ إلى الأمير فيصل نائب ملك السعودية آنذاك يطمئنه بأن اليمن يمكن أن تكون مصيدة للتخلص من عبد الناصر ، ويرسل إلى عبد الناصر يقول له إن عدم الاستقرار فى اليمن يعرض العلاقات بين حكومتينا لتحد خطير.

وهكذا تجدد القتال بضراوة طوال المدة من يناير إلى أغسطس ١٩٦٥ بالهجوم على القوات المصرية بمعرفة جنود مرتزقة من بعض دول الغرب وبطائرات بريطانية اشترتها السعودية بطياريها ، ووافق عبد الناصر على استئناف الانسحاب بمقتضى اتفاقية جدة فى أغسطس ١٩٦٥ بشرط أن تتوقف السعودية عن تحريك العناصر الملكية ضد الثورة ولكن دون جدوى ذلك أن الغرض لم يعد انسحاب مصر من اليمن ولكن القضاء على القوات المصرية هناك واستنفاد الجهود التى بذلتها فى التنمية فى الوقت الذى يتم فيه ترتيب مواجهة مع إسرائيل بجيش منهك القوى وهو ما حدث فى يونيه ١٩٦٧.

ومع ذلك لم يستسلم ناصر للهزيمة بل أخذ يعمل على إعادة بناء القوات المسلحة ، وقام بحرب الاستنزاف ، وأقدم على تغيير الوضع السياسى طبقا لبرنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨، وأصدر القانون الثالث للإصلاح الزراعى فى يوليو ١٩٦٩ بتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية ٥٠ فدانا ، وتم إعداد مشروع لإلغاء تجارة الجملة .

وبموته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ انطوت صفحة مجيدة من حياة الشعب المصرى حقق فيها جمال عبد الناصر ما عجزت عن تحقيقه كل القوى السياسية فى مصر منذ بدأت الحركة الوطنية بزعامة أحمد عرابى ضد سيطرة الأتراك فى الجيش المصرى حتى دخل الإنجليز البلاد وتم نفيه إلى جزيرة سيلان ، ثم ضد الإنجليز منذ أيام مصطفى كامل حتى فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ .

وكان إلغاء النظام الحزبى عام ١٩٥٣ مسلكا طبيعيا وضروريا لأن الأهداف السياسية والاجتماعية للثورة كانت تتبلور وتتحدد شيئا فشيئا ، وكان القائمون على الثورة يجمعون قواهم ويتهيئون للقيام بالإصلاحات التى طال انتظارها ، والتى قامت الثورة لتحقيقها ، وأوجزتها فى المبادئ الستة التى تنتهى بإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

إن الثورة هى -بالطبيعة- عمل شعبى تقدمى ، إنها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والمواقع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها ويريدها ، والديمقراطية هى الترجمة الحقيقية الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا ، فهى تأكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه.

ومن ثم ، فقد كان قيام ثورة يوليو بإنهاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية ، تجسيدا ثوريا حقق به الشعب ذاته، وأكد ثقته بنفسه وإدراكه لمعنى العزة، الذى يتعارض مع مايحيط بالملكية من صور تقديس الملك والزعيم بأنه "ذات مصونة" وأنه فوق القانون!.

لقد كان لدى الثورة برنامج للإصلاح عقدت العزم على تحقيقه بالوسائل الثورية، متحملة العبء الأكبر والدور القيادى فى ذلك ، ومن ثم فلم يكن من المنطقى -فى تلك المرحلة- أن تفسح الثورة إلى جوارها مكانا لتجمعات -أحزاب- تنادى بسياسة غير سياستها ، أو تتجه بالإصلاح وجهة غير وجهتها . . والقول بغير ذلك يتجاهل حقيقة الثورة ويلغى وجودها !.

يضاف إلى ذلك حقيقة أعم وأشمل تتصل بمدى الارتباط بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ، ذلك أن الذين يقررون وجود هذا الارتباط بين الديمقراطية ووجود الأحزاب -إنما يتمسكون بالصور التقليدية للأنظمة الديمقراطية فى الغرب ، متجاهلين أن تلك الصور ليست إلا نماذج يتصور وجود غيرها دون الإخلال بجوهر الديمقراطية الذى يكمن فى أن تكون للشعب الكلمة العليا فى تدبير أموره السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمعنى أن **"النظام الحزبي"**إنما **هو وسيلة** أو قالب من القوالب التى يمكن أن يتم بها التنظيم السياسى الشعبى فى ظل الديمقراطية . . وهى وسيلة قد تصلح فى بيئة ولاتصلح فى غيرها .. كما أن الضرورة والمصلحة قد تقتضى الاستغناء عنها فى مرحلة من مراحل التطور ، والالتجاء إليها والسماح بها فى مرحلة أخرى . . ذلك بالضبط هو ماحدث!!.

لقد مهدت الثورة خلال السنوات الأولى من قيامها لإقامة الحياة الديمقراطية السليمة . . حين أنهت الاحتلال -الاستعمارى -وقضت على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، ثم اتجهت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، بإصدار القوانين والقرارات الاشتراكية .. وبذلك فتحت الطريق أمام الديمقراطية السليمة حيث الحكم للشعب وكل مقاليد الأمور بيده . .وأرست -فى الميثاق- المبادئ والتنظيمات التى تؤدى إلى الوصول إلى التطبيق السليم للديمقراطية عن طريق التنظيمات الشعبية.

وبلغ الإيمان بأهمية التنظيمات الشعبية وضرورة إشراكها إشراكا فعليا مباشرا فى الحكم -مانص عليه فى الميثاق الوطني- بعد ذلك من **قيام المجالس الشعبية بوظيفتين خطيرتين هما:**

-إصدار التوصيات التى تمثل اتجاهات الرأى العام فى المسائل المختلفة، ورفع هذه التوصيات إلى **المجلس النيابى** لتكون أساس عمله.

-رقابة الأجهزة التنفيذية فى مراحل نشاطها المختلفة، وهى رقابة تؤكد سيادة الشعب على النشاط الحكومى فى مراحله المختلفة ، كما تعصم من الوقوع فى البيروقراطية.

وكان إقرار **"نظام الإدارة المحلية"** الذى صدر بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ثورة حقيقية فى هذا المجال ، حيث إنه -فى جوهره- يقوم على انتزاع جزء من اختصاصات الإدارة المركزية ومنحه لمجالس منتخبة تتولى ممارستها فى أقاليم الدولة المختارة.

ومن ثم ، كان تطبيق هذا النظام يؤثر تأثيرا مباشرا فى تحديد نطاق السلطة الفعلية التى تتمتع بها السلطة المركزية فضلا عن أنه يعتبر امتدادا للديمقراطية من النطاق السياسى البحت إلى النطاق الإداري.

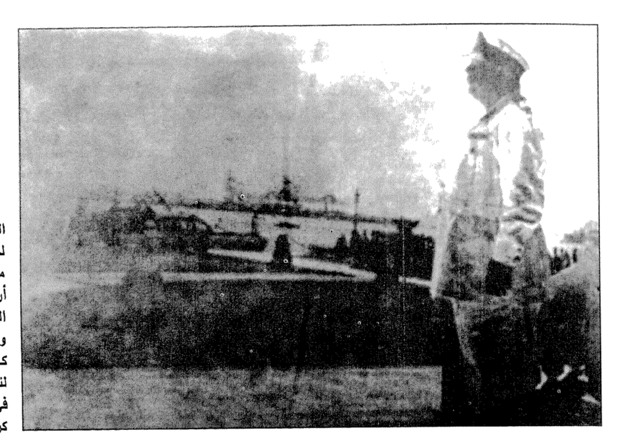
وقد تضمن الميثاق الوطنى تأكيدا كاملا لسيادة الشعب وقرر سلطات واسعة للمجالس الشعبية ، كما حرص على إحاطة هذه السيادة الشعبية بالجو الذى لاتعيش إلا فيه .. وهو جوهر الحرية السياسية .

فقرر : **حرية الفكر وحرية الرأى ، وحرية الكلمة**

لقد قام النظام السياسى فى مصر -فى ظل ثورة ٢٣يوليو- على إيمان كامل بأن الحديث عن **السيادة الشعبية** يفقد كل معنى وكل قيمة مالم يتحرر الشعب من جميع أنواع الضغط السياسى والاقتصادى الذى كان يحكمه قبل الثورة ، **ومن هنا فقد كانت إجراءات الثورة تتجه-وبحزم- إلى القضاء على مختلف أنواع هذا الضغط وذلك بالقضاء على الاستعمار وأعوانه، وعلى الإقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم** . . وحرص دستور عام ١٩٥٦ بشكل خاص على حماية الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .. وفى مقدمتها **الحق فى العمل ، وفى الرعاية الصحية والتعليم والتأمين الاجتماعى . . كما سارت الثورة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الثورة السياسية على أساس أن الحرية الاقتصادية شرط ضرورى ولازم لممارسة الحرية السياسية هذه واحدة .. والثانية هي:**

أن الثورة قد آمنت أن دور الشعب فى حكم نفسه بنفسه ، لم يعد قاصرا على مجرد استعمال الوسائل التقليدية للنظام النيابى ، إذ لايعقل أن ينتهى دور الشعب عند الإدلاء بصوته مرة كل عدة أعوام فى الانتخابات . . إنما كان لابد من منظمات شعبية تكون صاحبة الكلمة العليا فى توجيه السياسة العامة فى البلاد، ومن هنا فقد بدأ الاهتمام بالتنظيمات الشعبية ، بما نصت عليه المادة ٩٢ من دستور ١٩٥٦ التى تقول **"يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود على بناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية".**

ووضع الميثاق فى عبارات صريحة قواعد تثبيت الديمقراطية السليمة فذكر أن الديمقراطية السياسية لايمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، كما أن الديمقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، ولذلك يجب أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال ، وأن ينفسح المجال بعد ذلك للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة ، وهم الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، فتحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية المزيفة.



الملك فاروق لحظة خروجه من مصر بعد أن استعاد الشعب سيادته ووضع السلطة كلها فى يده لتحقيق أهدافه فى حياة حرة كريمة

• لماذا كان مبدأ "إقامة الحياة الديمقراطية" السادس بين المبادئ الستة؟

• المدلول الحقيقى لإلغاء النظام الملكى .. والأحزاب

وقرر الميثاق وجوب اشتراك العمال والفلاحين فى التنظيمات المنتخبة ، بنسبة ٥٠٪ على الأقل ، كما قرر **"ان سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد باستمرار فوق السلطة التنفيذية .. وقرر أيضا جماعية القيادة على اعتبار أنها تعصم من جموح الفرد ، وتؤكد المعنى الديمقراطى على أعلى المستويات ، وتضمن استمرار التقدم".**

بل إن الميثاق أشار إلى أن التنظيمات الشعبية ، وخاصة التنظيمات النقابية والتعاونية **"تستطيع من جانبها أن تقوم بدور فعال فى التمكين للديمقراطية السليمة".**

لقد كانت المبادئ الواضحة التى قررها الميثاق تحديدا لأسس الديمقراطية السليمة والعمل على تثبيت دعائمها.

وتتويجها لإنجازات وإجراءات خالدة قامت بها الثورة منذ يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ من أجل إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

بإيجاز ، نقول إن هدف إقامة الحياة الديمقراطية السليمة كان محور وغاية أهداف ثورة يوليو ، على أساس إقامة الحياة الديمقراطية التى تكفل حقوق المواطنين وحرياتهم وتنشر المساواة بينهم فيتأكد معنى العدل بين الجميع!.

صحيح أن هذا الهدف جاء ترتيبه السادس- الأخير- فى المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة . لكن الصحيح أيضا أن جميع الأهداف - الخمسة الأخرى- لم تكن سوى عوامل مساعدة وموصلة إلى تحقيق هذا الهدف السادس الذى يحتوى بقية الأهداف.

ذلك أنه لايمكن أن تقوم حياة ديمقراطية سليمة ، مع وجود "الاستعمار" و"الإقطاع" و"الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم".

لذلك فإن القضاء على هذه الآفات الثلاث. أمر لازم وضرورى أولا . يتم بعد تحقيقه إقامة الحياة الديمقراطية السليمة!.

كما أن القضاء على هذه الآفات الثلاث لازم وضرورى أولا لإقامة العدالة الاجتماعية.

اى أن العدالة الاجتماعية وإقامة الحياة الديمقراطية السليمة أمران متلازمان.

كما أن العدالة الاجتماعية والديمقراطية لايمكن لهما الاستقرار والحماية إلا بوجود جيش وطنى قوي!.

وعلى ذلك فإن ثورة يوليو فى سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وتحقيق المبدأ السادس من المبادئ الستة ، كان لزاما عليها أن تقوم بإجراءات وأعمال ضخمة وخطيرة فى شتى الميادين والاتجاهات وأن تخوض المعارك الضارية المتصلة لكى تحقق المبادئ الخمسة الأولى التى تهيئ لتحقيق المبدأ السادس وتصل فى النهاية إلى هذا الهدف . . هدف إقامة الحياة الديمقراطية السليمة .

واليوم وبعد خمسين عاما من الثورة نقول إنها قد فعلت !!.

الديمقراطية
.. بين الاقتصاد والسياسة !

فى مصر الآن أكثر من أربعة عشر حزبا سياسيا منها من ولد ولادة طبيعية ومنها ما جاء عن طريق المحاكم ،وفى مصر الآن مئات المطبوعات ما بين جريدة ومجلة ونشرة دورية لاتخضع لرقابة إلا رقابة الضمير الوطنى والحفاظ على الصالح العام وفى مصر الآن العديد من القنوات التليفزيونية المحلية التى تملكها الدولة وأخرى فضائية موزعة من حيث الملكية ما بين الدولة والأفراد .. وبناء عليه يمكن القول إن الحياة الديمقراطية السياسية الموجودة الآن تعد خطوة أساسية سوف تتلوها خطوات لدعمها ،كما يؤكد ذلك كثير من المراقبين السياسيين بالقياس إلى طبيعة التجربة المصرية وبالدرجة الأولى فى انتمائها إلى عالم ثالث يبذل قصارى جهده للحاق بطريق النهضة والتقدم .. ولقد ولدت فكرة تكوين أحزاب سياسية مع بداية السبعينيات وبدأت بفكرة المنابر ثم تطورت إلى قيام أحزاب سياسية ،وقد شهدت مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات أى مرحلة حكم الرئيس مبارك طفرة فى عدد هذه الأحزاب .. بعض المراقبين يرون أن التجربة الحزبية الموجودة الآن هشة وبلا تواجد حقيقى فى الشارع السياسى المصرى ،وأنها صحف لها أحزاب وليس العكس أحزاب لها صحف .. كانت هذه المقدمة ضرورية للدخول إلى موضوع هذا التحقيق وهو ثورة ٢٣ يوليو والمسألة الديمقراطية باعتبارها المبدأ السادس للثورة **والسؤال هل أعادت ثورة يوليو الديمقراطية ؟؟ وهل كانت مفاهيمها وحساباتها تجاه هذه المسألة مختلفة ؟؟ وقبل كل ذلك وبعد ماهى الديمقراطية ؟؟ وهل هناك حقا ديمقراطية سياسة مختلفة عن الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ؟؟ وأخيرا هل كان عبد الناصر يتجه إلى تطبيق فكرة التعددية السياسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧؟؟** وماذا عن هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ثم التنظيم الطليعى ولماذا فشلت كل هذه التنظيمات على حد قول البعض فى حين كان يراها البعض الآخر هامة وضرورية وناجحة رغم اعترافه بوجود أخطاء فى التطبيق ؟؟

■ تحقيق : **أحمد أبو النيل**

فى قاعة الاحتفال بجامعة القاهرة الرئيس جمال عبدالناصر يشرح قضية الديمقراطية فى مصر بإسهاب فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

حول ثورة يوليو والديمقراطية يقول دكتور أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، إن الموضوع هام وشائك وهو مطعن أساسى للثورة بين خصومها وانتقاد شائع بين أنصارها ولأن كافة السلبيات تميل عادة عند مناقشة ثورة يوليو والديمقراطية أود **أن أشير إلى بعض الملاحظات التى قد تساعد على عدم المبالغة فى تقدير إخفاقها الديمقراطى.**

الملاحظة الأولى : إن المشكلة الديمقراطية لثورة يوليو فى رأيى تكمن فى صيغة الممارسة التى تكررت محاولاتها لإيجادها أكثر مما تكمن فى المتطلبات التى وفرتها هذه الممارسة والصيغة بطبيعة الحال موضع جدل فهناك من يرى بإخفاقها التام وهناك من يرى أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان أما بخصوص المتطلبات السياسية ،فمن وجهة نظرى أن الإنسان لا يمكن أن يكون حرا فى دولة متحررة ، ومعنى هذا أن نضال الثورة السياسى من أجل الاستقلال مصريا وعربيا يحسب لها فى توفير المتطلبات السياسية للديمقراطية وعلى مستوى المتطلبات الاجتماعية خطت ثورة يوليو خطوات واسعة فى توفيرها .

والملاحظة الثانية : هى أن البعض يتحدث عن الديمقراطية وكأنها اختيار يتم وينفذ بين يوم وليلة وبهذا المعنى تصبح الثورة ملامة على أنها لم تختره أو اختارته ولم تنفذه ،وفى الواقع أن الديمقراطية بمعناها الحرفى كحكم للشعب تقتضى نوعا من تبلور القوى الاجتماعية ووجود نوع من التوازن بينها لا يسمح لإحداها أن تطغى على الأخرى ،وقد نتذكر أنه حتى النظام الديمقراطى الليبرالى الذى نعرفه فى الغرب الرأسمالى،ويشيد به الكثيرون لم يكن بصورته الحالية حين بدأ وحتى فترة ليست بعيدة عنا كثيرا بالمنظور التاريخى وما حدث من تطور إلى الصورة الحالية كان بسبب نمو الطبقات العمالية والمتوسطة وما إلى هذا النحو الذى فرض عدم تجاهلها ،والتسليم بحقوقها السياسية .. **بهذا المعنى تكون ثورة يوليو خطت بقرارات مثل الإصلاح الزراعى وبناء الصناعة الوطنية والقرارات الاشتراكية خطوات جبارة نحو الديمقراطية بقدر ما نمت فى ظلها قوى اجتماعية معينة ،واتجه الميزان بينها إلى الاعتدال.**

والملاحظة الثالثة : تتلخص فى أننى أعتقد أنه يمكن حدوث تقدم نسبى فى الممارسة الديمقراطية عن طريق المؤسسات عبر الزمن فثمة شواهد مثلا على أن برلمان ١٩٦٤ أفضل من ١٩٥٧ وبرلمان ٦٨ أفضل من ١٩٦٤ وأن



الاتحاد الاشتراكى أفضل من الاتحاد القومى ومنظمة الشباب فى الستينيات أفضل من تنظيمات الشباب فى بداية الثورة وذلك من حيث الممارسة الديمقراطية .

سلطة شعبية

دكتور حسن نافعه : رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة يتحدث فى نفس السياق السابق ويؤكد أن الشعب قد كسب الديمقراطية الاجتماعية مضمونا ومارسها حياة واقعية ، ولكن لم تتح له فرصة ممارستها سلطة شعبية .

وأعتقد أن محاولة تفسير هذه المسألة ضرورية وهى لاتتعلق بالماضى فقط لأننا إذا أردنا أن نبحث عن المستقبل فى إطار فكر عبد الناصر وممارساته لابد أن نبحث عن إجابة هذا السؤال ولأننى حائر فى الواقع أولا نبحث عنها فى شخصية الزعيم عبد الناصر وخوفه الدائم من المؤامرات الداخلية والخارجية على الرغم من أنه لم يحظ زعيم مصرى بمثل ما حظى به جمال عبد الناصر ومن قدرته على التواصل مع الجماهير المصرية والعربية،ثانيا هل نبحث عنها فى إطار التناقضات الكامنة فى الطبقة المتوسطة التى جمعتها فى إطار تنظيم الضباط الأحرار مقتضيات الثورة على النظام القديم فى فرقتها مقتضيات إرساء أسس نظام اقتصادى واجتماعى جديد .

طريق الدولة

على الجانب الآخر يرى المفكر الإسلامى دكتور محمد عمارة بنظرة مستقبلية ، لابد أن أسال لماذا سلكت ثورة يوليو طريق " **الدولة** " وهى تسعى لإقامة التنظيم السياسى ؟؟ وأذكر بهذه المناسبة واقعة قبل قيام الثورة كنت عضوا فى الحزب الاشتراكى أعيش فى الريف وأمارس عملا نضاليا ضد الرجعية والإقطاع والنظام الملكى .. وكنت أخطب الجمعة بالمسجد. وفى خطبتى لم أكن أدعو للملك - كما يفعل جمهور خطباء المساجد - وفى الجمعة السابقة على قيام الثورة تصادف أن انتقدت النظام الملكى وفساده وأشرت تلميحا فهمه الناس - إلى الملك فاروق وبعد أقل من أسبوع قامت الثورة وخلع فاروق من على عرش مصر يومها قال فريق من الناس بالقرية إننى من أولياء الله الصالحين بينما خمن آخرون بعلمى بقيام الثورة وعلاقتى بالقائمين بها فلقد كانوا يعرفون من مواقفى ما يرشحنى للعلاقة بهذه الثورة المعادية للرجعية والملكية والاستعمار والإقطاع .. لكن بعد بضعة شهور وجدنا الذين ينهضون بمهمة بناء " تنظيم الثورة - هيئة التحرير - هم مأمور المركز والعمد والأعيان وكل أعداء الثورة من كبار الملاك والمرتزقة وأعضاء أحزاب الأقليات عملاء القصر الملكى من المنافقين .

وبالطبع رفضت العمل معهم وكان التناقض مع تنظيم الثورة وما جره ذلك من تداعيات وتضحيات .

بعد هذه الإشارة أكرر السؤال : لماذا كانت الثورة تتخذ " الدولة " وهى فى أغلبها جهاز بيروقراطى موروث من رجعية الماضى - بل ومعاد للثورة -.. لماذا كانت الثورة تتخذ من الدولة أداتها إلى بناء تنظيم سياسى الأمر الذى جعل هذا التنظيم جاذبا لكل عوامل الفشل أو على الأقل غير فعال فى القيام بالمهام الحقيقية للتنظيم . إن ثورة يوليو ليست حلقة من حلقات الثورات الوطنية للشعب المصرى كثورة عرابى وثورة ١٩١٩ إنها فى الأساس وبالدرجة الأولى مشروع قومى وهى مشروع لأمة مستهدفة بالتحديات الشرسة الخارجية وخاصة الحضارة الغربية وقواها التوسعية .

أوهام

الكاتب الليبرالى دكتور أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية يقول إنه من المثير للدهشة والعجب أن البعض ينظر للحديث عن مشكلة الديمقراطية باعتباره مجرد أوهام يروجها أعداء الثورة ويضيف أن مشكلات الثورة كثيرة وجسيمة وإلا فكيف استطاع السادات أن يزج بعدد من القيادات التى عملت مع قادة ثورة يوليو فى السجون فى الوقت الذى وقف فيه الشعب موقف اللامبالاة ؟ وكيف يمكن أن ننكر حقيقة التناقض الخطير بين النظام الثورى وبين معظم مفكرى ومثقفى مصر ؟؟ والغريب أن معظم المفكرين الذين ذاقوا سجن عبد الناصر خرجوا يتحدثون عن زعامته وإنجازاته .

وهل مراكز القوى التى استغلت فى مصر فى الستينيات وقادت مصر إلى هزيمة ١٩٦٧ وشكا منها عبد الناصر نفسه ..مجرد أوهام .. إنها حقائق مريرة وعلينا ألا نتجاهلها .

أما منجزات ثورة يوليو فنحن لسنا فى حاجة إلى تكرار الحديث عنها فنحن - أنا وجيلي - من نتاج منجزات ثورة يوليو ونحن أول من استفاد من تلك المنجزات ولكن هذا لا يلغى إطلاقا حقنا بل وواجبنا فى معرفة الحقائق وتعلم الدروس من أجل مستقبلنا .

السادات والديمقراطية

الكاتب الصحفى الكبير محمد عودة يركز على زاوية مغايرة فى صلب الموضوع الأساسى لهذا التحقيق ، وهى السادات والديمقراطية فيقول كان الكفاح ضد السادات وفى حقبة الارتداد من ١٩٧١ - ١٩٨١ فصلا مجيدا من تاريخ الثورة الوطنية الديمقراطية فى مصر وقد بدأ منذ توليه السلطة فى مظاهرات الطلبة خلال عام الحسم والضباب ولم يستطع السادات أن يخدع الناس كبطل الحرب وخرجت مظاهرات العمال ١٩٧٥ تطالب أين الفطور يا بطل العبور وبدأت وبلغت المقاومة ذروتها فى انتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ التى كادت تسقطه وربما كان عدد القضايا السياسية وعدد الذين سجنوا واعتقلوا فى عصر السادات أكثر منه فى أى حقبة رغم أقنعة الديمقراطية وسيادة القانون التى كان يتباهى بها وبلغت أقصاها ٥ سبتمبر ١٩٨١ ثم اغتياله بعد ذلك بشهر واحد .

وقد شرح عبد الناصر قضية الديمقراطية فى مصر بإسهاب فى جلسات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٩٦٢ وقال إن الثورة فى بداية الأمر لا تريد أن تحكم كانت تريد أن تحرس الحكم فقط وتترك السياسة لحزب الأغلبية الوطنية حزب الوفد ولم تشترط الثورة سوى قبول الوفد لقانون الإصلاح الزراعى وماطل سكرتير الوفد وفضل مصلحته الطبقية على الصالح الوطنى العام واضطرت الثورة إلى تولى السلطة حماية للثورة لتستطيع تنفيذ برامجها وبدأ الصراع ضد الأحزاب من ذلك الحين وتسأل عنه الأحزاب وليس الثورة .



الجماهير .. ومنجزات ثورة يوليو

خمسون عاما بالتمام والكمال ، مرت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أجيال كثيرة ولدت بعد ذلك التاريخ . والذين كانوا أطفالا عندما قامت الثورة . . بلغوا الآن سن الخمسين وأكثر .

وأجيال كثيرة عاصرت قيام الثورة . . بعضهم لم يعد على قيد الحياة . . والبعض الآخر ، مازال حيا، وهؤلاء تجاوزت أعمارهم عمر الثورة . . إنهم المخضرمون الذين عاشوا فى العهدين . . عهد الملك السابق . . آخر ملوك مصر . . فاروق ، وعهد الثورة بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر.

فى عيد ميلاد الثورة الخمسين .. يحلو استرجاع الذكريات عن الذين عاصروها ، لأنها ذكريات ، تجمع بين عهدين .. غير أن الثورة بعد مرور خمسين عاما على قيامها .. تستدعى سؤالا فى غاية الأهمية ، خاصة بعد تلك المتغيرات الكثيرة، دوليا ، وداخليا:.. ماهى أبرز منجزات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟

تحقيق : **نجوى لطفى**

فى البداية توجهنا إلى جامعة القاهرة .. وهناك التقينا بعدد من الطلبة، بالطبع ، هم سمعوا ، وقرأوا عن ثورة يوليو ، لكن لم يعاصروا قيامها.

قال لى محمد شوقى الطالب بالسنة النهائية بكلية التجارة، إننى أعى جيدا ثورة يوليو، وذلك من خلال قراءاتى المتعددة . . وبخاصة فى مجال التاريخ المعاصر، لكنى بالرغم من كل ذلك .. أرانى أقف حائرا أمام تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر فهناك عشرات الكتب التى تؤيد الثورة وتشيد بها وعشرات الكتب التي تتهم الثورة بأنها صناعة أمريكية ، ومع ذلك . . عقلى يقول إنها ثورة مصرية خالصة مائة فى المائة . . ولهذا أجدنى مشدودا دائما إلى شخصية جمال عبد الناصر ، فهو زعيم مصرى يستحق الاحترام والتبجيل ، وإن اختلف البعض معه.

وقال لى زميله فى نفس السنة الدراسية محمد حسين: إن ثورة يوليو بمبادئها الستة التى كنا ندرسها فى المدرسة ، لم يبق منها مايذكر حاليا، فالقطاع العام انتهى ، وطبقة الأغنياء عادت ، والفقر يوجع الجميع ، ولم يعد من ثورة يوليو إلا القليل .

أما إسماعيل عبد الخالق ، الطالب بكلية علوم القاهرة ، فهو يؤكد أن كل مايتذكره عن ثورة يوليو، هو اسم قائدها جمال عبد الناصر، أما مبادئها ، وأهدافها ، فهو لايعرف عنها شيئا بسبب عدم دراسته للتاريخ منذ أن كان طالبا بالسنة الأولى الثانوية.

نظرية المؤامرة!

أراء عديدة سمعناها .. وتوجهنا بها إلى أساتذة التاريخ ومؤرخيه نسألهم عما قاله رجل الشارع.

فى البداية أكد لنا **ديونان لبيب رزق المؤرخ وأستاذ التاريخ المعروف والمشهور** أن ثورة يوليو صناعة مصرية ١٠٠٪ وأن أمريكا نفسها لم تكن على علم بها ، وأنه فى الثمانينيات كشفت أمريكا عن أوراق تخص "جهاز مخابراتها" وقد ذكرت هذه الأوراق أن أمريكا فوجئت بثورة يوليو **ومن ثم ، فمن يتهم ثورة يوليو بأنها صناعة أمريكية** ، فهو يفترى على الحقيقة، وهذه الافتراءات قد تكون بدافع الكره الشخصى للثورة، أو الاعتقاد العام فى مصر بنظرية المؤامرة، وللأسف فكرة المؤامرة هذه فكرة خبيثة متأصلة عندنا ، وهى تشعرنا دائما بأننا دون الآخرين وأننا لانستطيع أن نفعل شيئا، وهذا شعور بالدونية قد يكون سببه أننا فقدنا الثقة فى قدرتنا على التغيير، ولإثبات عجزنا عن القيام بأى شيء لمساعدة أنفسنا.

ويستطرد ديونان لبيب رزق مرة أخرى أؤكد أن أمريكا لم تكن مع الثورة ، ولكن بعد قيام الثورة حاولت أن توثق علاقاتها بها، وذلك لمصالحها الخاصة.

فسياسة أمريكا الخارجية عموما تعتمد على أنها تفضل النظام غير الفاسد حتى تستقر الأوضاع التى تستطيع من خلالها ترتيب أوراقها بما يحقق مصالحها .

فى عيون الأحزاب

حدثنا محمد فرج أمين التثقيف بحزب التجمع عن ثورة يوليو حيث قال ، إنه فى ذكرى مرور ٥٠ عاما على ثورة يوليو .. علينا أن نسأل: ماذا تبقى من الثورة؟ خاصة وأن الإنجازات التى حققتها فى مجال الإصلاح الزراعى ، وفى مجال القطاع العام الصناعى ، أو فى مجال قوانين العمل .. تم التحول عنها بنسبة ١٨٠درجة ، فقد تم إلغاء قوانين الإيجارات الزراعية، والتحول إلى الخصخصة، وبيع القطاع العام، وانسحاب دور الدولة الاقتصادى والاجتماعي، وتراجع الدولة عن التزامها بتعيين الخريجين إلى آخر الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك يتبقى من ثورة يوليو الحلم الذى زرعته عن طريق تأميم قناة السويس، والتوسع فى الإنتاج الصناعي، ويبقى هذا الحلم المزروع فى صدور المواطنين المصريين فى إمكانية التحرر من القوة الخارجية، وإمكانية بناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، ولكن ثورة يوليو فشلت فى تحقيق الديموقراطية السياسية، وكان هذا العجز فى بناء سياسى ديمقراطى سببا رئيسيا فى الانقضاض على منجزات الثورة، فثورة يوليو انتهت فى تقديري، بنكسة عام ٦٧ ، وحدث تحول كامل وشامل عن اتجاهات ثورة يوليو منذ عام ١٩٧١ مع عصر السادات والانفتاح الاقتصادى ، وزيادة الديون الخارجية، وغيرها من السياسات التى يطلقون عليها سياسات الخصخصة هذا هو مانعانيه اليوم من سلبيات لا علاقة لها بثورة يوليو.

فثورة يوليو انتهت منذ أكثر من ٢٥ سنة ونحن نعيش الأزمات التى فجرتها السياسات التى نفذت من أول السبعينيات وحتى الآن.

السلبيات والإيجابيات

بينما يرى صلاح حسين سكرتير مساعد الهيئة العليا لحزب الوفد أن ثورة يوليو لها سلبياتها وإيجابياتها ، وإن كنت أرى أن سلبياتها هى التى أدت بنا إلى هذا الحال السيىء ، سواء من الناحية الاقتصادية، أو غيرها من النواحى ، فالثورة قامت وبعد قيامها ، نجحت فى طرد الإنجليز من مدن القناة، بعد أن كانوا قد انسحبوا من جميع أنحاء مصر وتمركزوا فى مدن القناة، وكنت أرى أنه بعد نجاح الثورة فى طرد الإنجليز من مصر، أن تجرى انتخابات تشريعية تحت إشراف دولى ، ليختار الشعب حكامه، ولكن ماحدث كان كابوسا. فقد عاشت مصر فى عصر ديكتاتورى كان يسجن فيه كل صاحب رأى ، وكفى ماعانيناه من إهدار للأموال بسبب سياسة أهل الثقة الذين هم أولى بالمناصب القيادية من أهل الخبرة.

مجتمع النصف فى المائة!

بينما يرى د.نبيه العلقامى أمين شباب الحزب الوطنى أن ثورة يوليو هى الثورة التى علمت العالم كله أن الاستعمار مهما طال عمره قصير ، وهى ثورة نجحت فى طرد الاستعمار وإعادة الحقوق لأصحابها ، يكفى أنها قضت على مجتمع النصف فى المائة الذى كان أصحابه يملكون كل شيء، والباقى لايملك أى شيء إننا حاليا نعيش عصر منجزات الثورة مع تطويرها ، والإضافة إليها لا الانتقاص منها ، فنحن نعيش حاليا أزهى عصور الديمقراطية والحرية، سواء كانت حرية سياسية أو اقتصادية ، كما أننا نعيش فترة سلام طويلة لم تشهدها مصر من قبل ، وذلك من أجل اللحاق بركب العالم الذى سبقنا بسبب اندفاعنا فى حروب استنزفت ثرواتنا.

حققت الكثير للعمال

ويرى أ.محمد عبد الحليم أحمد رئيس نقابة العاملين بالزراعة والري أن الثورة أعطت للعمال الكثير ، وكذلك أعطت للفلاحين ، لم يكن للعاملين بالقطاع الزراعى نقابة قبل الثورة، وأول تكوين لنقابة تجمع عمال الزراعة والرى والثروة المائية تم فى عام ١٩٦٤ أى فى عهد الثورة، هذا من ناحية ، ومن جهة أخرى كانت الدولة تقدم الدعم السلعى لكل المواطنين ، وكان معظم من يتلقى هذا الدعم هم العمال والفلاحون، ومن أهم إيجابيات الثورة اعتبار الفلاح الذى يملك ثلاثة أفدنة فأقل عاملا زراعيا يستحق معاشا ، وكذلك فتح المسئولون أبوابهم أمام هؤلاء الزراعيين لحل مشاكلهم ، فقديما لم يكن يملك أى عامل زراعى حتى حق الشكوى.

وحتى وقت قريب .. حققت الثورة للعمال الكثير ، فقد صدر قانون عام ١٩٨٠ بخصوص التأمين الاجتماعى على العمال الزراعيين وفر لهم جزءا من الحماية .

أما عن سياسة الخصخصة التى نعيشها حاليا ، فقد أثرت علينا بالسلب وبالإيجاب من الإيجابيات أنها ملكت للعمال الشركات التى يعملون بها وبأسعار رمزية، ومن سلبياتها أن البطالة بدأت تنتشر، كما أن الدعم الحكومى للعمال بدأ ينخفض.

المطلوب حاليا من الحكومه هو أن تحافظ على الحقوق الدستورية للعامل الزراعى . ويجب أن تمتد مظلة التأمين الصحى للعمالة غير المنتظمة فى الريف والذين يمثلون أكثر من نصف السكان ، كما أن الخدمة الصحية المقدمة لم لاترقى إلى المستوى المطلوب، كما أننا نقف بشدة أمام محاولات تعديل قانون التأمين الاجتماعى للعمال الزراعيين . وتحويله إلى ضمان اجتماعى ، مع أن هذا غير دستوري.

يقول محمد محيي الباسوسى أمين عام النقابة العامة للزراعة والري: إن من أهم المكاسب التى حققتها الثورة هى القضاء على الاقطاع الزراعى وتحقيق الإصلاح الزراعى بتوزيع الأراضى المملوكة للإقطاعيين على صغار المزارعين المعدمين، مع تعويض أصحاب الأراضى من قبل الدولة، هذا هو المكسب الأول.

أما الثاني: فهو تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ بحد أدنى فى المؤسسات الدستورية والتشريعية"مجلسا الشعب والشوري-والمجالس المحلية".

ثالثا: إنشاء النقابات التى تمثل عمال الزراعة والمزارعين، والتى تهتم بشئونهم وتراجع التشريعات التى تهم هذا القطاع مثل النقابة العامة للزراعة والري، والاتحاد الزراعى المركزى ، وكذلك تشجيع إنشاء المجمعات الزراعية المتخصصة .

رابعا: تحقيق الديموقراطية فى اتخاذ القرارات التى تهم عمال الزراعة والمزارعين، بعرض التشريعات التى تهمهم على ممثليهم، وذلك قبل عرضها على مجلسى الشعب والشوري.

خامسا: إصدار القانون ١١٢ لسنة ٨٠ والذى ينظم صرف معاش لعمال الزراعة، وبحد أدنى ٨٠جنيها، نظير اشتراك شهرى لايتجاوز ٢٥قرشا من المزارع أو العامل الزراعى مما يساعد العمال وأسرهم على الحياة الكريمة تمشيا مع الخط العام للدولة لرعاية المواطنين ، وتحقيق مستوى معيشى لائق بهم.

سادسا: تحقيق التعليم المجانى لأبناء العمال والمزارعين أسوة بأبناء الطبقات الأخرى وأعطاؤهم فرصة الالتحاق بالكليات العسكرية، وهيئة التدريس بالجامعات، وجميع مؤسسات الدولة حسب كفاءتهم.

سابعا: تحقيق العدالة الصحية لأبناء الريف من فلاحين ، وعمال زراعة، وبصفة خاصة إنشاء وحدات صحية لهم فى القرى ومواجهة الأمراض المتوطنة، والتى كانت منتشرة بينهم ، مثل البلهارسيا والانكلوستوما، وعلاجهم مجانا مع فتح المستشفيات العامة فى المدن لأبناء الريف **بصفة خاصة .**

الصناعة

.. وشهود على ثلاثة عصور

خمسون عاما مضت ..

والصناعة فى مصر .. تلهث وراء الحقائق التى تؤكد وجودها وتأخذ بالأسباب ونتائج الأشياء لتضمن بقاءها .. ومحاولة تألقها وازدهارها .. وخلال ثلاثة عصور متباينة .. لعبت فيها الصناعة دورا بطوليا فى ملحمة الاقتصاد المصرى .

وكانت فى كثير من الأحيان أشبه بالبهلوان الذى نراه فى السيرك يضحك الناس ليحظى بقبولهم وتصفيقهم .. وهو من الداخل يبكى .. وتعتصره الأحزان والهموم .

طوال كل هذه السنوات كانت الصناعة المصرية تحاول جاهدة التغلب على عثراتها لتبدو دائما فى ثوب البطولة .. والريادة .. ونحن من خلال استعراض تاريخ الصناعة فى مصر فى خمسين عاما نقدم شهادة بعض من عاصروا أو قرأوا أو عايشوا تطورات الصناعة المصرية وأحوالها فى نصف قرن وتقييمهم لمسارها واتجاهاتها معه

يهمنا فى البداية أن نطلعكم على بعض ما حققته الثورة لقطاع الصناعة والذى يعد الإنجاز الأكبر والأهم لها ، بعد إصدارها قانون الإصلاح الزراعى والاهتمام بقطاع الزراعة الذى شغل الحيز الأول .. ومن خلال زيارات قامت بها المجلة لكل من المركز القومى للبحوث والمجالس القومية المتخصصة ووزارة الصناعة حصلنا على بيانات ومعلومات حول ما حققته الثورة لقطاع الصناعة ثم التحول فى المراحل اللاحقة للثورة وما ترتب عليها .. نوجزها فيما يلى :

تحقيق : **مجيب رشدى**

إن آلاف القلاع والمواقع الصناعية والإنتاجية التى تنتشر الآن فى ربوع مصر وتضم بين جنباتها الملايين من أبناء مصر المنتجين تشهد على عظمة الإنجاز الذى تحقق وضخامة التحول الذى طرأ على المجتمع وذلك من مجتمع زراعى فقط إلى دولة يحق لها أن تفخر بما وصلت إليه من تقدم ونهضة صناعية شاملة .. هذا الإنجاز العظيم لم يتحقق فى يوم وليلة ولكنه كان ثمرة جهد وعزيمة وسواعد وخبرات أرادت أن تقيم على أرض مصر قاعدة صناعية وإنتاجية قوية .. ففى نفس العام الذى قامت فيه ثورة ١٩٥٢ تم إنشاء مجلس الإنتاج القومى على أساس أن يتولى دور التنمية بوجه عام ومع إنشاء هذا المجلس بدأت محاولات الدراسة الأولية فى الوقت الذى تم فيه إصدار طائفة من التشريعات لتيسير الاستثمار الصناعى وتوفير الظروف الملائمة لنموه ، وبدأت مصر تخطو خطواتها الأولى نحو الحركة الصناعية على نطاق واسع وكان من رأى الدولة أنه فى هذه المرحلة بالذات يجب أن توجه عناية خاصة إلى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والصناعات الأخرى الهامة التى لها أولوية واضحة فى التنمية الصناعية ،**وكانت الفكرة هى خلق قاعدة أساسية تقوم عليها الصناعات الأخرى المختلفة .. وعلى هذا الأساس اتجه التصنيع إلى مشروعات توفير الطاقة الكهربائية وتكرير البترول والتوسع فى إنشاء الطرق والمواصلات .**

وأصبحت كلمة الصناعة جزءا من حياة الدولة وبرنامجها وكان طبيعيا بعد كل هذا أن تكون هناك وزارة مستقلة بذاتها تتولى الإشراف على تنمية هذا المولود الذى وضعته الثورة فى بداية أيامها فأنشأت أول وزارة للصناعة فى مصر فى يوليو من عام ١٩٥٦ وتولى الدكتور مهندس عزيز صدقى مسئولية هذه الوزارة وكان الهدف الأول من إنشائها أن

تضع سياسة تصنيعية واضحة المعالم تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة والإشراف على تنفيذها وتذليل جميع الصعوبات التى تعترضها.

وكان على وزارة الصناعة وهى تضع برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة أن تجيب على تساؤل كبير يواجهها وهو .

ماهو الاتجاه الرئيسى للتنمية فى القطاع الصناعى ؟ هل يكون للصناعات الأساسية أم للسلع الاستهلاكية ؟ .. وإذا كان السؤال قد واجه مجلس الإنتاج القومى فى بداية عمله وحدد المجلس إجابته على أساس (توجيه عناية خاصة إلى الصناعات الأساسية) فقد كانت الظروف التى واجهتها وزارة الصناعة والدولة فى عام ١٩٥٦ وما بعده تختلف عن الظروف التى عمل فيها مجلس الإنتاج القومى وحدد فيها خططه وسياساته .

ولهذا اتجه البرنامج الأول للصناعة إلى تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية وتنمية الصناعات الاستهلاكية معا .. وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة مشروعات صناعية بلغت تكاليفها الإجمالية نحو ٢٥٠ مليون جنيه .

ثم جاءت المرحلة الثانية اعتبارا من النصف الثانى من عام ١٩٦٠ والتى استهدفت مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، ولما كانت الصناعة هى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، فقد خصص لها فى استثمارات الخطة ٤٣٤ مليون جنيه تغطى ما سينفق فعلا على مشروعات برنامج الصناعة الثانى خلال سنوات الخطة الخمس بجانب الوفاء بالأعباء المالية المتبقية من البرنامج الأول،فقد أتاحت هذه المشروعات الصناعية والخدمية المرتبطة بها كالنقل والتسويق فرص عمل لعدد ٨٨٨ ألف فرد .

وبعد إقامة القطاع العام اتجهت الدولة إلى توسيع قاعدة هذا القطاع الذى يملكه الشعب بمجموعه لكى يتولى تنفيذ الجزء الأكبر من المشروعات الصناعية فى الخطة .. ومع حلول عام ١٩٦٤ كانت الحكومة قد امتلكت الشطر الأعظم من قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والمصارف والتأمين والتجارة وكان هذا تدعيما لتغييرات بعيدة المدى فى سياسة مصر الاقتصادية ونظامها الاقتصادى فقد أصبح القطاع العام والتخطيط المركزى والاشتراكية وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادى هى ركائز فلسفة الدولة الاقتصادية فى تلك الفترة .

سياسة اقتصادية جديدة

وفى رؤية لعصر السبعينيات والتغيرات التى لحقت بقطاع الصناعة .. يحدثنا السيد أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب قائلا:

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدثت تحولات جذرية فى فلسفة وسياسة الدولة الاقتصادية التى كانت سائدة فى الستينيات ، فبدأت الدولة الأخذ بسياسة الانفتاح .. وفى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة فى كافة الاستثمارات الاقتصادية على أساس مساواته بالقطاع العام ، وفى الوقت نفسه تركت لقوى السوق حرية تحرير أسعار بعض السلع كما بدأت عملية تحريرالقطاع العام خاصة وحدات الجهاز المصرفى بالإضافة إلى أن سياسة التخطيط المركزى أصبحت تتسم بالمرونة والواقعية .

وفى عام ١٩٧٤ أصدرت الدولة القانون رقم ٤٣ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة مانحا رأس المال الخاص نفس الحقوق والضمانات المقررة لرءوس الأموال الأجنبية والعربية كما اعتبرت جميع الشركات التى تنشأ وفقا لهذا القانون مشروعات خاصة فضلا عن هذا فقد تقرر عدم خضوع هذه الشركات للوائح والنظم المطبقة على القطاع العام ، كما سمح للشركات المنشأة وفقا لهذا القانون بالعمل فى جميع الأنشطة تقريبا .. إلا أنه وبمرور الوقت بدأت تنكشف بعض مساوئ الانفتاح فأخذت سياسة الانفتاح فى التباطؤ حتى أعلنت الدولة فى عام ١٩٨١ فلسفة الانفتاح الإنتاجى وأخذت من جديد تعتمد على الخطط الخمسية .



عزيز صدقى — محمد عبدالوهاب

على الصعيدى — د. محمد الغمراوى

أمين مبارك — طارق حجى

أما بالنسبة لتطوير القطاع العام فقد صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والذى قضى بإلغاء المؤسسات العامة كمحاولة لتحرير القطاع من القيود التى كانت مفروضة عليه ، إلا أنه فى عام ١٩٨٣ صدر القانون رقم ٩٧ مقررا إعادة الهيئات العامة لتكون بمثابة أجهزة تنسيق وتخطيط للشركات التى تتبعها .

ازدواجية الاقتصاد

واستكمالا لهذه الرؤية .. سألنا المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الأسبق .. كيف ترى هذا التحول الاقتصادى وأثره على حركة التصنيع فى مصر فى مراحله الزمنية المختلفة ؟

قال سيادته :

لاشك أن هذه السياسة الاقتصادية المتغيرة أدت إلى ازدواجية الاقتصاد القومى .. قطاع خاص تمتع بقدر كبير من مزايا الاقتصاد الحر .. وقطاع عام يخضع لنفس السياسات والقيود التى طبقت فيما سبق ، حيث سادت فلسفة التخطيط المركزى واستبعاد قوى السوق – أى أن استثمارات القطاع العام ظلت تتبع سلطات التخطيط المركزى كما يتحدد حجم العمالة فيه وفقا لمبدأ التزام الدولة بإيجاد فرص عمل للمواطنين بأجور شبه محددة ، كما كان يتم تسعير منتجاته بأسعار تقل فى بعض الأحيان عن التكلفة الحقيقية للسلعة بل وأكثر من ذلك ، فإن أكثر من ثلثى الفائض القابل للتوزيع فى بعض وحداته يحول للموازنة العامة للدولة ليستخدم فى تغطية الإنفاق العام وقد أدى هذا إلى نقص التمويل المتاح لوحدات القطاع العام لمواجهة استثمارات الإحلال والتجديد بها .

والحل ؟

ويضيف المهندس عبد الوهاب :

تداركا لهذه الأوضاع التى تكتنف القطاع العام وتؤثر سلبا على الاقتصاد القومى .. فقد أخذت الدولة فى تنفيذ سياسة تحرير الاقتصاد المصرى .. ومن أبرز الإجراءات التى اقترنت بهذه السياسة صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى يستهدف من خلال أحكامه التى نصت على إنشاء الشركات القابضة والشركات التابعة إحداث تغييرات جوهرية وجذرية تكفل تصحيح المسار بالنسبة لهذا القطاع ، وعلاج مشكلاته على أسس اقتصادية تتفق وطبيعته ومتطلبات مبادئ اقتصاد السوق وآلياته .

غياب مفهوم الإدارة

رجل الاقتصاد والثقافة د. طارق حجى له رأى .. نبدأه معه بتساؤل :

اليوم وبعد مرور نصف القرن على ثورة يوليو ١٩٥٢ كيف ترى الصناعة فى مصر فى نظرة بانورامية منذ ما قبل ١٩٥٢ وحتى الآن ؟

يقول : ترتبط الصناعة فى أى واقع بالنظام الاقتصادى والتعليم والتدريب وكل شرائح الطبقة الوسطى ومستوياتها ، وإذا كانت مصر قبل ١٩٥٢ قد شهدت نمو الرأسمالية الوطنية فى محاولة لإيجاد مصر على مسرح الدول المهمة فى العالم ، **وهنا فإن تجارب طلعت حرب وياسين وعبود وفرغلى وأبو رجيلة وغيرهم تبقى كشاهد على جدية المحاولة** ، ولكن نظرتنا اليوم تثبت أن الطبقة الوسطى المصرية وإن كانت قد اتسمت فى هذه المرحلة بارتفاع مستوياتها بما فى ذلك التعليم والتدريب إلا أنها كانت طبقة صغيرة عدديا وهو ما انعكس على الحياة الاقتصادية بوجه عام والصناعة بوجه خاص ، ومع يوليو ١٩٥٢ جاء الحلم بتوسعة الطبقة الوسطى وكذلك الحلم بجعل مصر لاعب رئيسى فى دنيا الصناعة ، وإذا كان من المستحيل إنكار أن الحلم والتصور كانا نبيلين ومهمين فإن العقل النقدى (وهو أهم أدوات المراجعة والإصلاح والتقدم) يثبت أن بعض العيوب قد شابت عملية تطبيق الحلم وهو ما أدى إلى تراجع النتائج عن مستوى الحل والتوقعات .

ماهى من وجهة نظرك أبرز إيجابيات وسلبيات هذه المرحلة ؟

– أكبر الإيجابيات هو الحلم فى حد ذاته والتصور الكبير والرغبة فى جعل مصر مجتمعا صناعيا كبيرا ، وأكبر السلبيات هو أن حياتنا الاقتصادية والصناعية خلت خلال تلك الفترة من الاقتراب من علوم الإدارة الحديثة والتى يرجع إليها نجاح التجارب التى نجحت فى أماكن أخرى .

وماذا عن حقبة السبعينيات ؟

فى اعتقادى أن التحول من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق كان أيضا تصورا سليما ومواكبا لمسيرة الاقتصاد والصناعة فى العالم إلا أن تجربة السبعينيات فى اعتقادى شابتها عيوب كبيرة للغاية أساءت للتصور العام وأحدثت تراجعا فى الصناعة وبالتالى تزايد كبير فى الهوة بين ما نصدره (وهو قليل) وبين ما نستورده (وهو كثير) **فالتحول لاقتصاد السوق لا يعنى التركيز على التجارة والبعد عن المشروعات الصناعية ولكن هذا ما حدث فى السبعينيات وكما أساءت السلبيات لحلم الخمسينيات والستينيات فقد أساءت سلبيات الانفتاح لحلم اقتصاد سوق رائج وواعد فى مصر ونحن اليوم (رغم الاعتراف بوجود الكثير من الإيجابيات) نعانى من سلبيات المرحلتين .**

وما هو فى رأيك محور المشكلات وبالتالى ما هو محور العلاج ؟

ليست المشكلات هى اختيار أيديولوجى بين الاقتصاد الاشتراكى واقتصاد السوق وإنما تكمن المشكلة فى كل الأحوال فى الإدارة فسواء كان لدينا قطاع عام أو قطاع خاص فإننا لن ننجح إلا بتطبيق روح ونظم وتقنيات الإدارة الحديثة ، **والتى يمكن أن أوجزها فيما يلى من نقاط :**

أولا : التعرف على مزايانا الإضافية أى الأنشطة الصناعية والإنتاجية والخدمية التى لنا فيها فرصة للإجادة والتميز فهذه هى نقطة البداية المثلى .

ثانيا : الاهتمام الشديد بالتعليم والتدريب على علوم التسويق فهى أداة النجاح الكبرى فى كل المجالات

ثالثا : الاهتمام بالموارد البشرية باعتبار أن البشر هم سبب التقدم أو التأخر وأن الموارد البشرية هى أهم أصول أى اقتصاد.

رابعا : أن تكون على صلة وثيقة بما يحدث فى كل مجالات الاقتصاد والإنتاج والخدمات والتسويق فى العالم إذ إن العزلة أصبحت من جهة مستحيلة ومن جهة أخرى ضارة للغاية وإذا نظرنا إلى الماضى وجدنا أننا فى المرحلتين (مرحلة الاقتصاد الموجه والمرحلة التى تسمى بعهد الانفتاح) كنا نفتقد لهذه الآليات الأساسية للنجاح والتى بدونها لا ينجح أى اقتصاد سواء كان اشتراكيا أو رأسماليا .

مرحلة جديدة

ولاشك أن برنامج تحديث الصناعة المصرية أصبح هو التحدى الحقيقى لكل العاملين فى هذا القطاع الحيوى خلال وقتنا الحالى .. وعن المستقبل وما يدور فى كواليس الصناعة حاليا فى ضوء هذا البرنامج الجديد يقول د. على الصعيدى وزير الصناعة والثروة المعدنية

بداية فإن الصناعة المصرية تسهم بما يقرب من ٢٠٪ من إجمالى الناتج المحلى .. وعددالعاملين فى مجال الصناعة يصل إلى نحو ٢.٥ مليون عامل بما يمثل ٣٠٪ من قوة العمل فى القطاعات الاقتصادية ، أما الصادرات الصناعية فتمثل ٥٢٪ من إجمالى الصادرات السلعية ، ويصل إجمالى قيمة الصادرات الصناعية إلى ٦ مليارات جنيه خلال عام ٢٠٠٠ , ٢٠٠١ أما إجمالى الاستثمارات فى الصناعات فى العشرين عاما الأخيرة –أى فى عهد الرئيس مبارك فوصل إلى ١٤٨ مليار جنيه منها ٨٤ مليارا فى الأقاليم و٥٤ مليارا فى المدن الجديدة أما عدد المنشآت الصناعية المدنية المسجلة من القطاع الخاص فتصل إلى ٢٥ ألفا و٢٠٠منشأة منها ٢١ ألفا و٨٣٠ منشأة فقط تأسست خلال ٢٠ عاما الأخيرة أيضا .

ويستطرد المهندس على الصعيدى وزير الصناعة :

كل ذلك يوضح لنا الطفرة الهائلة التى حققتها الصناعة المصرية فى الآونة الأخيرة وهى امتداد طبيعى لكل النوايا الطيبة التى زرعتها ثورة يوليو فى تربة الصناعة المصرية والتى أصبحت تؤتى ثمارا طيبة اليوم وستؤتى أكثر خلال السنوات القادمة بالإخلاص فى العمل والتفانى والتدريب الجيد على كافة أساليب العلم الحديث ... وإحدى هذه البذور الثمينة التى نغرسها اليوم هى فى برنامج تحديثى جديد للصناعة المصرية هدفه .

أولا : تحسين القدرة التنافسية لحوالى ٥ آلاف مشروع صناعى من خلال المساعدات الفنية .

ثانيا : تحسين قدرة مراكز الأعمال على تمثيل أعضائها وخدمة مصالحهم من خلال إقامة ٢٠ مركز أعمال يقدم المساعدات الفنية .

ثالثا : زيادة كفاءة ٣٠٠ مكتب استشارى مصرى موزعة على الخريطة الجغرافية للصناعة لتقديم الاستشارات الفنية التى تساعد على تحديث المشروعات الصناعية سواء كانت صناعات صغيرة أو متوسطة ..

رابعا : تحسين المناخ التشريعى والتنظيمى والإدارى ، وذلك لإحداث إصلاحات فى هذه النواحى المؤثرة على مناخ الأعمال فى الصناعة.

والاستثمار الصناعي .. أيضا

ونختتم هذه السلسلة من الآراء حول نصف قرن من عمر الصناعة المصرية بمجال آخر وليد



■ تحديث الصناعةالمصرية وادخال التكنولوجيا العصرية أحدثت تط

■ الخطة الخمسية الأولى للصناعة واكبت عدوان ١٩٥٦ فاتجه الإنتاج لسد الاستهلاك المحلى

■ القطاع العام والتخطيط المركزى وهيمنة الدولة ركائز فلسفة النشاط الاقتصادى فى أعقاب الثورة

■ تحول جذرى إلى اقتصاد السوق وسياسة الانفتاح فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ أضر بالصناعة أكثر مما أفادها



ــورا هائلا في آلات ومعدات المصانع خلال خمسين عاما

يشكل صورة مشرقة للمستقبل وهو الاستثمار فى مجال الصناعة .. ويحدثنا من خلاله د. محمد الغمراوى رئيس الهيئة العامة للاستثمار عن المناطق الصناعية الجديدة كإضافة حيوية لمناطق استثمارية أخرى وهى المناطق الحرة و المناطق الاقتصادية الخاصة.

يقول د . الغمراوى:

روح الثورة فى خلق نهضة صناعية فى مصر هى التى كانت ولازالت الدافع الأول وراء جهود كثيرة تبذل وأفكار متطورة تولد يوما بعد يوم .. والاستثمار الصناعى هو جزء من اهتمامنا الحالى فبعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠١ بناء على ما عرضته هيئة الاستثمار بتمليك الأراضى المخصصة بالمجان للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الصناعية بمحافظات الوجه القبلى (المنيا .. أسيوط .. سوهاج .. قنا .. أسوان .. والوادى الجديد) وذلك بعد بدء هذه المشروعات للإنتاج الفعلى .. أصبح من المتوقع أن يتدفق المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية التى تشكل أهمية كبيرة وتحولا كبيرا لنا وذلك يعود لعدة أسباب.

الاستفادة من المزايا الكثيرة وفى مقدمتها إعفاءات وضمانات قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والتى تصل إلى عشر سنوات إعفاء ضريبى للمشروعات فى المناطق الصناعية .

- وجود مساحات كبيرة من الأراضى المكتملة المرافق والبنية الأساسية واللازمة للمشروعات الصناعية.

- وجود شبكة طرق ومواصلات واتصالات قوية تربط هذه المناطق بمناطق التصدير (الموانئ البرية والنهرية والجوية).

- قرب هذه المناطق من مواقع توفر الأيدى العاملة المدربة والماهرة.

- وجود عدد من خامات ومستلزمات الإنتاج المحلية بالقرب من المناطق الصناعية.

وقد أعدت الهيئة دراسة قدمتها لمجلس الوزراء لتطوير هذه المناطق وتحديثها وأهم ملامح هذه الدراسة تتلخص فيما يلى :

تطبيق أسلوب إدارة المناطق الحرة على المناطق الصناعية لإحداث ثورة إدارية فى هذه المناطق وإعادة النظر فى توزيع المبالغ المخصصة فى الميزانية لإدخال المرافق والبنية الأساسية للمناطق الصناعية ، بحيث لا يتم توزيع هذه المبالغ بصورة متساوية على المناطق الصناعية والبالغ عددها ٣٩ منطقة صناعية منتشرة فى أنحاء الجمهورية ويرجع ذلك إلى أنه بعد توزيع المبلغ الإجمالى تختص كل منطقة بمبلغ لا يفى بالغرض المطلوب وهو استكمال المرافق والبنية الأساسية ، وترى الهيئة توجيه المبلغ المخصص فى الميزانية لمنطقة صناعية واحدة أو اثنتين حسب حجمه لاستكمال المرافق والبنية الأساسية والخدمات بها وترتبط عملية انتقاء أو اختيار المنطقة المراد استكمال المرافق لها بناء على دراسة توضح حجم الطلب الاستثمارى عليها لأنه من واقع التجربة اتضح أن بعض المناطق الصناعية ليس عليها طلب أو إقبال ورغم ذلك تم تخصيص مبالغ لها لاستكمال المرافق والبنية الأساسية فى حين تم حرمان مناطق أخرى عليها طلب كبير من استكمال المرافق والبنية الأساسية ، كما اقترحت الهيئة اتباع أسلوب التخصص فى المناطق الصناعية بحيث تتخصص كل منطقة فى قطاع استثمارى معين فتكون هناك منطقة لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ويتم إمداد هذه المنطقة بكافة الخدمات المرتبطة بهذه الصناعة مثل المراكز البحثية والمعاهد العلمية والتدريبية فى مجال هذه الصناعة ويعتمد أسلوب التخصص على العناصر المتوافرة فى البيئة المحيطة ، **فلا يمكن أن أخصص منطقة للصناعات التكنولوجية المتقدمة فى مناطق نائية لأن هذه الصناعة ترتبط بوجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة تدريبا عاليا وذلك يتوفر فى العاصمة والمدن الكبرى .**

كذلك لا يمكن أن أخصص منطقة لصناعات الغزل والنسيج والملابس فى الصحراء بعيدا عن أماكن زراعة القطن وتوفر الأيدى العاملة لهذه الصناعة فالتخصص يرتبط بتوافر عدد من العناصر الحاكمة لهذه الصناعة .

ويستطرد د. محمد الغمراوى قائلا :

وترى الهيئة أن الإسراع فى إقامة ٣ مجمعات إقليمية بكل من الإسكندرية ومدن القناة والوجه القبلى لتقديم الخدمات المتكاملة للمستثمرين بهذه المناطق كنموذج مصغر للمجمع الرئيسى الذى أقامته الهيئة بمقرها بشارع عدلى بالقاهرة وأن تكون هذه المجمعات تابعة للهيئة العامة للاستثمار على الأقل من الناحية الفنية سيؤدى إلى التيسير على المستثمرين خاصة فى مراحل إنشاء وإقامة وتنفيذ المشروعات الاستثمارية كذلك متابعتها فى مراحل الإنتاج وتقديم المساعدة والعون لها ، هذا بالإضافة إلى أهمية ربط كافة المناطق المنتشرة فى أنحاء الجمهورية بمركز المعلومات الرئيسى بالهيئة والذى يجرى تنفيذه حاليا ومن المقرر الانتهاء منه فى غضون اثنى عشر شهرا وذلك لإتاحة المعلومات المطلوبة للمشروعات الاستثمارية عن مناخ وسياسات الاستثمار فى مصر وفى عدد من الدول العربية والأجنبية سيتم ربط هذا المركز بعدد من مراكز المعلومات المحلية والدولية خاصة المتعلق نشاطها بالاقتصاد والاستثمار فى العالم .

وبعد :

فهذه بعض صفحات من تاريخ الصناعة المصرية ما بين الأمس واليوم استهدفنا منها إلقاء الضوء على الجهود الضخمة التى بذلتها حكومات الثورة على مدى ٥٠ عاما وكذلك محاولة للاستفادة من دروس الماضى والحاضر للوصول إلى المستقبل الأفضل وبحيث تنطلق الصناعة لدينا على أسس سليمة ، تقود إلى الرخاء والتقدم الذى يجعلها دائما قادرة على العطاء، ويجعلها كذلك فى صدارة ركب التقدم الاقتصادى ليس فى مصر وحدها، وإنما فى العالم من حولنا



مع تأميم قسم كبير من عناصر الثروة الرأسمالية وتحويلها إلى قطاع عام مملوك للدولة شكل هذا القطاع القاعدة الأساسية لملكية الدولة وهيكلها الاقتصادى فقد أمكن من خلاله تقديم الدعم للطبقات الشعبية من خلال تثبيت أسعار منتجاته، وتوفير الخدمات الأساسية للعمال.ومع دخولنا عصر العولمة والاتجاه العالمى للاقتصاد الحر، والذى انعكس بالضرورة على الاقتصاد المصرى ، وعلى السوق المصرية ، نرى أنفسنا بعد ٤٠ عاما من هذا التأميم نعود مرة أخرى للخصخصة ولملكية رأس المال ، والحقيقة أنه شتان بين هذين الفكرين الرأسمالى والاشتراكى ، ورغم أن كل نظام له محاسنه وسوآته ولكننا كشعب لانستطيع تقييم هذه المحاسن والمساوئ إلا بمعايشتنا لها، ذلك أن الواقع الذى نعيشه هو "ترمومتر" النجاح والفشل، الواقع أن البلاد تعيش منذ سنوات طويلة حالة من الكساد والإخفاق الاقتصادى سواء فى ظل القطاع العام أو بعد اتجاهنا نحو الخصخصة.. وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على ثورة يوليو المجيدة .. التى وضع فيها الشعب البسيط أحلامه، نطرح فيما يلى آراء عدد من المتخصصين فى هذا المجال .

تحقيق : **مروى بدر الدين**

من القطاع العـ

هل حققت الثورة الأحلام البسـ

بداية يؤكد د.رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع أن النظام الاشتراكى يقوم على أسس قوية وتستحق التقدير.

أولا : الملكية العامة تصل إلى حد إلغاء الملكية الخاصة فى جميع صورها.

ثانيا: تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لحماية المستهلكين من استغلال المحتكرين أو لتوجيه موارد المجتمع فى الاتجاهات الصحيحة التى تتفق مع المصلحة العامة .

ثالثا: تحقيق التوازن الاقتصادى عن طريق التخطيط الشامل والتوفيق بين الموارد والاحتياجات.

رابعا: الاعتماد على البرامج الزمنية للتنمية الاقتصادية فى تحقيق التقدم الاقتصادى .

خامسا: عدالة التوزيع وتوفير الخدمات فالاشتراكية لاتؤمن بمساعدة الفقراء والضعفاء عن طريق أعمال البر والإحسان وإنما تعتبر الأخذ بيدهم من المسئوليات الكبرى الملقاه على عاتق الدولة ، فعليه أن تعمل دائبة على القضاء على مشاكل الفقر والجهل والمرض التى تظهر خطورتها بشكل واضح فى المجتمعات المتخلفة، فقد سجل الميثاق الوطنى **حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لاتصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى وإنما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادي"**

ومع الدخول فى عصر الاشتراكية اتسعت أعداد الطبقة العاملة اتساعا نسبيا كبيرا ..



ـام إلى الخصخصة
ـيطة للعمـال؟

وبل وعرفت أيضا تغييرا بنيويا لايستهان به، فقد وفدت إليها أجيال جديدة من شباب مفعمي الحماس .. على الأخص فى الصناعات الجديدة التى خاطبت أحلام التنمية المستقلة مثل صناعة الحديد والصلب والألومنيوم والصناعات الحربية . . وتزايدت نسبة العمالة الفنية على الأخص مع التوسع فى التعليم الثانوى الفنى ، وانتشار مراكز التدريب المهنى التابعة لوزارة الصناعة وتلك التابعة للمصانع ذاتها .

ومع فتح أبواب الترقيات أمام العمال أصبح الطموح فى تقلد المناصب العالية فى القطاع العام غير محدود بأفق.

واختفت كلمة **"عمال"** لتحل محلها كلمة **"عاملين"** التى تشمل الجميع بدءا من عامل حديث التعيين وحتى رئيس مجلس الإدارة.

وبين الطموح الطبيعى إلى تقلد المناصب الإدارية العليا فى القطاع العام .. والطموح المشروع لتعليم الأولاد- مع مجانية التعليم- كادت الهوية الطبقية أن تضيع . . على الأخص مع مبدأ تحالف قوى الشعب العاملة .. وبدلا من النضال من أجل تحسين الأجور وشروط العمل . . أصبح انتظار الترقية، والجهاد من أجل إثبات الحق فيها وسط تعقد القوانين التى تعاقبت واحدا تلو الآخر.

دعوة لتشكيل مجلس اقتصادي مصرى

ويؤكد محمد فريد زكريا عضو مجلس الشعب "حزب الأحرار" أن ثورة يوليو كانت تأخذ بالمبدأ الشرعى الثورى ، وكانت تعتمد على النظام الشمولى الذى تكون فيه كل أدوات الثروة والسلطة بما فيها الإنتاج بيد نظام الحكم، ولم يعط مساحة للتنافس بين القطاع العام والخاص، ففى مطلع الستينيات قامت الثورة بتأميم معظم أدوات الإنتاج فى عملية التأميم الكبرى ثم أوكلت إدارتها إلى أهل الثقة من منطلق الشرعية الثورية، دون أهل الخبرة، ونتج عن ذلك أن التقييم الإدارى والإنتاجى كان غير دقيق ينظم تبعا للموقف السياسى فكانت معدلات الإنتاج مبالغ فيها نظرا للنظام الشمولى الذى كان يحدد أسعار المنتج بشكل سياسي، مما عرض الشركات لنوع من الخسائر نتيجة فرض سعر محدد أقل من سعر التكلفة ، وقد تراكمت هذه المديونيات للمؤسسات الاقتصادية إلى أن أصبحت أرقاما كبيرة جدا وصلت هذا العام إلى ١٠٠ مليار جنيه ديون للبنوك منذ عهد التأميم حتى الآن، وعندما أرادت الحكومة أن تتخلص من عبء هذه المديونيات بخصخصة هذه الشركات مرة أخرى بعد ٤٠ عاما من التأميم كانت تفتقد للخبرات المطلوبة للتحول من نظام السوق الشمولى إلى نظام السوق الحرة، ومن هنا وقعت بعض الأخطاء استغلت من بعض رجال المال والأعمال ، وتم طرح أسهم هذه الشركات فى البورصة، واستحدثت أساليب تلاعب غير مشروعة فانهارت أسعار أسهم الشركات فى البورصة، وتعثرت الحكومة فى طرح أسهم شركات جديدة وخصخصتها نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار الأسهم.

المهم هو أن الحكومة غير قادرة الآن على مباشرة عملية الخصخصة بسبب قلة السيولة والكساد التجارى نتيجة قيام الحكومة السابقة على هذه الحكومة مباشرة باستثمارات كبيرة فى مشروعات طويلة المدى مما استنزف الاقتصاد المصرى وأجبرها على تخفيض القيمة الشرائية للجنيه المصرى بنسبة ٣٥٪ .

ومن ثم فإننى أقترح تشكيل مجلس للاقتصاد الوطني المصرى يكون أعضاؤه من المجموعة الاقتصادية ورؤساء الأحزاب المعارضة، ورؤساء اللجان النوعية الاقتصادية، وعدد من أساتذة

الجامعة لطرح السلبيات والإيجابيات، ووضع حلول جديدة لمشاكلنا الاقتصادية فى حضور رجال الأعمال الجادين لدفع عملية الخصخصة والتخلص من أعباء المديونيات التى على كاهل المؤسسات الاقتصادية والتى تصل أعباؤها السنوية إلى ١٠ مليارات جنيه مصرى تمثل عبئاً ثقيلا على ميزانية الدولة .

وهذا الموضوع دقيق ولا يحتاج إلى أى تأخير، فيجب إيجاد حلول جذرية الآن للتغلب على هذا الخلل فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى للدولة.

الاتجاه للعولمة وانعكاساتها السلبية

ويضيف عبد الحافظ الصاوى باحث اقتصادى بمنتدى البحوث الاقتصادية، أن الانتقال من النظام العام إلى الخاص ، والخاص إلى العام ليس هو المهم ، ولكن العبرة بالمصلحة الاقتصادية للبلاد ، ولاشك أن الاتجاه إلى العولمة وحرية السوق جعل النظام القديم لايناسب ظروفنا، ولكن الواقع مشاكل القطاع العام لم يحلها القطاع الخاص ولا الخصخصة، فإذا كانت هناك مديونية كبيرة للقطاع العام فإن للقطاع الخاص مديونية كبيرة، وإذا كان هناك احتكار للقطاع العام فإنه يوجد الآن احتكار من قبل القطاع الخاص، الفساد الذى كان موجودا بالقطاع العام موجود الآن بالقطاع الخاص ، وسوء الإدارة فى القطاع العام هو نفسه سوء الإدارة الآن فى القطاع الخاص ، ولكن القطاع العام على الأقل كان فى السنوات الأولى أفضل ، كما أن العامل الآن فى القطاع الخاص لايشعر بالأمان مثل القطاع العام، كما أن القطاع الخاص لا يقوم بعملية تدريب كافية للعمال ولا يرصد لها ميزانية مثلما كان يعمل القطاع العام.. فالقطاع الخاص ظل إلى عام ١٩٩٥ يعتمد على العمالة التى أنفق القطاع العام الكثير من الأموال فى تدريبها.

ونقطة هامة لايجب أن نغفلها وهى المناخ العام الصانع للتنمية، فالقطاع الخاص يجب أن يكون له دور ورؤية خاصة فى موضوع التنمية، ولكن الحقيقة الآن أن رؤية القطاع الخاص لعملية التنمية الآن غير واضحة وعشوائية بسبب سرعة تغير النشاط الاقتصادى بدءا بالمدن الصناعية ثم النشاط العقارى والاقتصادى وغيرها، بينما فى الماضى كانت هناك خطة وبيانات اقتصادية محددة، والتغيير السريع فى النشاط الاقتصادى كان له دور كبير فى العجز التجارى الذى وصل إلى ١٢ مليار دولار ، وهذا لا يعنى فشل القطاع الخاص ، ولكن المهم هو تهيئة الظروف المناسبة له لكى يحقق دوره فى التنمية، وهذا يعنى ضرورة وجود إطار مؤسسى واضح ينظم العلاقة بين القائمين على النشاط الاقتصادى ، والقضاء على الفساد بشكل كبير وليس حالات فردية.

كما يجب وجود علاقة واضحة بين صاحب العمل والعامل فى القطاع الخاص الذى كثيرا ما يتعرض لظلم كبير فى ظروف العمل أو الأجر المناسب.

رأسمالية ماقبل الثورة

واستطرد سيادته قائلا: وأحب أن أشير هنا إلى نقطة هامة ، وهى أن رأسمالية ماقبل الثورة كانت وطنية اعتمدت على مدخرات مؤسسات اقتصادية مصرية تخدم المجتمع المصري، فعلى سبيل المثال بنك مصر استطاع أن يقوم بتمويل العديد من المشروعات الاقتصادية خاصة فى قطاع الغزل والنسيج فى مرحلة ماقبل الثورة، أما الرأسمالية الموجودة الآن فلا نستطيع أن نقول إنها رأسمالية وطنية ، فهى لم تقم بنكا إنمائياً واحداً ولكن معظمها أنشطة تجارية سريعة الربح، وهذا يعنى أن هناك فرقا كبيرا بين رأسمالية ماقبل الثورة والرأسمالية الآن.

الإسراف أساس الفساد

وصول أسباب فساد القطاع العام يشير د.غريب ناصر أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس أن أهم أسباب انهيار القطاع العام هو الإسراف والذى يعد شكلا من أشكال الانحراف ، فالمصاريف الإدارية فى القطاع العام كانت أعلى بكثير من القطاع الخاص، حيث إن القطاع العام التزم بتوظيف مزيد من الأيدى العاملة التى كان فى غنى عنها ودون النظر إلى مستوياتهم الفنية، وهذا يعتبر أحد أشكال الإسراف، كما كان هناك إسراف فى شراء الكماليات كالسجاجيد والمكاتب وأجهزة التكييف وغيرها ، وهناك أيضا إسراف فى مستلزمات الإنتاج دون مبرر ، والإسراف فى منح المرتبات والمنح والتوسع فى الميزات النقدية والعينية دون النظر لحالة المشروع نفسه وإمكانياته وربحيته، إلى جانب الإسراف فى إنشاء مشاريع بغير أن تنال حقها من الدراسة والتجريب ، والتوقف فى منتصف الطريق بالنسبة لمشاريع أخرى أو بالنسبة لنفس المشاريع التى اتضح أنها قامت على غيرأساس سليم، وقد أدى هذا الإسراف إلى حرمان كثير من المشاريع من المال اللازم وهى أشد ماتكون حاجة إليه، وإشاعة جو من الاستهتار بالمال العام بين العمال والأجهزة المختلفة، مما أدى إلى فقدان الجماهير الثقة بما يقدمه من سلع وخدمات.

والإسراف وحده لم يكن أساس المشكلة ولكن وقفت بجانبه مجموعة من الأسباب الأخرى منها:

القوانين الغربالية: أى المليئة بالثغرات، وهى تلك القوانين التى تحكم العلاقة بين المؤسسات وشركات القطاع العام .. وبين الإدارة والعاملين فى داخل الشركات نفسها.

القيادات الإدارية: لم تعط كل ولائها للشعب . . ومن ثم لم تستطع أن تضع كل آماله وأحلامه موضع التنفيذ .. بل سار بعضها أحيانا فى الطريق المضاد.

الاتجاه للخصخصة!!

ويعد هذه المشكلات التى واجهت القطاع العام هرولت الدولة نحو الخصخصة وحول جدوى هذه العملية يحدثنا د.محسن خضير الخبير المصرفى قائلا: لقد أصبحت جدوى إصلاح المشروعات العامة وإدارتها بواسطة الدولة موضع تساؤل وشك بعد النتائج الضعيفة التى حققتها خطط الإصلاح والتطوير وإدخال ممارسات القطاع الخاص وأساليبه فى إدارتها ، ولقد اتخذت بعض الدول العربية إجراءات تحويل مشروعات عامة إلى القطاع الخاص كجزء من سياسات إصلاح اقتصادى تشمل تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص وتخفيف أعباء تملك الدولة وإدارتها لمشروعات اقتصادية.

ولقد أثارت سياسة تخلى الدولة عن تملك وإدارة مشروعات اقتصادية -وهو مايعرف بسياسة الخصخصة- جدلا واسعا وصل حد الاحتجاج والاعتراض أحيانا إلا أن الاتجاه العالمى والتجارب الناجحة لبعض المشروعات المخصخصة خلق تيارا قويا لم يعد هناك جدوى من مقاومته أو الوقوف ضده وأصبح من الأجدى البحث فى كيفية الاستفادة من التجارب الناجحة فى هذا المجال.

وقد قامت الدولة حتى الآن بخصخصة ٢٠٪ من القطاع العام ، كما حرصت الدولة على التعامل بحذر مع بعض القطاعات فى الخصخصة مثل قطاع الدواء وقطاع المطاحن وقطاع نقل الركاب والنتائج تظهر أن الشركات التى تمت خصخصتها حققت نجاحا بنسبة ٨٠٪ عما كانت فى يد الدولة .

العمال بعد الخصخصة

وحول أثر الخصخصة والأوضاع الجديدة على العمالة المصرية يشير د.جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أن التغير الذى شهدته بنية الطبقة العاملة لم يقتصر فقط على خروج عمال قدامى وانضمام عمال جدد وتغيير الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة . . وإنما هناك أيضا الوزن النسبى المتزايد لعدد العاطلين ضمن إجمالى قوة العمل(والذين تبلغ نسبتهم ١١.٣مليون نسمة طبقا لتقرير البنك الدولى وللتنمية عام ٢٠٠٠، و٨.٣مليون نسمة طبقا لتقديرات الحكومة، فضلا عن تقديرات أخرى متباينة، وغنى عن الذكر أن أوضاع

الطبقة العاملة الآن أضعف فى موقفها التفاوضى على الأخص عندما يقف الطرف الآخر رجال الأعمال لا يرى الكثيرون منهم فى الحقوق العمالية أكثر من معوقات بيروقراطية لامبرر لها . . كما أنه غنى عن الذكر أيضا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود مثل هذا العدد من المتعطلين المبعدين عن شبكة الضمان الاجتماعى التى لاسبيل للاحتماء بها لغير العاملين.

وفى ظل الأوضاع الراهنة يصعب التنبؤ بانخفاض هذه النسبة على أى نحو-بل على العكس- تؤدى السياسات المتبعة إلى تفاقمها .

. وذلك على النحو الآتي:

– تقلص عدد العاملين فى وحدات قطاع الأعمال العام "القطاع العام سابقا" من مليون ومائتى ألف عامل فى الثمانينيات إلى ٤٢٣٦٠٨ حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ وهو التقليص الذى جرى تحت تأثير جملة السياسات الطاردة لهؤلاء العمال بدءا من مشاريع المعاش المبكر وانتهاء باستخدام التعسف الإدارى لتشديد شروط العمل.

– يؤدى نظام المعاش المبكر إلى التزايد المطرد فى أعداد المتعطلين . . حيث كثيرا ما يشمل هذا النظام خروج عمال فى سن الأربعين والخامسة والأربعين، وغنى عن الذكر أن هؤلاء يحاولون بعد خروجهم البحث عن فرص عمل جديدة ، وبالتالى تزداد المنافسة على فرص العمل المتاحة.

–الطريقة التى يتم بها الاستثمار، ونوعية المشروعات التى يتم فيها الاستثمار لاتساعد على أى نحو على مواجهة مشكلة البطالة بل على العكس تفاقمها .. **حيث يبتعد رجال الأعمال المصريين عن الاستثمار فى الصناعات كثيفة العمالة .**

كما أن الكثيرين منهم قد يلجأون إلى تصفية مشروعاتهم ، وتغيير نشاطهم تاركين عمالهم مجهولى المصير بعد انتهاء فترة التمتع بالإعفاء الضريبي، أو استنفاد إمكانيات الحصول على ائتمان . . ومن الأمثلة الراهنة فى هذا الشأن عمال الشركة المتحدة للكيماويات بمدينة العاشر من رمضان الذين اضطروا للاعتصام بمصنعهم قرابة العام بسبب عدم تقاضيهم لأجورهم من سبتمبر ١٩٩٩.

–وبرغم الحديث عن تشجيع الصناعات إلا أن السياسات المتبعة فى هذا المجال لاتتيح الفرصة أمام نمو هذه الصناعات . . فالقروض التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية أقل كثيرا من أن تفى بأغراض تأسيس مشروع صغير .. وكثيرا ما ينتهى الأمر إلى عجز المقترض عن الوفاء بديونه مما يفاقم مشكلته.

الشباب بين التشغيل والبطالة

الشباب هو عصب الطاقة المحركة ، فى أى مجتمع ، وبدون توظيف طاقة الشباب فى العمل ، تضعف قوة المجتمع وتضطرب حياة الأسرة، بفعل بطالة أبنائها من الشباب .. وقد حرصت الحكومات المصرية منذ بداية ثورة يوليو، على تشغيل الشباب، وتوفير فرص عمل مناسبة لهم ، للاستفادة من طاقاتهم فى دفع عجلة التنمية فى مسيرة المجتمع.. وقد شهدت الخمسون عاما الماضية، فترات انتعشت فيها حركة السوق، واختفت البطالة خلالها نهائيا، وفترات أخرى ارتفع فيها عدد العاملين.. ففى عام ١٩٦٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى "عيد العمال" أنه مع بداية الثورة بلغ حجم الاستثمار ١٥٠٠مليون جنيه، مما تسبب فى زيادة عدد العمالة المصرية من ٤,٥مليون عامل إلى ٧,٥مليون و٣٠٠ألف ، بجملة أجور قدرها ٣٥٠مليون جنيه.. وفى بيان صادر عن لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عام ٢٠٠٢ يشير إلى أن عدد العاملين بالقطاع الحكومى والخدمى ، بلغ خمسة ملايين موظف بأجور قدرها ٥١٩٩ مليون جنيه ، وبلغ عدد العاملين بالقطاع الخاص حوالى عشرة ملايين عامل بأجور قيمتها ٦٢٧٩مليون جنيه، ومابين الفترتين على مدى خمسين عاما مضت . . مازلنا نعيش قضية التشغيل فى مصر ، وهو التعبير المخفف لقضية البطالة!.. وبالرغم من الجهود الجادة المبذولة من قبل الدولة فإن القضية، ماتزال تطل برأسها على بساط البحث بين الحين والآخر.

تحقيق: **انتصار سليمان**

د.علا سليمان الحكيم مستشار بالمعهد القومى للتخطيط تحدثنا عن مراحل تفاقم مشكلة البطالة فى مصر فتقول:

تأثرت حركة تشغيل الشباب بالظروف السياسية والاقتصادية لمصر، والعالم الخارجي، فمنذ قيام ثورة يوليو ، وحكومة الثورة حريصة على تحقيق أهدافها ، من بينها تشغيل الشباب ، ونحن حين نعود بالذاكرة إلى بداية الخطة الخمسية الأولى من عام١٩٦٠ -١٩٦٥ نجد أن البطالة اختفت تماما، وكان هناك استقرار نسبى فى سوق العمل، نظرا لتحمل الدولة عبء القيام بالمشروعات الكبيرة، التى امتصت القوة العاملة، مثل مشروعات التصنيع الحربي، والسد العالي، وتعمير الصحراء، كما نجد أنه نظرا لظروف الحرب استطاع الجيش أن يستوعب جزءا كبيرا من الشباب، سواء منهم المجندين أو العاملين بمشروعاته ، وفى عام ١٩٦٢ تحملت الدولة مسئولية تشغيل الخريجين حيث قامت بتعيين كل المتعلمين، وأوجدت لهم فرص عمل فى المشروعات التى قامت بتأميمها.

وفى عام ١٩٦٧ وبعد وقوع نكسة يونيو، انتشرت البطالة إلى حد ما، خاصة البطالة المقنعة، فبدأت الحكومة تعانى من زيادة عدد العاملين لديها نظرا لعدم وجود عمل حقيقى مناسب لامكاناتهم وتخصصاتهم.

وفى عام ١٩٧٣ وبعد انتصارنا فى حرب أكتوبر .. ارتفع سعر البترول . . وبدأت هجرة العمالة المصرية للدول العربية ، لكنها كانت هجرة غير منظمة، حيث تم جذب كل الكفاءات ، والعمالة الماهرة، فى الصناعة، والزراعة، فظهرت البطالة فى مصر ، ولكن بشكل مختلف ، يتمثل فى عجز أعداد العمالة الماهرة فى بعض المهن والتخصصات.

وفى عام ١٩٨٤ توقفت الدولة عن تعيين الخريجين، وبدأت بطالة المتعلمين، ولم تستطع الدولة إيجاد فرص عمل كافية لهم، حتى بلغت ٩٪ حسب المصادر الرسمية من حجم قوة العمل، أى ١,٦مليون شاب حسب إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وتؤكد د.علا الحكيم أن من الظواهر

الخطيرة فى موضوع البطالة :

-أن ٩٠٪ من حجم البطالة من الشباب سن ١٥:٣٠سنة وهى الفئة المنتجة، التى يعتمد عليها المجتمع القوي.

-كما أنه قديما كان ارتفاع أعداد المتعطلين فى المدينة أكثر من القرية، ولكن إحصاءات عام ٢٠٠١ أكدت انتشار البطالة فى الريف وبنسب كبيرة!.

فعلى مستوى المحافظات ، بلغت أعلى نسب للشباب المتعطل فى الغربية ، وكفر الشيخ، والدقهلية، وأسوان.

كما أن ٥١٪ من أعداد المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة.

أزمة أرقام

ويقول أ.د. إبراهيم العيسوى مستشار بمعهد القومى للتخطيط: أن البطالة ليست مشكلة طارئة ظهرت فجأة فى المجتمع المصرى ، وإنما هى مشكلة قديمة بدأت ببطالة الآميين ، ثم البطالة المقنعة، ثم بطالة الخريجين ، وهكذا تراكمت المشكلة حتى بلغت ذروتها فى الوقت الحالي.

والبطالة لها مفاهيم كثيرة ، أكثرها شيوعا ، المفهوم الذى يدركه غالبية المجتمع المصرى والريف بالأخص ، وهى ضرورة توفير فرص عمل كافية تحقق للشباب دخلا مجزيا ، يساعده على تكوين مستقبله، وتحقيق احتياجاته النفسية والمادية، وهى بالنسبة للدولة تعنى تطوير القدرات والطاقات البشرية للشباب واستغلالها أفضل استغلال.

ويزيد من حجم المشكلة ، حالة الركود الذى يتعرض لها الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات ، وذلك أدى إلى ضعف القدرة التصديرية، وارتفاع مستوى اعتمادية الاقتصاد المصرى على الخارج، كما أدت التعديلات الهيكلية التى انطوى عليها برنامج الخصخصة إلى مزيد من الركود، بسبب تراجع الدور الاستثمارى للدولة، وعدم قدرة القطاع الخاص والخصخصة ، على تعويض دور الدولة، وفتح مجالات جديدة للتغشيل.

ويشير د.إبراهيم العيسوى إلى موضوع هام ، وهو تضارب أرقام البطالة فى مصر .. فهو يقول: ليس من المنطقى أن يعالج متخذ القرار مشكلة البطالة دون أن يكون هناك درجة معقولة من الوضوح حول الحجم الحقيقى لهذه المشكلة، فمازالت تقديرات عدد المتعطلين متباينة، ففى تقرير رئيس الوزراء لطالب العمل سنويا هناك **٦٣٣ ألف متخرج** من المدارس المتوسطة **و١٦٣ألف متخرج** من الجامعات **و٢٤٤ متسربا من التعليم** أى **٨٣٢ ألف اجمالى** عدد الداخلين الجدد لسوق العمل ، بالإضافة إلى **١٥٠ألف شاب** من رصيد المتعطلين سابقا.

أى مطلوب من الدولة **٩٨٢ ألف وظيفة** سنوية وبالتالى تصبح البطالة فى مصر **٨,٨٪** حسب تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وبينما تشير بعض الجهات غير الرسمية إلى أن نسبة البطالة تتراوح من ١١,٧٪ إلى ٢٣,٧٪.

وعن وسيلة الخروج من هذه الأزمة ، يقول د.إبراهيم العيسوي:

بداية لابد أن نعترف أن المشكلة خطيرة ويلزمها علاج يسير فى اتجاهات عديدة، منها تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الطلب على العمل ، ويتمثل ذلك فى تعديل نظم حوافز الاستثمار، بحيث تسهم بدرجة محسوسة فى زيادة التشغيل، ووضع سياسات مالية وتقديرية ومصيرية تؤمن الاستقرار الاقتصادي، وتعمل على تنمية الادخار، كذلك خلق فرص عمل بعمل برامج نهوض بالمشروعات الصغيرة، وبرامج إصلاح للمشروعات القائمة، وبرامج لمشروعات إنتاجية جديدة ، وتطوير القطاع غير النظامي، ليستوعب أعدادا كبيرة من الشباب ، أيضا تحسين نوعية العمالة لزيادة قابليتها للتشغيل بعمل برامج التدريب، وإعادة تأهيل الخريجين، وإقامة معاهد للتدريب التكنولوجى المتقدم، وتدريب المدربين أنفسهم ليزدادوا خبرة وتقنية عالية ، **بالإضافة إلى الحد من تدفق الوافدين الجدد لسوق العمل مؤقتا فى تخصصات معينة .**

أين استثمارات الدولة؟

تقول د.سميحة فوزى أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إن البطالة قضية متعددة الوجوه، ومتشابكة الأبعاد ، وهى ظاهرة بدأت فى مصر من منتصف السبعينيات، واتخذت فى الفترة منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات شكل البطالة السافرة، وإن كانت بمعدلات متواضعة لاتثير القلق، وتلى ذلك مرحلة منتصف الثمانينيات، ومازالت مشكلة البطالة تتزايد تدريجيا، حتى بلغت معدلات مرتفعة فى نهاية التسعينيات، وإن كانت البيانات الحكومية لاتعكس الحقيقة ، وقد ساهم نمط الاستثمار السائد فى مصر فى زيادة معدلات البطالة، من حيث نمط توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية، ونمط الاستثمار من منظور الفن الإنتاجى المستخدم ونمط الاستثمار من حيث توجيهه إلى السوق المحلية أو التصدير.

وأخيرا نمط الاستثمار من حيث اختيار الوحدة الانتاجية .

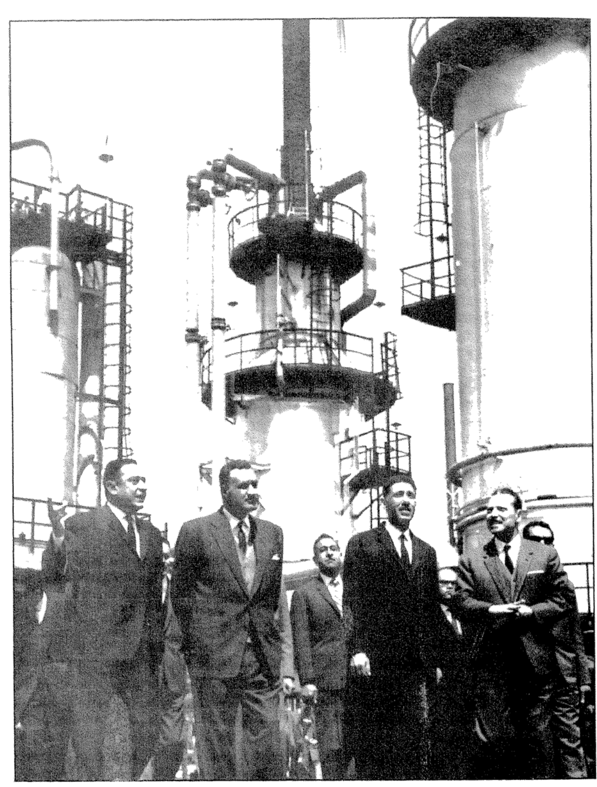
وتؤكد د.سميحة فوزى أن نمط الاستثمار السائد فى مصر ساهم فى الحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب أعداد متزايدة من المشتغلين، فهناك اتجاه لتركيز الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية التى تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة، أو التى تنخفض فيها مرونة التشغيل لمنتج، مثل قطاع الصناعة والتعدين ، وقطاع الخدمات الاجتماعية، بينما يلاحظ أن الأنشطة التى تتميز بارتفاع مرونة التشغيل هى قطاعات التشييد والتجارة والمال، ومن العوامل المؤثرة كذلك انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة للصناعات الصغيرة، على الرغم من أهمية الدور الذى تلعبه فى استيعاب العمالة، فبينما كانت الصناعات الصغيرة مسئولة عن تشغيل أكثر من نصف العمالة بالقطاع الصناعي، إلا أن نصيبها من الاستثمارات، لايتعدى١٢٪ من حجم التشغيل المطلوب.

كما توضح الدراسات أن المشروعات التى شارك فيها الاستثمار الأجنبي، ساهمت فى إيجاد فرص عمل تقدر بـ٦٣٪ من فرص العمل الجديدة فى المناطق الصناعية الجديدة، وذلك لرخص أجور العمالة المصرية بالمقارنة بالعمالة الأجنبية.

مشكلة اقتصادية

يقول المهندس صلاح شحاته رئيس قطاع تطوير النظم بمجلس الوزراء:

يُنظر إلي المشكلة البطالة فى مصر، على أنها مشكلة اجتماعية لها آثارها الخطيرة على المجتمع، ولكن أساس المشكلة فى الحقيقة، يكمن فى كونها مشكلة اقتصادية، نتيجة الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها مصر والعالم كله، فإذا افترضنا أن الوضع الاقتصادى فى ظروف أفضل لشهد السوق ازدهارا وانتعاشا فى الاستثمار، وزيادة فى الإنتاج، وفرص العمل ، وأصبح هناك اقبال على تشغيل الأيدى العاملة والتنافس عليها ، ولكن مايحدث غير ذلك، نتيجة لمشاكل المنافسة الضارية التى بدأت تشهدها مصر فى الآونة الأخيرة ، فازداد عدد العاطلين بسبب غلق الكثير من المصانع ، ولم تعد البطالة بطالة خريجين وحدهم ، وإنما هناك البطالة للفنيين والإداريين الذين خرجوا من العمل بسبب المعاش المبكر، رغم أنهم فى قمة نشاطهم وخبراتهم، كل هؤلاء فى ظروف اقتصادية صعبة، فإذا افترضنا قيام أحدهم بمشروع خاص بعد حصوله على قرض من إحدى الجهات المانحة نجد أن المشروع يتعثر بسبب قلة التوزيع، وارتفاع أسعار الخامات وعدم قدرة المنتج على منافسة مثيله الأجنبي.



مع بداية الثورة بلغ حجم الاستثمار ١٥٠٠ مليون جنيه فزاد عدد العمالة المصرية إلي ٧,٥ مليون بجملة أجور قدرها ٣٥٠ مليون جنيه

ويؤكد م.صلاح شحاته أن حل مشكلة البطالة هو فى تحسن الأوضاع الاقتصادية ، وتقدم عجلة السوق للأمام ، ذلك أن المصنع الواحد يعمل به مئات العمال، ومن خلال إنتاجهم يعمل مئات التجار، وهكذا تسير عجلة التنمية، وهذا لايعنى أن نقف سلبيين منتظرين انتهاء الأزمة الاقتصادية من تلقاء نفسها ، ولكن يجب أن نسعى لحلها ،وألا نحمل الدولة كل المسئولية، يجب أن نتعاون معها ، فالدولة فرد ومجتمع يعانى من مشكلة البطالة وآثارها.

دور الدولة

وعن دور الدولة ممثلة فى وزارة القوى العاملة والهجرة فى تشغيل الشباب يقول أمين عثمان مدير عام الاستخدام بالوزارة:

فى الفترة السابقة تولت الدولة مسئولية تعيين الشباب عن طريق وزارة القوى العاملة التى أنشئت عام ١٩٦٥ واستمرت فى تعيين الخريجين بنظام العقد حتى دفعة **٩٣ مؤهلات متوسطة ، ودفعة ٨٤مؤهلات عليا .**

كما تم تعيين بعض خريجى **٨٤ مؤهلات متوسطة ، وخريجى ٨٥ مؤهلات عليا** طبقا للاحتياجات بما يعادل ١٠٪ من عدد الدفعة.

ثم انتقل التعيين **لوزارة التنمية الإدارية** حيث تقوم بالتعيين على الدرجات الشاغرة فقط بالحكومة، **فتم تعيين ١٧٠ألف شاب** من جميع التخصصات، والمؤهلات ، وقد اقتصر دور وزارة القوى العاملة والهجرة اليوم على التعيين بالقطاع الخاص الاستثمارى عن طريق نشرة يتم اصدارها شهريا ، منشور بها فرص العمل

الموجودة بالقطاعين الخاص والاستثمارى على أن يتولى طالبى العمل التوجه إلى المنشأة، ويتقدم للوظيفة بدون تدخل من الوزارة، وتتولى المنشأة اختيار أصلح الكفاءات للتعيين بها ، من خلال الطلبات المقدمة لها ، وقد صدرت **"النشرة القومية للتوظيف"** فى سبتمبر ٩٨ ومازالت تصدر حتى الآن ، وعرض بها أكثر من ٥٠٠ألف وظيفة ، عُين بها حوالى ١٧٥ألف بنسبة تشغيل ٣٧٪.

ويستكمل **أمين عثمان** حديثه قائلا:

تقوم الدولة بالتغلب على مشكلة البطالة من خلال خمسة برامج رئيسية متمثلة فى برنامج "تشغيل حكومي" وتتولاه **وزارة التنمية الإدارية** ، وبرنامج **"تشغيل بالقطاع الخاص الاستثماري"** وتتولاه **وزارة القوى العاملة** ، وبرنامج **"تشغيل التنمية المحلية للنهوض بالريف والخدمات المقدمة له"** وتتولاه **وزارة التنمية المحلية** وبرنامج **"الصندوق الاجتماعي" المتمثل فى تقديم القروض للشباب**، وأخيرا برنامج**"استصلاح الأراضي"** وتتولاه وزارة الزراعة.

ومن المتوقع أن توفر هذه البرامج **٢٥٠ألف فرصة عمل سنويا** ، وذلك للحد من مشكلة البطالة ، حيث إنها مشكلة دائمة ومستمرة كأى مشكلة اجتماعية، كالإسكان ، وتحسين الخدمات ، غير أن الدولة لاتوفر جهدا من خلال أجهزتها المختلفة من خلال سد الفجوة بين العرض أى الفرص الموجودة بالسوق ، والطلب أى مايطلبه الشباب من عمل، وتنشيط سوق العمل ، وخلق فرص عمل جديدة .

ويقول أمين عثمان: يجب أن نشير إلى أن عدد العاطلين ليس بالحجم المبالغ فيه ، لأن هناك عددا كبيرا من الشباب يعمل بالقطاع الخاص ، ولكنه يعتبر نفسه عاطلا لأنه لايعمل بالقطاع الحكومى ، حيث إن مفهوم العمل فى كل دول العالم ، هو العمل الذى يتقاضى العامل عليه أجراً مقابل مجهود يبذله بصرف النظر عن نوعية العمل، وارتباطه بالشهادة وتخصص الخريج -

ولاننكر أن بعض الشباب بدأ مفهومه للعمل يتغير ، وأصبح يتوام مع الفكر الجديد والمتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولكن البعض الآخر مازال عقله متوقفا منذ عشرين عاما مضت!!.

زيارة على الطبيعة لـ..

قرية إصلاح

سوف تظل العدالة الاجتماعية تاجا على رأس الثورة وأحد الشواهد البارزة لهذه الفترة فلم تعد مصر حكرا على الأسرة الحاكمة أو الباشوات والإقطاعيين ، وإنما أصبحت ملكا لكل المصريين .. العامل .. والفلاح .. والموظف البسيط .. والصغير .. الكل فى مركب واحد يتعامل بندية واحترام ، نجحت الثورة فى فتح الباب واسعا أمام جميع الطبقات فى التعليم والوظائف المدنية والعسكرية ، ولم تعد الوساطة شرطا للترقى أو حتى إيجاد فرصة عمل ، وتحرر الفلاح من قيد النزول من فوق ظهر حماره أمام كبار العمد وشيوخ الخفر ، انتهى عهد الذل والسخرة والرق وتمت إذابة الفوارق بين الطبقات وأصبحت المساواة بين فئات المجتمع حقيقة واقعة لاتقبل المساومة بعد أن تحرر الفلاح من ربقة الإقطاع والعامل من ربقة الرأسمالية المستغلة ، وظهرت قوانين الإصلاح الزراعى والقوانين العمالية لتتحول المكاسب الاجتماعية الهائلة إلى حقيقة دائمة لاتقبل الشك ، فى تلك الفترة سرت روح متوثبة بين العمال والفلاحين فى أماكن عملهم ، وظهر عبد الناصر معهم يشاركهم طموحاتهم وأمانيهم الجامحة فى الحرية والاستقلال وتحويل مصر إلى دولة عصرية حديثة ، وهكذا استمرت مسيرة التطوير والتحديث والتنمية خلال فترة الرئيس السادات وتحت مظلة ورعاية الرئيس محمد حسنى مبارك وبعد خمسين عاما من قيام الثورة كان لنا هذا اللقاء مع فلاحى الإصلاح الزراعى ليتحدثوا عن ذكرياتهم من خلال ذاكرة الثورة.. وقد اتجهت " العمل " لأحد المواقع أو القرى التى شهدت تحولات مهمة ، بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى ، واستفاد أهلها من هذا القانون .

تحقيق :**هويدا غنيم**

فى البداية كان اللقاء الأول مع الحاج يحيى هارون الذى يبلغ من العمر ٩٠ عاما حيث قال :

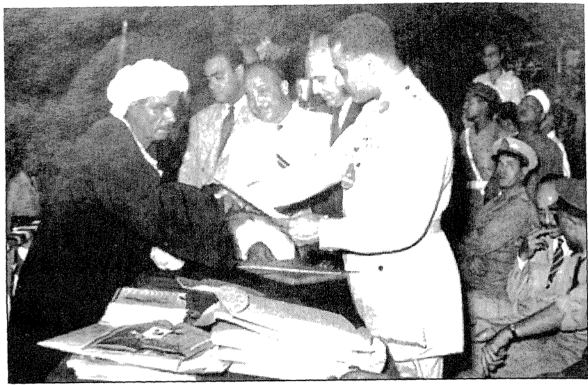
لقد تناول القانون الأصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ شقين ، الشق الأول يتعلق بتوزيع الأراضى على الفلاحين " المعدمين : والثانى يتعلق بتنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر فيما بعد فكانت هناك عائلات فى منطقتنا تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى " الأقطاعيون " وقد تبلغ بعض مساحات الأراضى التى يمتلكونها حوالى ١٠٠٠ فدان أو مايزيد عنها والفلاحون الفقراء يكدحون ويعملون فى الأرض ولم يجنوا من ثمار كدهم غير لقمة مملوءة بالذل والاستعباد وكنا نعامل معاملة " الرق " إلى أن جاءت الثورة وحررتنا من هذا الاستعباد وأشرق ضياء الكرامة والعزة والعدل وحققت لنا العدل الاجتماعى، وفى هذا الوقت صدر قرار جمهورى من الرئيس جمال عبد الناصر بأن يضع الإصلاح الزراعى يده على أراضى الإقطاعيين الزائدة عن الحد وبعد أن يترك لهم ملكية مائتى فدان فى البداية ثم وصلت إلى مائة فدان بعد ذلك ويقوم بتوزيع الباقى على الفلاحين المعدمين .

واستطرد الحاج يحيى هارون قائلا : أنا كنت أحد هؤلاء الفلاحين الفقراء الذين تمتعوا بمزايا الإصلاح وامتلكت فدانين وقمت بزراعتهما أنا وأبنائى واستطعت بفضل الله وبالعمل الدائم أن يصل هذان الفدانان الآن إلى ٥ أفدنة إننى حينما تملكت الأرض شعرت أننى حر أعمل لذاتى ولأبنائى وأشقى ليل نهار وأحصد المحصول وأدخر جزءا كبيرا من الإيراد حتى تمكنت من شراء ثلاثة أفدنه أخرى وأصبح مجموع ما أمتلكه ٥ أفدنه أعيش منها أنا وأبنائى وأحفادى عيشة طيبة ولله الحمد .

تحديد العلاقة

وكان اللقاء الثانى مع عائلة المرحوم عبد المجيد عبد الشافى حيث حدثنا ابنه أمين عبد المجيد عبد الشافى والذى يبلغ من العمر ٦٠ عاما حيث قال :

لقد استفاد والدى رحمه الله من قانون الإصلاح الزراعى وكان عقد الإيجار بين المالك والمستأجر غير محدد المدة وكانت الجمعية التعاونية الزراعية تأخذ صورة من هذا العقد وتضمن للمستأجر ضمان استمرار



عبد الناصر يسلم الفلاحين عقود الملكية بعد أن وضع الإصلاح الزراعى يده على أراضى الإقطاعيين

التعاقد فى تأجير هذه الأرض مادام المزارع مواظبا على دفع القيمة الإيجارية فى الميعاد السنوى المحدد بانتظام للمالك صاحب الأرض ، وكان هذا القانون محددا للقيمة الإيجارية حيث جعلها تساوى ٧ أمثال القيمة الضريبية فأصبحت ذات تسعيرة محددة تضمن للفلاح العيش فى آمان واستقرار بعيدا عن القلق خوفا من أن يخرجه المالك من الأرض ويستبدله بمستأجر آخر لأنه كان بمقدوره هذا فقد استفاد والدى من تحديد هذه العلاقة التى كانت تحمينا من تقلبات الأسواق وسيطرة المستغلين واستطاع أن يعمل ويلبى احتياجات منزله وأبنائه ويوفر فائضا عن الحاجة وكل ذلك كان بفضل إنجازات الثورة وتحقيقها للأهداف السامية التى جعلت والدى يستطيع تربيتنا ونحن الآن فى مناصب كبيرة .

خلق طبقة جديدة

وتحدثنا مع المهندس الزراعى حماد إبراهيم الضبع الذى يعمل بالشركة القابضة للصناعات الغذائية وابن من أبناء قرية أوسيم حيث حدثنا عن بعض نماذج القرية قائلا :

لانستطيع أن نغفل عن أهم الإنجازات التى أبرزتها الثورة فى خلق طبقة اجتماعية جديدة واعية أنتجت هذه الطبقة من صغار المزارعين الفقراء نجوما من نجوم المجتمع وأصبح هؤلاء الأبناء أعضاء فى البرلمان مثل عائلة " على صالح طايع " الذى داوم على عضوية مجلس الشعب على مدى ثلاث دورات وهم أبناء فلاح فقير من أبناء قريتنا وكذلك الحاج عبد العزيز خليل الذى تم انتخابه لعضوية مجلس الشعب أكثر من مرة وهاهو ابنه الآن خليل عبد العزيز يعمل رئيسا للنقابة الفرعية للنقل البرى بالجيزة.

وكذلك الحاج مندوه البحيرى وهو رجل بلغ حاليا من العمر ٨٠ عاما لقد تقلد منصب أمين الاتحاد الاشتراكى فى أوسيم فى الستينيات والسبعينيات وكان فلاحا فقيرا واستفاد من قوانين الإصلاح الزراعى وهاهو الآن يجنى ثمرة نجاحه بثلاثة أبناء منهم المهندس والطبيب وكل هذا من نتاج ثورة يوليو التى استمر ريحانها يعبق وينمو حتى الآن بعدل وحرية

وجهة نظر أخري

وفى لقاء آخر مع الفلاح الفصيح الحاج مرسى عفيفى أحد أبناء القرية المثقفين قال :

الإصلاح الزراعى من أهم أهداف ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن أهم مهام الإصلاح الزراعى اليوم هو قيادة عمليات التنمية الريفية الشاملة التى تستطيع أن تقود المجتمع إلى كل جديد وحديث فى عالم الزراعة .

لقد كان صدور قانون الإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ واحدا من أهم أهداف ثورة يوليو لتغيير مسار مجتمع " ماقبل الثورة " إلى بداية الطريق نحو تغيير اجتماعى شامل بهدف إعادة توزيع الثروة الزراعية على أسس من العدل بعد أن كانت هذه الثروة تمتلكها قلة صغيرة وأغلبية لاتملك شيئا ، وسارت برامج الإصلاح الزراعى فى مصر تدعمها ثورة يوليو بكل جهدها وقوتها سعيا لتطبيق قاعدة أساسية هى أن من يزرع الأرض أحق بتملكها ، بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عامة وتحسين البنيان الزراعى للنهوض بمستوى المجتمع الريفى بصفة خاصة .

ومضت مسيرة الإصلاح الزراعى ضمن برامج محددة ومعروفة تعيد توزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين " المعدمين " وتعمل على تأمين حيازة الأراضى للمتسأجرين وتنظيم العلاقات بين ملاك الأراضى ومستأجريها ، وتحسين أحوال العمال الزراعيين وتحسين أساليب الإقراض الزراعى وتوفيره بشروط سهلة وميسرة للحائزين ، مع إيجاد تنظيم تعاونى سليم لخدمة الملاك الجدد ، ووضع برامج تسويقية للمحاصيل ، هذا بخلاف أحداث برامج التنمية الريفية الشاملة المتكاملة داخل المجتمعات الزراعية وقد تعرض الإصلاح الزراعى للنقد بعد مرور فترة من تطبيقه وأدى سوء التطبيق أحيانا إلى إساءة العلاقة بين الملاك والمستأجرين ونشوب نزاعات عديدة أثرت على العلاقات الاجتماعية فى الريف وأدت إلى تدهور الإنتاج الزراعى وهجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر وإلى الخارج وانكماش رقعة الأرض الزراعية بالتصحر والتجريف والبناء على الأرض الزراعية .

حملة علي الريف

ويستطرد الحاج مرسى عفيفى قائلا : لقد جاءت فترة أصبح مستأجر الأرض صاحب اليد الطولى يتحكم فى المالك وانفرد بكل خيرات الأرض دون مالكها ، وبالجملة فقد تعرض الريف المصرى إلى حملة ظالمة وتحول من كونه مصدرا للخير والغذاء والإنتاج الوفير إلى مستهلك يزاحم المدينة ويسطو على مافى يدها حتى لقمة الخبز .

نعم أقول ذلك رغم أننى فلاح من أبناء القرية ولكننى أسجل واقعا أعيشه وأحزن له لأن الريف كان واجبا علينا أن نمد يد الإنقاذ له ونعمل على إصلاحه ونعيد إليه دوره المؤثر والفعال فى حياتنا الاقتصادية.

وكان من بين الإصلاحات العميقة التى أعادت

الامور إلى نصابها الصحيح صدور قانون تنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضى الزراعية وماليكها وذلك فى عام ١٩٩٢ واتخاذ إجراءات إصلاحية شاملة ، أدت إلى عودة الروح للقرية المصرية .

وفى تصورنا اليوم وبعد مرور خمسين عاما من قيام الثورة أن الإصلاح الزراعى تقع عليه حاليا مهمة عمليات التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة التى تستطيع أن تقود المجتمع الزراعى إلى كل جديد وحديث ومتطور فى عالم الزراعة ، لأن إمكانياته هائلة فى هذا المجال تبدأ من تنظيم أراضيه داخل دورات زراعية مجتمعة يسهل معها تنفيذ هذه البرامج ، بالإضافة إلى نوعية ملاك الأراضى لأن ظروفهم متقاربة ويجمعهم نظم تعاونى متميز ومنظم ، وخير دليل على ذلك أن أراضى الإصلاح الزراعى تحقق إنتاجا أعلى من غيرها من الأراضى .

ما يؤخذ على الإصلاح

ويتناول الحاج مرسى بعض النقاط التالية التى تؤخذ على الإصلاح الزراعى بأن قوانينه لم تصدر دفعة واحدة ، وأن المشرع المصرى أصدر هذه القوانين على فترات وهناك تعديلات كثيرة حدثت له منذ صدوره عام ١٩٥٢ وحتى القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩ ، وقد ترتب على صدور هذه القوانين العديد من المنازعات والادعاءات بتصرفات الملكية قبل صدور هذه القوانين ، وقد شكلت هذه المنازعات عبئا كبيرا على أجهزة الإصلاح الزراعى وأخرته عن الدخول باتساع فى إحداث عمليات التنمية الشاملة ، هذا بالإضافة إلى القوانين الاستثنائية كالحراسات وغيرها التى عهد إلى الإصلاح الزراعى بتنفيذها وكانت من عوامل الإساءة له ولم يكن للإصلاح ذنب فى هذه الإساءة وسيظل الإصلاح رائدا ونموذجا يحتذى به كل بلدان العالم الثالث .

بنوك القرية

ثم كان لنا لقاء مع الحاج غريب غريب ٨٠ عاما من أهالى أوسيم أيضاحيث قال :

كنت من المجندين فى حرب اليمن وتملكت ثلاثة أفدنة من الإصلاح مكنتنى من أن أعيش عيشة كريمة وأن أرعى أبنائى وأعلمهم واستمتع بإنجازات عبد الناصر والثورة حينما قام بتحقيق مجانية التعليم ، فى المراحل التعليمية المختلفة ، وفتحت الثورة أبواب التعليم على مصراعيها أمام الشعب وواجهت البلاد إقبالا شديدا نحو التعليم لم يشهده تاريخ التعليم فى كثير من بلدان العالم ، وقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٨٠ تضاعف حجم التعليم فى مختلف المراحل حتى أصبح يستوعب أكثر من ٧ ملايين ونصف المليون طالب وطالبة يدرسون فى نحو ١٤٠٠٠ مدرسة و١٢ جامعة وبذلك استطعنا تعليم أبنائنا ونحن الطبقة الفقيرة المحددة الدخل أن نعلم أبناءنا ونعدل من أوضاعنا الاقتصادية وعمل أبنائنا وهم أصحاب الشهادات العليا وذلك بفضل الجهود التى بذلتها الثورة للتقدم والارتقاء.

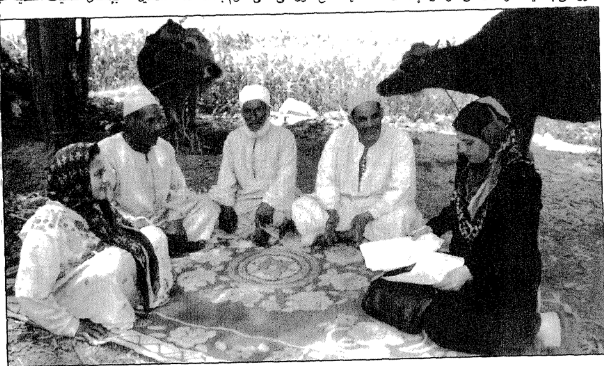
وفى الحديث عن التعليم لابد أن نذكر أن الرئيس حسنى مبارك توسع فى قضية التعليم وجعله المشروع القومى لمصر ، وتوسع فى إقامة المدارس والمعاهد الجديدة على مستوى الجمهورية

ويستطرد الحاج غريب حديثه مشيرا إلى نشأة الجمعيات الزراعية موضحا أن قانون الإصلاح الزراعى قد أنشاء لنا جمعيات الإصلاح الزراعى التى تقوم بمساعدة الفلاحين وإمدادهم بالتقاوى والآلات الزراعية الحديثة وكانت تمدنا هذه الجمعيات بالتمويل اللازم للصرف على المحصول لحين جنى المحصول وبيعه وتسديد قيمة الدين .

وكانت تعمل الجمعيات على تسويق المحاصيل حفاظا علينا من جشع السماسرة الجشعين فكان كل فلاح ملزما أن يبيع المحصول للجمعية ويخصم قيمة الدين من ثمن البيع ، ونحصل على باقى قيمة المحصول دون إرهاق للفلاحين ، ولكن الآن أصبح التمويل من بنوك القرية بدلا من الجمعية وأصبح الفلاح له حرية يبيع المحصول بنفسه .

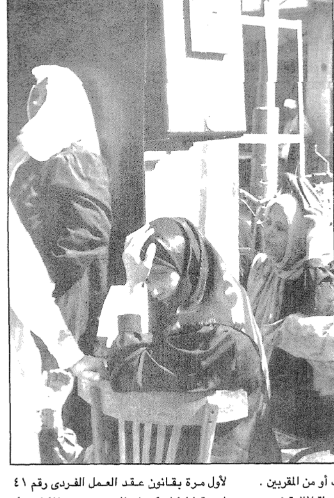
بعض المشاكل

ولكن هناك بعض المشاكل التى يتعرض لها الفلاحون وهى تقلبات الأسواق من حيث أسعار الخامات والمستلزمات وأسعار التقاوى والأسمدة التى نحصل عليها من السوق السوداء حيث ارتفع سعر سماد الوريا من ٢٢ جنيها إلى ٤٠ جنيها وهذا يرجع لبعض القرارات الجديدة الخاصة بتحرير الزراعة ،طبعا نحن نؤمن بكل جديد ومتطور ولكن بعيدا عن التأثير السلبى علينا ، وهناك أيضا ملحوظة على القانون ٩٦ عام ١٩٩٢ فى تحديد مدة الإيجار سنة قابلة للتجديد وترك القيمة الإيجارية للعرض والطلب بين المالك والمستأجر بالتفاهم وفى ختام حديثه أكد لنا الحاج غريب أنه لا يستطيع إغفال كل الميزات التى عادت عليه من الثورة وعلى مدار خمسين عاما بدءا من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السادات ووصولا إلى الرئيس حسنى مبارك راعى الإصلاح والتنمية الذى حمل شعلة التطوير وانطلق يحقق طفرة إصلاحية متقدمة بإدخال التقنيات الحديثة فى الزراعة .



على الطبيعة الزميلة هويدا غنيم تسترجع مع فلاحى الإصلاح الزراعى ذكريات الحياة

التأمينات الاجتماعية وسيلة الثورة فى تطبيق العدالة الاجتماعية



مما لاشك فيه أن اختلال التوازن بين الطبقات وارتفاع نسبة عدد الفقراء وتكدس الثروة القومية فى أيدى محدودة من الأثرياء كان من أهم أسباب قيام الثورة واعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية من أهم الأهداف التى التزمت بتحقيقها لسد الفجوة التى كانت تفصل بين الطبقة العاملة المطحونة والطبقة المالكة الثرية وكان من أهم الوسائل التى اعتمدت عليها الثورة لتحقيق هذا الهدف هو تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .. فمن المعلوم أن هذا النظام يلعب دورا هاما على الصعيد العالمى وهو وسيلة من وسائل تصحيح الأوضاع الاجتماعية والحد من التفاوت بين الطبقات ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التأمينات الاجتماعية لها علاقة وثيقة بالاقتصاد القومى بجانب أنها وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومى على نحو أعدل ، ذلك أنها تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادى .. فكيف استطاعت الثورة إعادة التوازن بين طبقات المجتمع والتخفيف من حدة الفقر والعوز الذى كانت تعانى منه الطبقة العاملة ؟. وهل استطاعت الحكومات السابقة على قيام الثورة إعادة هذا التوازن ؟

■ **برين عبد الرحمن**

جرت عدة محاولات لتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية قبل قيام الثورة ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب اعتراض أصحاب الأعمال نظرا للأعباء التى يتحملونها فى تمويل هذا النظام لصالح العمال ، ذلك أن نظم التأمينات الاجتماعية تحتاج إلى موارد لتمويل المعاشات والتعويضات وباقى الحقوق التأمينية التى ترتبها للمنتفعين فى حالات الشيخوخة والعجز عن العمل والبطالة والمرض وإصابات العمل ، وتمول هذه النظم فى الدول المختلفة بوسائل متعددة ويتوقف اختيار وسيلة التمويل المناسبة على مجموعة من العوامل والاعتبارات أهمها شمول التأمين ومدى اتساعه وحجم النمو الاقتصادى والوضع السياسى والنظام الاقتصادى المعمول به .

وإذا تتبعنا نظم المعاشات الحكومية نجد أنها ظهرت فى عهد الخديوى سعيد باشا فى القرن التاسع عشر حيث صدر أول تشريع ينظم المعاشات الحكومية لكبار موظفى الدولة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بموجب اللائحة السعيدية ، وكانت هذه المعاشات تمول من خزينة الدولة ولا يساهم الموظفون بأى اشتراكات فيها ، وقبل ذلك كانت المعاشات تصرف بقرارات فردية لبعض موظفى الحكومة من الأجانب أو من المقربين .

وعندما ساءت أحوال الدولة المالية فى عهد الخديوى إسماعيل باشا صدر الأمر العالى رقم ٣١ لسنة ١٨٧٠ بفرض اشتراكات لحساب المعاشات يعادل ٣.٥٪ من المرتبات وفى عهد الخديوى توفيق صدرت لائحة للمعاشات فى شهر أبريل سنة ١٨٨٢ وأعقبتها لائحة سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين للمعاشات الحكومية انتهت بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذى استمر تنفيذه حتى سنة ١٩٣٥ حيث أوقف تطبيقه على جميع الموظفين الذين التحقوا بالخدمة بعد هذه السنة ماعدا رجال القضاء والشرطة .

وكان لحرمان عشرات الآلاف من العاملين بالحكومة من نظام المعاشات خصوصا بعد إيقاف التثبيت سنة ١٩٣٥ رد فعل كبير بين العاملين فى الحكومة وكانت أول محاولة لتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية المشروع الذى قدم للبرلمان فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ ولم يكتب له أن يرى النور .

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فظلوا محرومين من أى نظام يوفر لهم الحماية بعد التقاعد إلا نظام مكافأة نهاية الخدمة الذى طبق لأول مرة بقانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وكان الحق فى هذه المكافأة مقصورا على عقود العمل الغير محددة المدة ، وقد زيدت مزايا هذا النظام بموجب قانون عقد العمل الفردى الثانى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، فبعد أن كان نظام المكافأة مقصورا على العقد غير المحدد المدة امتد إلى العقد المحدد المدة كما زاد مقدار المكافأة

التأمينات الاجتماعية فى عهد الثورة

ظل موظفو الحكومة الذين أوقف تثبيتهم اعتبارا من سنة ١٩٣٥ وكذلك المستخدمون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال اليومية محرومين من أى نظام للمعاشات وكان لهم الحق فى مكافأة تؤدى لهم فى أحوال معينة حتى سنة ١٩٥٢ .

معاشات الحكومة فى عهد الثورة

بدأ تطبيق نظام المعاشات الحكومية فى صورة تأمين وادخار فصدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار ، **وتضمن هذا القانون نظامين :**

أحدهما للتأمين ضد العجز والوفاة ، **والثانى** للادخار .

ويسرى النظامان على جميع موظفى الدولة

المدنيين ، وأعقب ذلك إنشاء صناديق للتأمين والادخار لفئات أخرى من الموظفين وموظفى وزارة الأوقاف ، موظفى المجالس البلدية ومجالس المديريات "

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بأنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . **وهذا القانون حول نظام التأمين ونظام الادخار إلى نظام معاشات شهرية يمول بالاشتراكات التى تقتطع من مرتب الموظف .**

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا وضع نظام واحد للمعاشات يسرى على الإقليمين تصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات للمستخدمين والعمال الدائمين ، **وفى هذه المرحلة بدأ اقتناع العمال والمستخدمين الدائمين لأول مرة بنظم التأمين والمعاشات .**

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها الدائمين ، وبذلك أدمجت أحكام القانونين رقمى ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٣ فى قانون واحد .

معاشات قطاع الأعمال في عهد الثورة

بدأ تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية على العاملين فى غير الجهات الحكومية بقانون التأمين والادخار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقد اشتمل هذا القانون على إنشاء صندوقين أحدهما للتأمين والادخار ويقوم نظام التأمين والادخار المنشأ بهذا القانون على أساس التمويل بالاشتراكات مقابل الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل وفقا لقانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والحصة التى يلتزم صاحب العمل باقتطاعها من أجر العامل .

وقد وضعت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف وكيفية ذلك . **فنصت على الآتى :" من أهم الأهداف التى ترمى إليها الحكومة فى العهد الجديد القيام بمشروعات التجديد الاقتصادى والعمل على زيادة الإنتاج فى سبيل رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب .**

وتحقيقا لهذه الأهداف فإن الأمر يتطلب حماية الطبقة العاملة عن طريق تطبيق نظم التأمين الاجتماعى بما يحقق إشاعة الطمأنينة بين أفراد هذه الطبقة ويخلق روح الاستقرار فى نفوسهم فينصرفون إلى أعمالهم ويزداد إنتاجهم.

ولما كان نظام التأمين والادخار يعتبر دعامة التأمينات الاجتماعية فضلا عن أنه أوفرها حصيلة وأسهلها نظاما وأضمنها نتائج فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ تكليف وزير الشئون الاجتماعية ووزير المالية والاقتصاد إعداد مشروع قانون بإنشاء صناديق ادخار للعمال يلتزم أصحاب الأعمال والعمال بدفع نسب مئوية مما يتقاضاه العمال حتى يجدوا عند تقاعدهم موارد يتعيشون منها وذلك على نمط الصناديق المنشأة لموظفى الحكومة .

ونظرا لما ينطوى عليه تنفيذ مثل هذا القانون من نتائج بالغة الأهمية بالنسبة إلى أصحاب الأعمال والعمال فقد عنيت وزارة الشئون الاجتماعية على ضوء قرار مجلس الوزراء المذكور بدراسة نظم التأمين والادخار فى الدول الأجنبية التى سبقت مصر فى هذا الميدان وتتبعت التطورات التى مرت بها هذه النظم كما استعانت بآراء ذوى الخبرة فى مثل هذه الموضوعات فى مصر والخارج وانتهت إلى وضع القانون المرافق للمذكرة الإيضاحية الذى تطلب إعداده فى العينة النهائية التى وافق عليها المجلس الاستشارى الأعلى للعمل كثيرا من الدراسات والبحوث مما استلزم أن تمتد الأعمال التحضيرية الخاصة به إلى ما يربو على سنتين .

لاشك أن القانون فى وضعه الحالى يكفل تحقيق الأغراض التى يرمى إليها مجلس الوزراء من حيث تأمين العمال وذويهم فى حالات العجز الصحى والوفاة والتقاعد ...... ونظرا لضخامة عدد العمال الذين سيخضعون لنظام التأمين والادخار فقد رئى حرصا على سلامة الصندوق ورغبة فى تنفيذ القانون على أسس سليمة أن يكون تطبيقه تدريجيا على بعض فئات العمال ...... وفضلا عن ذلك فإن إيجاد هيئة موحدة تقوم بالتأمين على طبقة العمال يكون بمثابة نواة لإقامة نظام للتأمين الشامل وذلك بالإضافة إلى أنواع أخرى من التأمين تدريجيا إلى أعمال المؤسسة كالتأمين من إصابات العمل وتأمين أمراض المهنة وتأمين البطالة والتأمينات الصحية وغير ذلك ...."

وتنفيذا للخطة التى وضعتها حكومة الثورة والمنصوص عليها بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ تم الآتى :

١- أنشئت مؤسسة التأمين والادخار لتتولى تطبيق القانون بطريقة متدرجة على فئات العاملين وصدرت القرارات الوزارية اللازمة لتطبيق النظام على المنشآت التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر بالقاهرة والإسكندرية اعتبارا من ١٩٥٦/٤/١ واستمر التد رج فى تطبيق القانون على المنشآت الأقل عددا حتى تمت التغطية الشاملة .

٢- تضمن القانون نظامين أولهما نظام الادخار:تتكون أمواله من اشتراكات يؤديها اصحاب الأعمال تعادل ٥٪ من أجور العاملين لديهم ، و٥٪ تستقطع من أجور العاملين وتؤدى مبالغ الأدخار للعامل أو المستحقين عنه مضافا إليها الفوائد فى حالات العجز الكامل ، الوفاة ، التقاعد عن العمل فى سن الستين ، الاستقالة بسبب الزواج ، مغادرة البلاد نهائيا .

أما النظام الآخر فهو نظام التأمين وتتكون أمواله من اشتراكات يؤديها صاحب العمل تعادل ٢٪ من الأجور الإجمالية لعماله ويؤدى تعويض من هذا النظام للعامل أو المستفيد عنه فى حالة العجز الكامل المستديم أو الوفاة .

٣- وفى مرحلة لاحقة تم تطوير نظام التأمين والادخار إلى نظام معاشات فصدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى عهد الوحدة بين مصر وسوريا ليقرر نظام المعاشات فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة وتضمنت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الخطة المستقبلية لنظام التأمينات الاجتماعية وفقا للآتى : " ... وسيرا بالنظم التأمينية نحو مرحلة جديدة من مراحل الاستكمال تضمن هذا القانون الموحد مبادئ ومزايا جديدة أمكن تحقيقها على ضوء ما اتضح من بيانات وما أسفرت عنه التجارب فى الإقليم المصرى منذ أن طبق القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وقد بنى هذا القانون الجديد بصفة عامة على

● إنشاء صناديق ادخارية تقوم على أساس التمويل بالاشتراكات وتديرها مؤسسة مستقلة

● تطوير نظام الادخار وتحويله إلى نظام معاشات يكفل للعامل القدرة على مواجهة تكاليف الحياة بعد تقاعده ويضمن لأسرته من بعده حياة كريمة

الأسس الآتية :

- تطبيق نظام المعاشات فى التأمينات الاجتماعية الآتية :

أ- إصابات العمل

ب- الشيخوخة

ج- العجز والوفاة

- تطبيق التأمين الصحى خلال سنة وتطبيق تأمين البطالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المرافق

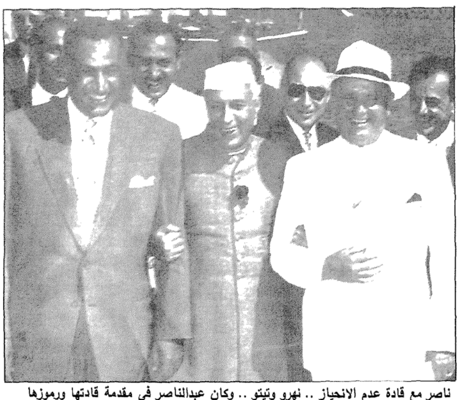
- إجازة زيادة المزايا المنصوص عليها فى القانون أو إضافة مزايا جديدة بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزى وذلك فى حدود ما تسمح به قدرة كل نوع من أنواع التأمين وحالته المالية

- جعل الاشتراك فى المؤسسة الزاميا ....

- ارتباط المؤسسة بالوفاة بالتزاماتها المقررة فى القانون قبل العمال الذين لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم .

- فتح المجال لمد سريان أحكام القانون مستقبلا على فئات أخرى كالأشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم لحساب صاحب العمل ، وذوى المهن الحرة ، والمشتغلين لحسابهم ، وأصحاب الحرف ، وأصحاب الأعمال أنفسهم وذلك بالشروط والأوضاع التى يقررها وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزى ...."

وعلى ذلك فإن التدرج فى تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية وتحويل النظام من نظام ادخارى إلى نظام معاشات والبدء بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل ثم إضافة أنواع أخرى للتأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهى تأمين المرض وتأمين البطالة ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لفئات أخرى غير العاملين كأصحاب الأعمال وأصحاب المهن الحرة والملاك والحرفيين بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والعاملين بالخارج بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وصغار المشتغلين لحساب أنفسهم وصغار الحرفيين والعمالة الغير منتظمة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وتطوير المزايا التأمينية كل ذلك تم وفقا للخطة التى تم وضعها فى السنوات الأولى للثورة والتى كان الهدف منها توفير الحماية والأمان والاستقرار للطبقة العاملة وتهيئة المناخ المناسب لها للارتفاع بمستوى الإنتاج والسير بخطى أسرع فى طريق التنمية ، **وتعتبر المذكرة الإيضاحية لكل من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وثيقة من وثائق الثورة لتحقيق أهم المبادئ التى قامت من أجل تحقيقها وهو إقامة العدل الاجتماعى .**



ناصر مع قادة عدم الانحياز .. نهرو وتيتو .. وكان عبدالناصر فى مقدمة قادتها ورموزها

ثورة يوليو
منارة تحرر للشعوب المقهورة

■ **عبد الوهاب محجوب**

فى تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط حول الذكرى الخمسين لثورة يوليو أكدت فيه أن هذا الحادث التاريخى يشكل علامة بارزة فى تاريخ مصر ونقطة تحول أساسية فى مسارها الوطنى ، بل إنه يمثل واحدا من أهم أحداث التاريخ الإنسانى وأكثره تأثيرا فى محيطه الإقليمى والدولى .

وأوضح التقرير أن سجل التاريخ يوضح بجلاء أن الثورة أحرزت نجاحا باهرا فى مجالات عديدة تبلورت فى تغييرات جذرية عميقة فى جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حياتنا ، وأصبحت تشكل الآن واقعا يلمسه الجميع ، وبفضل تأثير ثورة يوليو على مجريات الأحداث أصبحت الثورة رمزا لنضال شعوب عديدة ، أفريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية تكافح من أجل استقلالها الوطنى وتتوعد إلى غد أفضل وقد تزامن قيام الثورة مع مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية التى ساعدتها على القيام بدور على الساحة الدولية .

وأتاحت لمصر قيادة معارك عديدة ضد الاستعمار وظهورها على المسرح الدولى كنموذج يحتذى للحركات الثورية .

وتمثلت هذ الظروف على الصعيد الإقليمى فى جهود إسرائيل وما أحدثته من تغيير جذرى فى خريطة العالم العربى والشرق الأوسط بل إن الاخفاق الذى عانت منه الأنظمة العربية فى حرب فلسطين أدى إلى حدوث تغيير أساسى فى أولويات سياسة مصر الإقليمية من الاهتمام بالجنوب إلى التركيز الأكبر على الشمال الشرقى فلسطين - إسرائيل - المشرق العربى / كما أدى إلى تزايد الاهتمام الرسمى والشعبى فى المنطقة العربية بقضية فلسطين والشعور بأن السبيل الوحيد لمواجهة الخطر الصهيونى إنما يتم

بالوحدة العربية وقد استثمرت قيادة الثورة هذه الحقيقة لصالح أبناء الدول العربية التى كانت تخوض كفاحا مريرا من أجل التحرر ، أو سعيا وراء تحقيق الحلم العربى ، وهو ما حدث فى تجربة الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة فى الفترة ما بين عامى ٥٨-٦١ .

ثورة يوليو .. خارج الحدود

وعلى الصعيد الدولى واكب قيام الثورة مجموعة من التطورات من أهمها إنشاء العديد من المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة التى قامت على مبدأ المساواة بين كافة الدول ودعا ميثاقها إلى احترام مبدأ تساوى الشعوب وحقها فى تقرير المصير ، مما اعتبر بداية لبزوغ عصر التحرر الوطنى من نيران الاستعمار وخاصة بعد ما صدر قرار الجمعية العامة سنة ٦٠ والإعلان رسميا عن ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره .

كما ساعدت هذه المنظمات على زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم والرأى العام العالمى .

وصادف عصر الثورة فترة الحرب الباردة فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية التى بدأت تتبلور فى بداية الخمسينيات من القرن العشرين بحلول قطبين جديدين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى محل القوى الأوروبية التقليدية بريطانيا وفرنسا مما كان يسمح بالمناورة السياسية بين القطبين والاستعانة بأحداهما ضد الآخر .

كما تزامن قيام الثورة مع تزايد موجة التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية ، والمعارك الضارية التى خاضتها عديد من شعوب العالم الثالث ضد الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية الآفلة بدءا من الحرب الكورية ، مرورا بحركة مصدق فى إيران ووصولا إلى المواجهة الباسلة بين الفيتناميين وفرنسا فى (ديان بيانفو) وكلها إرشارات كانت تؤكد أن الشكل التقليدى للاستعمار قد بدأ ينحسر .

شخصية عبدالناصر

هذا إلى جانب بروز الانقسام بين الدول الغنية المتقدمة والفقيرة المتخلفة وأخيرا ظهور مخاطر بالسلاح النووى والحاجة إلى الحد من انتشاره وخفض التسلح بشكل عام .

كل هذه الظروف دعمها عامل آخر مهم وهو شخصية الرئيس عبد الناصر الطموحة ذات التوجه الاستقلالى الحاد والتى مكنته من الظهور كزعيم قومى وسط قادة العالم الثالث نتيجة جملة المعارك السياسية التى خاضها مثل إجلاء القوات البريطانية عن مصر وإعطاء السودان حق تقرير مصيره ، والانتصار فى معركة الأحلاف ، وتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية ، وعقد مؤتمر باندونج ، تأميم قناة السويس ، ومعركة السويس التى كانت نموذجا ملهما لبلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لما يمكن أن تحققه دولة صغيرة تصر على حرية إرادتها ، بل إنها كانت ومثلما أصبحت أزمة الخليج بعدها بـ٣٥ سنة علامة على أفول نظام عالمى وبزوغ نظام عالمى جديد حيث أسدلت الستار على بقايا الدور القديم لبريطانيا العظمى وكرست على مسرح السياسة الدولية التنافس بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى ، غير أن الأهم من ذلك أن تلك الأزمة دشنت مشاركة مصر الفاعلة فى ريادة العالم الثالث .

كل هذه العوامل مجتمعة وبتفاعلها مع الموقع الجغرافى الفريد لمصر وزنها الثقافى فى إقليمها ووزنها فى العالم الثالث انطلق صوت الثورة يدق ناقوس الخطر فى عالم الخمسينيات ليجد صداه استجابة قوية فى نيودلهى وبلجراد ، جاكرتا ، اكرا ، وغيرها من عواصم العالم الثالث **حيث اختلطت حركات التحرر الوطنى بمفهوم الحياد الإيجابى وهو ما تمخضت عنه حركة عدم الانحياز والتى كان عبد الناصر فى مقدمة قادتها ورموزها .**

سياسة خارجية واضحة

واتخذت مصر منذ عام ٥٢ سياسة خارجية طموحة ومتحررة استندت على تاريخ مصر وموقعها الجغرافى ، وكانت فلسفة الثورة عام ٥٤ أول وثيقة مصرية حاولت رصد دوائر ثلاث رئيسية للتحرك الخارجى المصرى هى العالم العربى والقارة الإفريقية والعالم الإسلامى ، وزاد عليها كما جاء فى الميثاق بعد ذلك الدائرة الأفروآسيوية والدائرة العالمية أو الأمم المتحدة .

وكان التركيز على الدور المصرى فى المنطقة العربية تفرضه اعتبارات الأمن الوطنى والعربى ، وركزت الثورة حركتها العربية فى ثلاثة محاور رئيسية هى محاربة الاستعمار ، التصدى لإسرائيل ، الدعة للوحدة العربية .

ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بقضية فلسطين التى جاءت فى مقدمة القضايا المتعلقة بالتحرر الوطنى عربيا ، كما قدمت الثورة العديد من أشكال الدعم لحركات التحرر الوطنى فى تونس والمغرب حتى نالت استقلالها كما دعمت ثورة العراق سنة ٥٨ والجزائر واليمن وليبيا والسودان .

والتقت الحركات الوطنية فى العالم العربى مع الثورة المصرية وتجاوبت مع فكرها فى حركة مذهلة .

وعلى الصعيد الإفريقى وقعت مصر مع الدول التى كانت تناضل من أجل تحرير إرادتها إيمانا منها بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وبوحدة النضال فى مواجهة الاستعمار الجديد .

كما ارتبط موقف مصر المبدئى من قضية الاستعمار فى أفريقيا بمسألة الأمن القومى المصرى والدوافع القومية والمحلية المرتبطة باستراتيجية وأهداف السياسة المصرية وهى مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا واستكمال حلقات الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليها الدول العربية .

فضلا عن فتح مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقية خاصة أن مصر كانت قد بدأت خطتها الطموحة منذ بداية الستينيات للتصنيع .

تحرير أفريقيا

وقدمت ثورة يوليو نموذجا جديدا للتحرير فى أفريقيا وساعد على ذلك عاملان أساسيان أولهما معركة السويس التى فتحت أبواب الاتصال بحركات التحرر الإفريقية بعدما رأت فى عبد الناصر المثل والحليف القوى والعنيد .

وثانيا وقوف الثورة المصرية بجانب ثورة الجزائر والمساعدة والتأييد الكامل الذى أعطاه عبد الناصر لهذه الثورة كان له أثره الكبير فى جذب حركات تحرير أفريقية جديدة إلى القاهرة بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من القاهرة مقرا لها .

وساندت مصر جميع الثورات الإفريقية التى قامت ضد الاستعمار منذ عام ٥٢ ابتداء من ثورة الماوما فى كينيا ثم ثورة الجزائر سنة ٥٤ وثورة الكاميرون ٥٦ وثورة الكونغو ثم ثورات أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، ووقفت دائما مع نضال شعب روسيا ، زيمباوى ، كما أيدت حركات التحرر فى جنوب إفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وجزر القمر وغيرها .

وفضلا عن ذلك كانت مصر أول دولة فى العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير من روسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وهى المناطق التى كان الاستعمار فيها يرفض التطور الدستورى .

وأصبح من المسلم به وهو أن أى تطور لصالح الوطنيين لن يكون إلا باستخدام القوة ، وفتحت الكلية الحربية لاستيعاب أعداد من الإفريقيين المؤهلين سنويا وكان يتم اختيارهم بمعرفة الحركات التحريرية ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال .

والتزمت القاهرة فى جميع مراحل تعاملها مع الحركات والتنظيمات الوطنية فى أفريقيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية أو فرض أشخاص أو أبعاد آخرين ولهذا احتفظت بعلاقات طيبة مع جميع هذه التظيمات .

مساعدات مصرية لحركات التحرر

وقد تعدت المساعدات المصرية لحركات التحرير النواحى العسكرية إلى مجالات أخرى

كثيرة منها العمل الدبلوماسي حيث تبنت قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وتقرير المصير في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية .

وكان مؤتمر باندونج سنة ٥٥ بداية لظهور الدول الإفريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دورا إيجابيا بجانب الدور الآسيوي في القضايا العالمية وكان ذلك بداية لنشأة حركة التضامن بين قارتي آسيا وأفريقيا حيث تكونت على أثر المؤتمر المجموعة الإفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة التي أظهرت قدرة جديدة لدول إفريقيا في التأثير العالمي واستخدمت هذه القدرة في خدمة القضايا الإفريقية المعروضة على الأمم المتحدة والخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف في أشكالها .

وقد أعقب مؤتمر باندونج مؤتمرا آخر عقد في القاهرة سنة ٥٧ جاء مكملا وهو مؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية الذي ضم عددا كبيرا من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين .

واختيرت مصر لتكون مقرا للسكرتارية الدائمة للمؤتمر وأصبحت نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي ولكن أيضا بفضل واقعها السياسي ونشاطها الواسع في المجالين الآسيوي والأفريقي .

ومن مؤتمر باندونج أبريل ٥٥ شاركت مصر في وضع اللبنات الأولى لدائرة حركة عدم الانحياز ولم يكن غريبا أن تصدر من القاهرة بعد ذلك بست سنوات أول دعوة لانعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي شهدته بلجراد سنة ٦١



قدمت ثورة يوليو نموذجا جديدا للتحرير في إفريقيا ، وساندت جميع الثورات الإفريقية ابتداء من ثورة الجزائر ١٩٥٤ . ويرى في الصورة عبدالناصر مع أحمد بن بيلا أول رئيس جزائري

أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي

وفي العام التالي مباشرة جاءت مبادرة مصر بدعوة أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية بالقاهرة سنة ٦٢ وشكل انعقاد المؤتمر نواة مجموعة الـ٧٧ شهرا مولدها أول مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف ٦٤ من منطلق أهمية وحدة صف دول الجنوب في الحوار مع دول الشمال .

وهكذا امتد تأثير الثورة إلى أبعد نقطة ممكنة وكانت القاهرة عام ٦٤ عاصمة للعالم الثالث بلامنازع فوق أرضها وداخل قاعاتها اجتمع وزراء ورؤساء وملوك العرب مرتين الأولى في يناير ٦٤ وكانت أول قمة عربية مقننة وبمفهومها الجديد ، ثم عقدت القمة العربية الثانية في الإسكندرية في سبتمبر من نفس العام وهي القمة التي شهدت مولد منظمة التحرير الفلسطينية .

وفوق أرضها وداخل قاعاتها اجتمع وزراء أفريقيا ورؤساؤها وملوكها في اجتماع القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو ٦٤ بعد قمة أديس أبابا سنة ٦٣ .

وفي القاهرة وفوق أرضها وداخل قاعاتها اجتمع وزراء ورؤساء وملوك دول مجموعة عدم الانحياز في القمة الثانية للحركة في أكتوبر ٦٤ وكانت القمة الأولى للمجموعة في بلجراد ٦١ واستمرت مصر في القيام بدورها الفعال على المستويين الإقليمي والعالمي حتى نكسة ٦٧ التي مثلت ضربة كبرى للدور المصري في الخارج أدت لتراجعه منذ بداية السبعينيات .

ظهور القطب الأحادي

ومع بداية الثمانينيات اختلفت الظروف الإقليمية والدولية وتحول النظام الدولي إلى القطبية الأحادية ولم يعد هناك مجال لقدر كبير من المناورة ، وظهر في المنطقة العربية منافسون للدور المصري وصعد المشروع الإسلامي ، كما أختفى الاستعمار التقليدي وحلت محله أشكال أخرى للهيمنة تمثلت في إطار مجموعة الدول الصناعية الكبرى وكل المؤسسات المساندة لها مثل منظمة التجارة العالمية .

ونتيجة لهذه التحولات وإدراكا لروح العصر ومتطلباته وتكيفا مع المتغيرات الجديدة والمتعددة اتجهت مصر إلى استحداث دوائر جديدة أو أحياء دوائر تقليدية للتحرك تتداخل وتتكامل ولاتتعارض مع الدوائر الثلاث بحيث يصعب ترتيب أولوياتها العربية الأفريقية الإسلامية اللاانحازية - النامية - المتوسطية - الآسيوية - وأخيرا الدائرة الدولية حيث الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة .

وجاء الدور المصري في هذه المجالات في إطار استراتيجية لتنويع الشركاء الدوليين لمصر وأتسم هذا التحول في الدور المصري بالتركيز على البعد الاقتصادي في مجال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وهكذا ورغم مرور خمسة عقود على قيام الثورة ورغم كل المتغيرات التي شاهدناها على الساحتين الإقليمية والدولية خاصة خلال العقد الأخير ، فمازالت الأحداث والتطورات من حولنا تبرهن لنا كل يوم أن مفهوم الاستقلال والدفاع عنه مازال مطلبا أكثر حيوية وإلحاحا من ذي قبل في ضوء اتساعه ليشمل بجانب ماهو سياسي وعسكري واقتصادي أبعادا حضارية وثقافية وإعلامية وعلمية وتقنية.

نزع الخناجر من لحم تاريـ

● بكلماته الجريئة أعلن الرئيس "حسني مبارك" في مناسبة العيد الخمسيني لثورة ٢٣يوليو أن "واقعنا الراهن" يعتبر حلقة من حلقات تاريخ"ثورة يوليو" المتصل .. كما أعلن أن "أخطاء الثورة لايمكن أن تحجب عن أعيننا"إنجازاتها الكبري" . . وأنه"يلزم أن نجرى تقييما موضوعيا لثورة يوليو بمقاييس ومعايير الفترة التى جرت فيها أحداث الثورة ، وليس بمقياس ومعايير هذا الزمان". .

وبهذه الكلمات الواضحة ، امتطى القائد"مبارك" فى ساحة *الوفاء*-كعادته- صهوة جواده، ليواجه بشجاعته النادرة أنفاس الأحقاد، ولعنة الشفرات التى يشحذها غير المنصفين من حين لأخر، لتشويه الثورة، ورموزها، وإنجازاتها!! ، وبهذه الكلمات الشجاعة استطاع القائد أن يكسر شفرات غير المنصفين ، وأن يحقق العدالة التاريخية التى ترفض التشويه لتاريخنا.

● وإذا كان القائد"مبارك" يحرص دائما على رد غيبة واعتبار تاريخنا الثورى ، ومبادئه، ورموزه، فإن ذلك يجئ تعبيدا جديدا لساحة الوفاء لقيم مصر، وتعبيرا أصيلا عن مبادئها ، ولذلك ، فإن كلماته المنصفة تزيل كل الموانع أمام الحقيقة، وتثقب عيون الحاقدين، وتدعم قيم الوفاء بإنصاف نبيل يجعل اسم "مصر" نغما حلوا على الشفاه، لأن التشويه بدون مواجهة كفيل بخنق ابتسامات الصباح، وإطفاء مصابيح الليل، لتنتشر الكآبة فى كل مكان!!.

● وهذا الانصاف لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ هو انصاف لمصر وللعروبة، لأن مصر والعروبة هي التي خلقت ثورة ٢٣يوليو، وثورة ٢٣يوليو هى التى كشفت عن زعامة"عبد الناصر" وأفرزته قائدا، والأحداث دائما لاتسقط من أعلى كالشُهب ، ولاتنفجر من باطن الأرض كالبراكين، وإنما تخلق الأحداث أبطالا ، وحملات التشويه هى أشبه ماتكون"بمياه الموت" التى تحلم بانفساح المجرى أمامها ، وقد استطاع القائد"مبارك" أن يخنق "مياه الموت" فتناثرت رذاذاً على الشاطئ ، والباقى منها لايزال يصنع حول نفسه دوامة تدور، ولكنها دورات النهاية !!.

وأى إنكار لدور مرحلة من مراحل الثورة، أو رمز من رموزها، هو إعلان"لتفليسة" تعْشى فيها بعض العيون عن رؤية النور، ودليل على بلوغ"الاغماء الفكري" مداه!!.

وبهذا ، فإن حديث القائد"مبارك" يعتبر عملية نزع للخناجر من لحم التاريخ المصرى ، فى مصالحة تاريخية ترد الاعتبار لكل زعماء مصر *السابقين* ، وهى مصالحة نحن أحوج مانكون لاجرائها فى هذه الأيام، لتستمر مصر - بزعامته- تمضى بخطوات خاسمة فى عنفوان الشلال الهادر ، لكى تمزق بقايا أكفان التخلف ، والتحرر من توابيت اليأس، والصمود فى خوض المعركة من أجل إعادة بناء الإنسان المصرى ، واستيقاظه من ذاته الحزينة، لتتلقف روحه من تاريخنا مشاعر الانتصار، بعد أن توّج جبيننا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضوء النهار !!

● ومن الخناجر المزروعة فى لحم تاريخ الثورة ماشهدناه من غمر مصر بموجة من الكتب والمذكرات متضمنة تشويها للثورة من بينها كتاب نشرته إحدى الغانيات عن مخابرات مصر فى عهد"عبد الناصر" وأنها كانت أجهزة تضع كل همها فى تدبير وإقامة السهرات الحمراء وليالى الشيطان، بينما الثابت تاريخيا أن مخابرات"عبد الناصر" هى التى سجّلت عملية "الحفار" البارعة ضد مخابرات إسرائيل . . وهى التى هزمت المخابرات الإسرائيلية حين نجحت فى أن تزرع داخل "إسرائيل" البطل المصرى "رفعت الجمّال" الشهير باسم"رأفت الهجان" عشرين عاما كاملة.

وليس معنى ذلك أن الملائكية كانت طابع أجهزة المخابرات، فلاشك أنه حدثت بعض انحرافات وتجاوزات ، تمت مواجهتها من قيادة الثورة ، وتقديم المسئولين فيها عن بعض الانحرافات والتجاوزات إلى المحاكمة، ووصل الأمر إلى حد أن الزعيم"عبد الناصر" أعلن بنفسه فى بيان رسمى أنه "سقطت دولة المخابرات" ثم أصدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ حاول فيه تقييم الدروس المستفادة من هزيمة ٥يونيو ١٩٦٧، ونبه إلى خطورة مراكز القوى والطبقات العازلة!!.

● ومن الخناجر المزروعة فى لحم الثورة اتهام البعض لها بأنها كانت حركة سياسية قام بها مناورون من العسكريين .. والحقيقة أنها كانت ثورة شعب قبل أن تكون ثورة جيش .. وأن المثقفين الثوريين من المدنيين كان لهم دور كبير فى التمهيد لها ، وفى تدبيرها أمثال المرحوم المستشار أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، والكاتب الصحفى إحسان عبد القدوس ، والمفكر العمالى المرحوم عبد المغنى سعيد وغيرهم . .

وتمثلت الأدوار التمهيدية فى حركات نضالية سياسية سابقة منها :-

-أحداث عام ١٩٤٦ التى قام بها الطلبة والعمال ضد مشروع صدقى -بيفن.

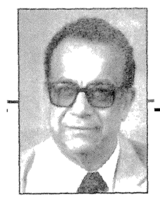
-أحداث العمل الفدائى ضد الانجليز الذى اندلع عقب إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ ..

انتفاضة الطلاب الذين أنزلوا صور الملك فاروق من حوائط جامعة القاهرة ، ثم خرجوا فى مظاهرات تهتف بسقوط *الملك* ، وفتح عليهم الأمن الذى كان يقوده ضباط بريطانيون كوبرى عباس بالجيزة، فاستشهد منهم عدد كبير.

-*أحداث تصدى الشرطة* المصرية فى الإسماعيلية للاحتلال الإنجليزى ، والمذبحة التى ارتكبتها القوات البريطانية فى ٢٥يناير ١٩٥٢ فى عهد وزير الداخلية المرحوم فؤاد سراج الدين.

-وهذه الأحداث وأمثالها كثير، كانت استمرارا لانتفاضة سابقة للشعب المصرى ، منذ الثورة التى قادها أحمد عرابى ضد القصر الملكى والاحتلال البريطانى . .. والثورة التى قادها سعد زغلول . . والكفاح الذى أشعله ضد الاستعمار الزعيم مصطفى كامل والزعيم محمد فريد.

وقد شهد تاريخ الانتفاضات



بقلم : محمود دبور

خ ثورة ٢٣ يوليو !!

أسماء وعناصر رائدة، أصبح من العدل التاريخي إبراز دورها أمثال اللواء محمد نجيب، واللواء رشاد مهنا، والفريق عزيز المصرى ، والضباط الأحرار أمثال يوسف صديق، وفتح الله رفعت وغيرهم . .

● ومن الخناجر المزروعة في لحم الثورة تشنيع البعض عليها بأنها استخدمت العمال والفلاحين كأدوات لها ، كانت تستثمرهم في التحرك لحسابها لاثبات شعبيتها

والحقيقة بالنسبة للعمال تنطق بأنه قبل ثورة ٢٣ يوليو فان جميع الأحزاب رفضت ترشيح وتمثيل العمال في الانتخابات العامة للبرلمان بنوعيه :مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكذا في انتخابات المحليات .. ولم تبدأ مشاركة حقيقية للعمال إلا بعد صدور قانون الانتخاب الذى صدر في ١١ يونيو ١٩٥٦ ، والذى تضمن أحكاما جديدة مثل خفض سن الناخب إلى ١٨سنة ، ومنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لأول مرة في مصر.

والحقيقة-أيضا- أن العمال كانوا يتطلعون منذ العشرينات إلى أن يكون لهم نصيب من التمثيل البرلماني . . وبعد قيام الاتحاد العام للعمال بشهور قليلة ، أجريت انتخابات عام ١٩٥٧ ، حيث دفعت الحركة النقابية بعدد كبير من النقابيين في القاهرة والإسكندرية والأقاليم للترشيح من بينهم القائد النقابى الفذ أنور سلامة، والمناضل المرحوم أحمد فهيم نائب رئيس الاتحاد العام، وخضع المرشحون العماليون لعمليات "المراجعة" التى كان يجريها "الاتحاد القومي" على المرشحين خلال ١٥يوم من تاريخ قفل باب الترشيح . . وتم اعتماد ٢٨عضو نجح منهم ٤فقط في الانتخابات .

وقد أدى دخول هذه القلة من العمال إلى فتح الطريق إلى مرحلة أقوى استكملت فيها الطبقة العاملة خطها في التمثيل السياسى ، وقد بدأ ذلك باشتراك العمال في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية عام ١٩٦١ ، واختير ٢١قيادة نقابية لعضوية هذه اللجنة برز منهم عدد كبير في المناقشات الساخنة، التي واجهوا فيها هجوما شرسا ضد العمال من بعض أساتذة الجامعات.

وحين أجريت انتخابات "المؤتمر الوطني لقوى الشعب العامل" في يناير ١٩٦٢ بلغ تمثيل العمال في المؤتمر ٣٠٠عضو من مجموع الأعضاء البالغ ١٥٠٠عضو . . وكان هذا المستوى العالى من التمثيل في المؤتمر الوطني"مقدمة لاقرار مبدأ الخمسين في المائة على الأقل للعمال والفلاحين في كافة المؤسسات النيابية .. وهو المبدأ الذى حاول البعض تفريغه من مضمونه!.

وإذن ، فإن ثورة ٢٣يوليو هى التى عملت على وضع العمال- بجدارة- على خريطة القوى والعمل السياسى والوطنى في البلاد.

● ومن الخناجر المزروعة في لحم تاريخ الثورة الزعم بأنها عطلت قيام اتحاد عام للعمال لمدة بلغت حوالى خمس سنوات.

والحقيقة أن حكومة الوفد كانت قد أصدرت قانونا اعترف بالنقابات في عام ١٩٤٢ ، ولكنه لم يسمح بإنشاء اتحاد عام للعمال.

وكان الفضل في إنهاء الحظر الذى كان مفروضا على قيام الاتحاد العام للعمال هو للزعيم جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٦ .

وفي يناير ١٩٥٧ تحقق قيام الاتحاد العام للعمال بزعامة أنور سلامة، الذى حرص على استقلالية التنظيم النقابى عن التنظيم السياسى المتمثل في "هيئة التحرير" ثم في "الاتحاد القومي" لدرجة أنه استأجر مقرا للاتحاد العام للعمال بعيدا عن مقر هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى .

وحين تصدّى "الاتحاد القومي" لاستقلالية التنظيم النقابى باقامة تنظيمات عمالية مماثلة هى الروابط العمالية، استقال أنور سلامة من رئاسة الاتحاد العام، وحمل الراية من بعده النقابى الكبير أحمد فهيم الذى تصدّى بدوره لعلاج التفتت النقابى بتبنى مبدأ "التنظيم الصناعي" للعمل النقابى ، بحيث يكون لكل صناعة نقابة عامة واحدة . . فاختفت ١٢٠٠ نقابة لتصبح ٥٩ نقابة، وتم بذلك وقف الانقسامات النقابية، والحفاظ على استقلالية التنظيم النقابى .

● وبالنسبة للفلاحين . . فإن الحقيقة تؤكد أنهم هم الذين حفروا قناة السويس ، وكانوا وقود كل حرب ، وعصب كل جيش . . وأنهم قبل الثورة ، كانوا أجراء معدمين بنسبة ٨٠٪ من عددهم ، وأنه بصدور قانون الإصلاح الزراعى أصبح الإجراء ، يكدحون في أرض يمتلكونها ، وأصبح العديد منهم قيادات سياسية، ونوابا في مجلس الشعب ، وقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية دراسة أشادت فيها بنظام الإصلاح الزراعي ، وما أحدثه من تغييرات اجتماعية بالغة الأثر في قرى مصر ونجوعها . .

● إن الذين وضعوا ولازال بعضهم يضع خناجر في لحم ثورة ٢٣يوليو ينسون مقولة الزعيم"مبارك" بأنهم يقعون في خطأ عظيم حين يتناسون أن الثورة واجهت ظروفا داخلية صعبة، وقامت في ظل تحديات اقليمية وعالمية، ومع ذلك فإنها حرصت على التمسك بكل ثوابتها الراسخة، من التمسك بالعدل الاجتماعي، والانحياز إلى مصالح الأغلبية، والالتزام بالتنمية الشاملة، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني. من هنا ، يصبح العناية بنزع الخناجر من لحم تاريخ الثورة واجبا وطنيا ليستشعر كل مواطن انتسابا حقيقيا إلى وطن عزيز، وليرفض ماتستهدفه هذه الحملات من إحداث إحباط لروح النضال ، ليتحول المصرى المناضل إلى عصفور من عصافير الكناري، يأكل القمح ، ويشرب الماء، ويزقزق بأناشيد النفاق والمراهنة!!.

● وإن ثورة يوليو . . كانت وستظل تعبيرا عن نزوع التطور المصرى إلى المستقبل ، الذى لن يكتفى بالشعارات البراقة، والذى يدرك أن العمل المنتج هو القيمة الحقيقية والوحيدة التى تحكم علاقات هذا المجتمع الذى لا مكان ولا مكانة فيه لمن لايعمل ، التزاما بكلمة الإنجيل المبارك"اعملوا . مادام نهار"!!.

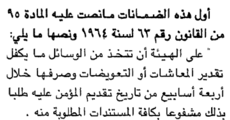
وبالآية الكريمة"وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

سياسة سلب الحقوق التأمينية ينبغى العدول عنها



بقلم :
عبد الحليم القاضى

ظاهرة استشرت منذ صدور قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وهى سلب حقوق وضمانات للمؤمن عليهم أقرتها قوانين التأمين الاجتماعى التى صدرت قبل سنة ١٩٧٥ ، وأقرتها القوانين التى صدرت منذ ١٩٥٥ بعد أن وضعت هذه القوانين لأجهزة التأمينات الاجتماعية كل الإمكانيات والسلطات من الحق فى التفتيش وتحرير محاضر للمخالفين وإجراء الحجز الإدارى على المنشآت التى لم تشترك عن عمالها وتتوقف عن أداء ما عليها من اشتراكات التأمين .



أول هذه الضمانات مانصت عليه المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ونصها ما يلي:

" على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه .

فإذا كان تأخير الصرف راجعا إلى عدم تقديم صاحب العمل المستندات المطلوبة منه فى مواعيدها التزمت الهيئة بدفع ١٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعه .

وكانت نتيجة تطبيق هذا النص أن صدرت عدة أحكام ضد الهيئة بصرف المبالغ التى ترتبت على تأخير صرف المستحقات ، وبدلا من أن تبحث الهيئة أسباب تأخير صرف المستحقات ووضع التعليمات الكفيلة بصرف المعاشات فى مواعيدها رأفة بالعباد فقد قامت الهيئة فى ذلك عند تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ووضعت نصا جديدا تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سلب هذا الضمان وجاء التعديل الجديد فى المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ونصه الآتى :

" على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين الطلب بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بمالا يجاوز قيمة أصل المستحقات ، وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم .

وترجع الهيئة المختصة على المتسبب فى تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المشار إليها التى التزمت بها مالم يثبت لمجلس الإدارة أن التأخير لخطر مرفقى .

ولاتستحق المبالغ الإضافية المشار إليها فى حالات المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ، كما لا تستحق هذه المبالغ فى الحالات التى نص فيها القانون على إعادة تسوية مستحقات أصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملين بالقوانين التى حل محلها وفقا لأحكامه " .

ولنا على هذا التعديل الملاحظات الآتية :

أولا : أن النص الجديد جعل غرامة التأخير ١٪ عن كل شهر تأخير بدلا من ١٪ عن كل يوم تأخير ، وهذا حق مقرر فى القانون السابق .

ثانيا : أن النص الجديد وضع حدا أقصى لغرامة التأخير ، وذلك بمالا يجاوز قيمة أصل المستحقات أى ١٠٠٪ من قيمة المستحقات ، وأن كان القانون السابق لم يحدد حدا أقصى لغرامة التأخير .

ويلاحظ أن نص المادة ١٤١ افترض تأخير صرف المستحقات مائة شهر أى حوالى ثمانى سنوات وثلث سنة ، فكيف يتصور المشرع الذى وضع هذه المادة ليحمى الموظفين الذين يتراخون فى القيام بعملهم ، كيف يعيش المؤمن عليه أو المستحقون عنه بدون دخل أو معاش هل يتسول هو وأولاده هل تنحرف الأرملة وبناتها ؟ أخبرونى ياقوم !!

ثالثة هذه الأسافى أن نص المادة المشار إليها جاء بحكم جديد وهو حساب المبالغ من تاريخ رفع الدعوى أمام القضاء لا من تاريخ استلام مستندات صرف المستحقات هكذا نجد أن علاج المشاكل الإدارية والتراخى فى صرف المستحقات يتم بسلب الضمانات التى قررتها القوانين السابقة .

الحد الأقصي لأجر المتغير

عندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والذى أدخل الأجور المتغيرة فى أجر اشتراك التأمينات الاجتماعية جعل الحد الأقصى لهذا الأجر ١٥٠٪ من الأجر الأساسى ، ثم سلب هذا الحق فى تعديل تال لهذا القانون وجعل الحد الأقصى للأجور المتغيرة ستة آلاف جنيه فى السنة ، أى يكون المتوسط ٥٠٠ جنيه فى الشهر ، ولو استمر العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لأصبح متوسط الأجور المتغيرة تسعمائة جنيه فى السنة .

انتهاء الخدمة بسبب الفصل بقرار جمهورى

كان قانون التأمين الاجتماعى الصادررقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ينص على أن يستحق المعاش إذا انتهت الخدمة بالفصل بقرار جمهورى أو بإلغاء الوظيفة ويشترط لاستحقاق المعاش أن يكون مشتركا فى نظام تأمين الشيخوخة ١٨٠ شهرا ويصرف المعاش بدون تخفيض ، وعندما بدأت الشركات الزراعية فى التصفية وإنهاء خدمة المؤمن عليهم لديها ، وبدأ المؤمن عليهم يطلبون المعاش على أساس هذا النص ، رأت وزارة التأمينات حرمان المؤمن عليهم من هذه الميزة حتى لا تتحمل معاشات هذه الفئة التى يتم إلغاء وظائفها نتيجة التصفية ، فأصدرت القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بإلغاء البند (٢) من المادة ١٨ الذى كان يقرر الحق فى المعاش فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه للفصل بقرار رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند (أ) من المادة (٢) وذلك متى بلغت مدة اشتراكه فى التأمين ١٨٠ شهرا على الأقل وهم العاملون المدنيون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من

هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

وكان ينبغي بمناسبة إلغاء هذا النص تطبيق نظام تأمين البطالة على العاملين في الحكومة .

إلغاء الحق في زيادة المعاشات لمن لم يبلغ سن الخمسين

١- تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على ما يلي :

تزاد المعاشات التي تستحق اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ في إحدى الحالات الآتية :

١- بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليها .

٢- الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ المشار إليها متى كانت سن المؤمن عليه في تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر .

٣- استحقاق معاش العجز الجزئي الناتج عن إصابة عمل غير منهي للخدمة متى توافرت إحدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها في البندين السابقين .

وتحدد الزيادة بنسبة ٢٥٪ من المعاش بحد أدنى مقداره عشرون جنيها شهريا وبحد أقصى مقداره خمسة وثلاثون جنيها شهريا .

٢- أصدرت المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ بعدم دستورية نص المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي فيها تضمنه من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٣- أصدرت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (صندوق العاملين بالقطاع الحكومي) تعليمات رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠١ وتقضي بأن يتم الصرف آليا لحالات الأحياء اعتبارا من معاشات نوفمبر ٢٠٠٠ أي اعتبارا من الشهر التالي لصدور الحكم .

أما عن الفترة السابقة فيراعى الآتي :

١- ضرورة تقديم طلب من صاحب المعاش لصرف المتجمدات.

٢- مراعاة أن يكون صرف المتجمد عن خمس سنوات فقط السابقة على تاريخ تقديم الطلب ويلاحظ على هذه التعليمات ما يلي :

١- اقتصار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا على الأحياء فقط الذين لم ينتفعوا بالزيادات التي قدرها الحكم ، وماذا عن أسر المتوفين الذين كانوا أحياء لاستفادوا من حكم المحكمة .

٢- أن التعليمات اشترطت أن يقدم صاحب المعاش طلبا لصرف المتجمد ويقترح صرف المتجمد دون طلب من صاحب المعاش .

٣- أن التعليمات قررت صرف المتجمد عن الخمس سنوات السابقة على طلب صرف المتجمد هادفة من وراء ذلك إلى تضييق مجال تطبيق الحكم أي الأخذ بمبدأ التقادم .

مع أنه ينبغي صرف المتجمد من تاريخ تطبيق حكم البند (٢) من المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

وفي الحكومة وصندوق التأمين على العاملين في القطاع العام والخاص بتطبيق مبدأ التقادم بالنسبة لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية لعدم دستورية المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وتعليمات الوزارة بأن يكون صرف المتجمد عن خمس سنوات فقط السابقة على تاريخ تقديم الطلب مستندة على المادة ٣٧٥ من القانون المدني .

والواقع أنه لا مجال للأخذ بمبدأ التقادم إذ إن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تعتبر مانعا قانونيا يحول بين صاحب المعاش والمستحقين عنه وبين رفع الدعوى بكامل التعويض ومن شأنه وقف التقادم ، وإذ حكمت المحكمة الدستورية العليا في عام ٢٠٠٠ بعدم الدستورية فلا يبدأ سريان التقادم إلا اعتبارا من تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ، ولما كان ذلك وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني تنص على أنه " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا .. "

مفاده - وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني - أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم كلما استحال على صاحب الحق ماديا أو قانونيا أن يطالب بحقه ، فهو يقف بالنسبة لكل صاحب حق حال بينه وبين المطالبة بحقه قوة قاهرة .

هذا ما حكمت به محكمة النقض (الدائرة المدنية) في الطعن المقيد في جدول المحكمة رقم ٢٣٩٣ لسنة ١٩٦١ ، وكذلك حكم محكمة النقض الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية في الطعن المقيد في جدول المحكمة رقم ٣٦٨٧ لسنة ٥٨ ق .

ثم نأتي إلى نقطة هامة وهي أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ حلت محلها المادة السابقة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ التي تنص على أن يستبدل بنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي النص الآتي " تزاد المعاشات التي تستحق اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ في إحدى الحالات الآتية :

١- ....

٢- الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ المشار إليها متى كانت سن المؤمن عليه في تاريخ الصرف ٥٠ سنة فأكثر

وتحدد الزيادة بنسبة ٢٥ ٪ من المعاش بحد أدنى مقداره عشرون جنيها وبحد أقصى مقداره خمسة وثلاثون جنيها شهريا ".

وجاء في الفقرة الأخيرة من هذه المادة مايلي:

ويلغى نص المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، وكذا أحكام الزيادات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٦١ لسنة ١٩٨١ زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي و١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير إعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين و٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار إليها بالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ".

معنى ذلك أن تعديل المادة ١١ بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ قد حل محل نص المادة ١١ التي حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريتها وأن هذا الحكم يمتد إلى هذا التعديل وبالتالي يعتبر أي تعديل غيردستوري والقول بغير ذلك بأن يكون تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للمعاشات المبكرة المستحقة خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ وهو المجال الزمني للعمل بحكم المادة المشار إليها قبل إلغائها بالمادة السابقة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ يتعارض مع حكم المحكمة الدستورية العليا إذ يخص من خرجوا إلى المعاش في الفترة من ١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ بمزايا يحرم منها من تقاعد مبكرا بعد سريان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ وهذا يخالف المواد ١٧ ، ٣٤ ، ٤٠ من الدستور .

ونخلص من ذلك أنه إذا كانت المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ألغيت بحكم المحكمة ، فإنه بالتالي واستنادا على حيثيات حكم المحكمة الدستورية العليا فإن تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ غير دستوري .

وبالرغم من ذلك كله فإن الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية لم تستجب لهذا المطلب وتطلب من المستحقين اللجوء إلى القضاء .

إن سياسة سلب الحقوق والضمانات المقررة لحماية العمال من التراخي في أداء الحقوق التأمينية سياسة خاطئة لا يسعى إليها إلا من لا يعرف البعد الاجتماعي للتأمينات الاجتماعية ولا الدور الاقتصادي والسياسي .

التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى .. ستصدر قريبا



تعديلات جديدة على قوانين التأمين الاجتماعى معروضة الآن على مجلس الوزراء لمناقشتها واحالتها بعد ذلك لمجلس الشعب لإقرارها ، تمهيدا لإصدارها .. هذه التعديلات تتعلق بقانون التأمين على العاملين لحساب الغير رقم ٧٩ لسنة ٧٥ وقانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقانون التأمين الاجتماعى على العمالة غير المنتظمة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .. ونظرا لأهمية هذه التعديلات والتى تمس قطاعا كبيرا من القوى العاملة فى مصر فقط ظهرت ردود فعل من عدة جهات لشرح وجهات نظرها من هذه التعديلات بعضها مؤيد والبعض الآخر معارض.

■ **عبده مصطفى**

■ د. أمينة الجندى

المسئولون بوزارة التأمينات يؤكدون أن هذه التعديلات جاءت بعد دراسة مستفيضة لمشكلات النظام التأمينى كله والتى عانى منها لسنوات طويلة دون أن يتحرك أحد بأخذ زمام المبادرة لعلاج النظام وإصلاحه ووضع الحلول المناسبة للمشكلات التى يعانى منها.

ومن هذه المشكلات مشكلة المؤمن عليهم الذين لهم مدد اشتراك منفصلة تتباين فيها الأجور بشكل كبير، وعند تسوية معاشاتهم على المتوسط يكون فيه إجحاف كبير لهم وقد أتاحت هذه التعديلات الجديدة لهؤلاء المؤمن عليهم حق تقسيم مدد اشتراكهم إلى مدد منفصلة وحساب المعاش عن كل مدة على حدة مما سيؤدى إلى رفع معاشاتهم بدرجة كبيرة كذلك قررت هذه التعديلات انصافا أكثر للمؤمن عليهم ممن تنتهى خدمتهم بالعجز أو الوفاة الطبيعية. **وذلك بإضافة المدة المتبقية لكل حالة بافتراض بلوغ سن الإحالة للمعاش مما يترتب عليه رفع المعاشات فى هذه الحالات من ٦٥٪ حاليا إلى ٨٠٪ من متوسط الأجر الذى يسوى على أساسه المعاش.**

على الجانب الآخر فهناك معارضون لهذه التعديلات يرون أنها تراجع عن مكاسب كبيرة تحققت للعمال على مدى السنوات الماضية كما أن من شأن هذه التعديلات -كما يقولون- استبعاد أعداد كبيرة ممن يصلون لسن المعاش من الحصول على معاشات نظرا لزيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش من ١٢٠شهرا إلى ١٨٠شهرا.

أيضا - كما يقول المعارضون للتعديلات- فإن رفع المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش المبكر من ٢٤٠شهرا اشتراك ٢٠سنة إلى ٣٠٠شهر اشتراك ٢٥سنة واشتراط بلوغ طالب المعاش المبكر سن الخمسين سنة عند طلب صرف المعاش يتعارض مع سياسة الخصخصة التى تسير عليها الدولة الآن ويترتب عليها أما البطء فى عملية الخصخصة أو حرمان العمالة التى يتم خروجها من الحصول على معاشات مبكرة كما يحدث الآن.

كذلك فإن هناك ملاحظات على إلغاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن العمالة غير المنتظمة وتوزيع الخاضعين له على كل من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم و٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويرى البعض أن هذا القانون كان يغطى أفقر فئات المجتمع من الفلاحين والعمال المهنيين محدودى الدخول فكان يعتبر مظلة حماية حقيقية لأسر هذه العمالة سواء اشتركت فى القانون مقابل جنيه واحد شهريا أو لم تشترك!.

وحتى تتضح الصورة بأبعادها المختلفة كان من الضرورى أن نعرض لهذه التعديلات كما وردت فى مشروع الوزارة.

تعديلات القانون ٧٩

مادة ١٨ بند ١: انتهاء خدمة المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها بنظام التوظف المعامل به أو بلوغه سن الستين لمن عداهم من المؤمن عليهم متى كانت مدة الاشتراك فى التأمين قد بلغت ١٨٠شهرا على الأقل.

ملحوظة: قبل التعديل كانت ١٢٠شهرا على الأقل.

مادة ١٨ بند ٤: انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها فى البندين ١، ٣ متى كان قد بلغ سن الخمسين فى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش وكانت مدة اشتراكه الفعلية فى التأمين ٣٠٠شهر على الأقل.

ملحوظة: قبل التعديل لم يكن هناك شرط بلوغ سن الخمسين وكانت مدة الاشتراك المطلوبة ٢٤٠شهرا فقط للحصول على المعاش المبكر.

مادة ١٨ بند ٥: وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمته أو بلوغه سن الستين بعد انتهاء خدمته متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين ١٨٠شهرا على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ويسوى المعاش فى هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك فى التأمين.

ملحوظة: قبل التعديل كانت المدة المطلوبة هى ١٢٠شهرا على الأقل.

مادة ٢٢: مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٠ يراعى عند تقدير المعاش المستحق لحالات الوفاة والعجز الكامل وفقا للبندين ٣، ٤ من المادة ١٨ أن تضاف لمدة الاشتراك فى التأمين المدة المتبقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبند(١) من المادة المذكورة وبالنسبة لحالات العجز الجزئى تضاف نصف المدة المشار إليها.

ملحوظة: هذه المادة تختص بتقدير المعاش المستحق لحالات العجز الكامل أو الوفاة الطبيعية أثناء الخدمة وكانت قبل التعديل ترفع النسبة إلى حوالى ٦٥٪ من المتوسط الذى يحسب على أساسه المعاش أما الآن وبعد التعديل فيمكن أن يصل المعاش إلى ٨٠٪ من هذا المتوسط.

مادة ٢٣: يخفض المعاش المستحق عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير لتوافر الحالة المنصوص عليها فى البند (٥) من المادة ١٨ بنسبة ٥٪ عن كل سنة من السنوات المتبقية من

تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة فى هذه المدة إلى سنة كاملة.. ولا يخفض المعاش فى حالة طلب صرفه للوفاة أو ثبوت العجز الكامل إذا لم يكن المؤمن عليه قد صرف القيمة النقدية للمعاش قبل ذلك.

ملحوظة: هذه المادة خاصة بتخفيض قيمة المعاش عند طلب المعاش المبكر.

-بالنسبة للمعاش عن الأجر الأساسى يخفض ١٥٪ لأقل من ٤٥سنة و١٠٪ لأقل من ٥٠سنة و٥٪ لأقل من ٥٥سنة ولايخفض ببلوغ ٥٥سنة أو أكثر.

-بالنسبة لمعاش الأجر المتغير شرط الصرف بلوغ ٥٠سنة فأكثر ويخفض ٥٪ عن كل سنة من المدة المتبقية لبلوغ سن الستين.

مادة ٤٠: مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٢ إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخضعه لأحكام هذا التأمين يستحق معاشا عن مدة أو مدد اشتراكه الجديدة فى التأمين أيا كان مقدارها ويصرف هذا المعاش عند بلوغه سن الستين أو ثبوت عجزه الكامل أو وقوع وفاته أى هذه الوقائع أسبق ، ويسوى هذا المعاش بمراعاة الآتي:-

١- تحدد قواعد حسابه على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك فى التأمين وتاريخ تحقق الواقعة المنشأة لاستحقاق صرف المعاش.

٢-عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى الرقمى للمعاش وكذا الميزة المقررة بالمادة ٢٢.

٣- عدم تجاوز مجموع معاش الأجر الأساسى ٨٠٪ من أجر التسوية الأكبر الذى حسب على أساسه أى منهما ويسرى هذا الحكم على معاش الأجر المتغير.

ملحوظة: عالجت هذه التعديلات سقوط المادة ٤٠ السابقة نتيجة لحكم المحكمة الدستورية بعدم دستوريتها فى إيقاف صرف المعاش للمؤمن عليه أو صاحب المعاش عند عودته للعمل وخضوعه لأحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

مادة ٥٤: يكون معاش العجز الكامل أو الوفاة لمن لايتقاضى أجرا من الفئات المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٣ أربعين جنيها شهريا . . ويسرى فى شأن هذا المعاش حكم الفقرة الثانية من المادة ٥١.

ملحوظة: هذه المادة خاصة بمعاشات العجز الكامل أو الوفاة للمتدربين من التلاميذ والصبية بدون أجر عند إصابتهم أثناء التدريب وكان المعاش قبل التعديل عشرة جنيهات فقط.

مادة ١٢٦ بند ٢: مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ويلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات ، وذلك إذا رغب فى حسابها ضمن مدة اشتراكه فى التأمين وإذا عمل المؤمن عليه خلال مدة الإجازة يلتزم بأداء حصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات.. وتحدد مواعيد ابداء الرغبة وأداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التى تستحق فى حالة التأخير فى السداد وذلك بما لايجاوز النسبة المقررة فى المادة ١٢٩بقرار من وزير التأمينات.

ملحوظة: هذا التعديل عالج الآتي:

-التحاق المؤمن عليه الحاصل على إجازة خاصة بدون أجر بعمل خلال فترة الإجازة وهنا يكون سداد الاشتراكات وحساب المدة وجوبيا.

مادة ١٢٩: يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الآتى بيانها فى المواعيد المحددة قرين كل منها :

١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر وتشمل الحصة التى يلتزم بها والحصة التى يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه، وذلك فى أول الشهر التالى لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسى وفى أول الشهر التالى لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجور المتغيرة.

٢ - الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم وذلك فى أول الشهر التالى لشهر الاستحقاق.

٣-مكافأة نهاية الخدمة أو فروقها وذلك فى أول الشهر التالى لتاريخ خدمة المؤمن عليه.

٤-الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة عليه وذلك فى تاريخ استحقاقها .

٥-المبالغ التى يقوم بخصمها من أجر المؤمن عليه فى الحدود الجائز الحجز عليها وفاء لمبالغ صرفت دون وجه حق من الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

ويلتزم صاحب العمل فى حالة التأخير فى أداء أى من المبالغ المشار إليها بأداء مبلغ إضافى شهريا عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ويحسب المبلغ الإضافى بواقع ١.٥٪ شهريا عن مدة التأخير التى تقع خلال السنة المالية الأولي، وتضاعف هذه النسبة عن مدة التأخير التالية لتلك السنة ويسرى ذلك على جميع أصحاب الأعمال بما فيهم الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة.

ويجوز للهيئة أن تقوم بالتحصيل مقابل واحد فى الألف من قيمة المبالغ المحصلة بحد أدنى مقداره جنيه واحد وبحد أقصى مقداره عشرون جنيها ويرحل هذا المبلغ إلى الحساب المنصوص عليه فى المادة ١٦٠.

ملحوظة :هذه المادة تضمنت التعديلات التالية:

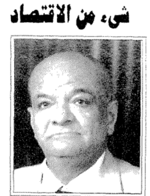
-التزام صاحب العمل بتحصيل المبالغ التى تتقرر على المؤمن عليه وفاء لمبالغ صرفت دون وجه حق من الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

-التزام صاحب العمل فى حال التأخير عن أداء المبالغ المستحقة عليه للهيئة بأداء مبلغ إضافى تم رفعه من ١٪ قبل التعديل إلى ١.٥٪ شهريا ، كما تم مضاعفة هذه النسبة عن مدة التأخير التالية للسنة المالية الأولي.

-رفع قيمة مقابل التحصيل للهيئة من (حد أدنى ٢٠قرشا وحد أقصى ٥جنيهات) إلى (حد أدنى جنيه واحد وحد أقصى عشرون جنيها) .

يريدون العالم قري

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

لن نذكرهم بالاسم أو بالعنوان لأننا نعرفهم بسيماهم وبأقوالهم وبأفعالهم ، فهم يحرقون البخور ، وينفخون فى الأبواق ، ويزينون كل قبيح ويشوهون كل جميل ، ولأن العولمة سوء وسوأة فقد وضع هؤلاء أنفسهم فى خدمتها ، جندتهم لها حينما وجندوا أنفسهم لها أحيانا طواعية أو قسرا .

فالعولمة تحاول أن تستر بهم سواد وجهها ، وخبث طويتها وما تدبره من مذابح وما تقيمه من محارق للدول الصغيرة الفقيرة الصابرة التى تتطلع إلى بصيص من ضوء الشمس ، وأصحاب ضمير الغائب –هؤلاء– يعينون العولمة على أن تقتحم ديارهم وهى تحمل فى أيديها الملوثة كل أنواع السموم فى أغلفة ملساء ظاهرها التكنولوجيا وحرية السوق والإرادة وباطنها السحب إلى القاع !! .. أن تجوع الكثرة وتثرى القلة .. لايهم ! .. أن ترتفع بيارق المرض والتخلف والضياع فهذا هو المطلوب طالما أن شياطين العولمة سوف يجلسون وحدهم عند قمة الجبل وفوق كل الرؤوس وطالما أنهم سوف يمسكون بكل الخيوط ويتحكمون فى مصائر الحكومات والشعوب يحركونها كالدمى،

وسوف تقول جهينة وهى وحدها التى عندها الخبر اليقين إنه فى كل مراحل تاريخ البشرية وقبل أن تنجح الولايات المتحدة الأمريكية فى اختراع العولمة وتصديرها لم يحدث أبدا أن واجهت البشرية نقصا فى الغذاء وصل ببعض الشعوب السمراء والصفراء إلى حد الجوع ونضوب الموارد الغذائية وهبوطها إلى أدنى الحدود المطلوبة للاستهلاك فى ظل معاناة نفسية وسلوكيات استفزازية ممن يملكون أكثر من حاجاتهم من الضرورات والكماليات معا ، وهذه الندرة فى مواد الغذاء وشظف العيش لاتقف عند درجة بعينها بثبات معدلات الاستهلاك الذى هو كالغول والعنقاء والخل الوفى من المستحيلات بعد أن أصبح وقف الزيادة السكانية هو الآخر من المستحيلات ، إذا كيف تجد جحافل البشر المتزايدة يوميا كفايتها من الغذاء فى بلد مثل الهند يزداد عدد سكانها كل عام زيادة مريعة ومروعة وهو ما يحدث فى الباكستان وبنجلاديش والصومال وأثيوبيا والسودان إلى آخر هذه المجموعة المقهورة من بلاد الله ؟!– وتزداد الكارثة ضراوة حين يهجر أبناء الريف مجتمعاتهم إلى المدن الكبرى فى هجرة تتصاعد باستمرار خاصة بعد أن انتشرت الميكنة الزراعية وأصبح هناك فائض فى العمالة الزراعية تحول بعضه بعد الارتحال إلى المدن إلى احتراف أعمال هامشية أو ثانوية أو مساعدة تعتمد كلها على المجهود العضلى الجسدى منها أعمال البناء والمعمار وميكانيكا السيارات وجمع القمامة وحمل الأثقال وحراسة العمارات ، وأغلب هذه المهن كثيرا ماتدر عائدا يوميا لم يألفه أصحابه يجعلهم يتكالبون على الاستهلاك الذى سبق أن حرموا منه طويلا فى مواطنهم الأصلية الأمر الذى يثقل كاهل المواد المتاحة ويهدد مسيرة الإنتاج ذاتها فى تلك الدول الفقيرة والمتخلفة والتى اتفقنا على تسميتها نامية تأدبا منا وخجلا !! وهنا تطل العولمة الملعونة برأسها مرتدية ثوب المنقذ فتقدم بعض المنح والمعونات المشروطة بيدها اليمنى إلى الفقراء وتسلب سيادتهم وإرادتهم بيدها اليسرى!!

ولأن عقائر الفقراء كثيرا ماتطلق أصواتا رخيمة تنأى بنا عن إدراك حقيقة بؤسها وعذابها تحت وطأة حكامها أو بسبب غيبوبتهم فتعلو هذه الأصوات وتعلو منادية على اقتصاد السوق داعية له باليمن والبركات آملة أن يصبح هو طوق النجاة الوحيد دون أن يتساءل سائل : **كيف يزدهر اقتصاد السوق ويكون له القيادة والريادة فى دول لها تركيب زراعى اقتصادى وتركيب زراعى اجتماعى وتركيب سياسى متخلف يتقهقر فيه السوق ؟** .. ترى هل آن الآوان أن يفكر أصحاب العقول فى الدول الفقيرة فى تطوير الزراعة الوطنية من داخل دولهم وليس بنقل أساليب زراعية غريبة ولم تخلق لها ولاتناسبها لا من حيث التربة ولا من ناحية المناخ أو المياه أو العمالة أو المزاج الاستهلاكى ؟! . وهل يستطيع من بيدهم الحل والعقد أن يحدثوا التغيير الواجب فى هيكل الاقتصاد الزراعى وفى هيكل العلاقات الاجتماعية الرديئة التى عادت تطل برأسها حاملة بين يديها سمات رأسمالية سلبية تاركة كل سماتها الإيجابية بتشجيع وحماية من فلاسفة العولمة الجدد الذين يحمل كل منهم رأس أبليس لارأس فيلسوف !! وهل آن الآوان كى يتم البحث عن أسباب هبوط إنتاجية الفلاح صاحب الحقل الصغير الذى كان يفيض حماسا ويعمل عن طيب خاطر من الفجر حتى العشاء قبل ظهور الميكنة والذى أصبح كل استهلاكه الآن من أسواق المدينة ومتاجرها بعد أن ضاع الاكتفاء الذاتى والفائض الإنتاجى من القرية واختفت قدرتها على تزويد المدينة بكل ضروب الطعام ناهيك عن المساحة التى احتاجها لو تحدثت عن سلبيات الصناعة الفردية والجماعية هى الأخرى!!

ثم متى يتغير اعتماد الدول الفقيرة على الأسواق الخارجية ومتى تضيف هذه الدول إليها بصادراتها بدل أن تأخذ منها مواردها ؟ ومتى يصبح السؤال هو أين الصادرات وليس أين الواردات ؟ ومتى يصبح هتاف الفقراء لانريد العالم قرية واحدة بلا أسوار مركزها واشنطون لأن كل إنسان له وطن غال يعتز به ويدافع عنه إلى آخر رمق ولا يريد أن ينصهر ويذوب وتختفى معالمه ويضيع كيانه وتتلاشى حدوده !! وفى دنيا العقلاء لا يجوز أبدا أن تتحول الدول العريقة التى كانت مهد الزراعة إلى الوقوف فى طوابير الانتظار على أرصفة الموانئ لمنتجات دولة العولمة الكبرى وتوابعها من الدول التى هى دول آخر الزمان والتى تجنى من تصدير منتجاتها عدة أثمان فى الثمن النقدى .. ويالها من أثمان !!

ـة واحدة بلا أسوار !!

لأنها تعنى فقدان السيادة والتغاضى عن الآمال الوطنية الاستراتيجية وإهدار التاريخ والجغرافيا ووأد العزة القومية بطريقة وأد بنات الجاهلية !!

– والبلهاء وحدهم هم الذين ينسون أن استيرادهم المواد الغذائية من الأسواق الخارجية فى ظل مقررات العولة وضوابطها وأوامرها وسلطانها يربط البلدان المستوردة بسياسة الدول المصدرة وذلك هو هدف العولة الخبيث الأول ، وإلا فدلونى : لماذا تحرص الولايات المتحدة وهى أم العولة وأبوها على ربط الدول التى تستورد منتجاتها الغذائية بهذه المنتجات من حيث الكم والكيف والسعر وطريقة الاستهلاك ربطا تحكميا تسلطيا دكتاتوريا يساعدها عليه أن الصادرات الأمريكية على سبيل المثال من القمح إلى دول الشرق الأقصى بلغت نسبتها ٦٥٪ من جملة الواردات إلى هذه الدول وبلغت نسبة ٧٥٪ الآن من حجم الواردات إلى دول الشرق الأوسط !! ثم لماذا تحاول الولايات المتحدة بكل الوسائل أن تمسك بيديها المخضبتين بالدماء جميع الخيوط التى تربطها بأسواق المواد الغذائية فى دول الفقراء وأن تكون هى المستفيد الوحيد ؟!

أمريكا إذن تملك كل أسباب التأثير على السياسة الخارجية لدول البطون الجائعة ولاغتصاب كل التسهيلات التى تريدها من هذه الدول ولابتزاز كل الامتيازات اللازمة لصالح رءوس الأموال الأمريكية الصهيونية ، كما أن سيطرة أمريكا على المواد الغذائية يقود إلى تخبط فى أسعارها يفرض على الدول الفقيرة والتى أغلبها زراعية واجبات تهملها وكان يجب أن تقوم بها، منها إجراء تغييرات جذرية فى الزراعة تلاحق بها الزيادة السكانية ومنها تعبئة كل طاقاتها الإنتاجية ومنها استثمار فائض عمالتها الزراعية ومنها تنظيم تسويق إنتاج صغار فلاحيها بعيدا عن قناصة وحيتان أسواق الجملة ومنها إحداث توازن بين إنتاجها الزراعى والصناعى ومنها الوقوف بالمرصاد لسياسة أمريكا الثعلبية التى تخفيها تحت غطاء العولة والتى تستهدفها من وراء سياسة فائض الحاصلات الزراعية ومنها ضرورة قيام الدول الفقيرة بتخصيص اعتمادات كبيرة من التراكم القومى لديها لصالح الزراعة المحلية والصناعات التى ترتبط بها ومنها أن تقوم بتهجين أنواع جديدة من المحاصيل كثيفة الإنتاج مثل الأرز والقمح مسترشدة بتجربة المكسيك حين قامت باستنباط نوع جديد من القمح كان إنتاجه يساوى أربعة أمثال إنتاجها القديم ، وبتجربة الفلبين حين قامت باستنباط نوع جديد من الأرز كان إنتاجه يساوى ثلاثة أمثال إنتاجها القديم ، كذلك فإن الدول الصغيرة يجب عليها أن ترفض السباحة فى بحر الصناعة الثقيلة وهى لا تجيد العوم فتخسر بالصناعة والزراعة معا ، وتسقط فى فم العولة وهو ما أدركته الصين بذكاء كبير حين لجأت إلى الصناعات الصغيرة مؤقتا تغزو بها العالم بجودة مقبولة وبأسعار زهيدة مما أضر بصادرات دول العولة إلى حد كبير ، وتلك – لعمري– واجبات تفرض على المثقفين ثقافة غير عولية فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن يقودوا حركة مواطنيهم نحو الوعى بخطر النار التى تريد العولة أن تشعلها بهزيمة اقتصادهم ،وقف التنمية فى بلادهم واستكمال احتلالها بالاقتصاد بدل العسكر وبالمنافسة غير المتكافئة التى تكون دائما فى صالح العولة طالما أن دول العولة هى الأقدر على تقديم منتجاتها بجودة أعلى وبأسعار أقل نتيجة تلك الخامات شبه المجانية التى تقتنيها من الدول الصغيرة ونتيجة استخدامها الأيدى العاملة الرخيصة فى العالم الثالث ونتيجة استثماراتها الأقل تكلفة .

وآه ثم آه من أجهزة العولة الإعلامية والإعلانية ومن شبكات اتصالاتها العالية التقنية ومن أسلحتها الظاهرة والخفية التى تهدم بها قيم المجتمعات وتفك تماسكها وتضرب بها وحدتها وتنتهك خصوصياتها وتقتحم خلايا عائلاتها بالبث الفضائى وبشبكات الأنترنت لإشاعة غيبوبة الوعى مع غيبوبة الاقتصاد ولإضاعة الانتماء إلى أوطان لها حدود لتصبح أوطانا بلا حدود فتسقط بالتالى مبررات الدفاع عن هذه الأوطان وحجية التضحية فى سبيلها ، فالعولة فى كل أشكالها احتلال جديد يجىء فى أحدث صورة لا يكلف أصحابه شيئا فلا جنود له يقتلون ولا أعباء مادية ضائعة يتحملها ولا مقاومة وطنية تواجه قواته ، والعولة احتلال يرقص له قتلاه ويهتف باسمه ضحاياه !! **أما الذين سوف يديرون ظهورهم ضد هذا الكلام ويصرون على الهرولة إلى عالم العولة ولعق أحذيتها والتبرك بشراك نعالها فإليهم أوجه هذه الأسئلة :**

١– ما الفائدة التى تعود على بلادهم الكليلة العليلة من تحول الإنتاج من الاستراتيجية الوطنية إلى الاستراتيجية العالمية ؟

٢– ماهو العائد الوطنى من إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية أمام تنقل السلع ورءوس الأموال ؟

٣– كم عدد الغافلين الذين يجهلون أن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات التى تقوم عليها العولة هى شركات صهيونية أمريكية وإنجليزية ومن جنسيات عنصرية أخرى ومنها على سبيل المثال وليس الحصر شركة (بيشنيه) التى تسرق (البوكيست) من استراليا والألومنيوم من الجابون ومنها شركة التليفون والتلغراف الدولية العالمية التى تملك شركة فنادق شيراتون والتى تلعب فى كل الاتجاهات ، ومنها شركة (**تايم وارنر**) التى تملك أكبر شركات النشر والإعلام والملاهى والمسارح فى هوليود والعالم وتملك شركة C.N.N ،كما أن أهم الشركات التى تتحكم فى السياسة الأمريكية لصالح إسرائيل هى شركة (**ماكدونال**) وشركة (**بوجلاس**) وشركة (**لوكهيد**) للطائرات وشركة تشيز مانهاتن للنشاط المصرفى وشركة (**كيميكال تيك**) اللتان تملكان أهم البنوك وفروعها فى العالم برأس مال صهيونى فى مُنظمة واللتان تدعوان إلى دمج بنوك الدول النامية فى بنوك العولة كأشرس أساليب الابتلاع ، ومنها شركة (**دايملركرايزلر**) الألمانية الأمريكية الصهيونية لصناعة السيارات والطائرات والتى تقف وراء مناصرة ألمانيا لإسرائيل ، ومنها شركة (**فولكس واجن**) التى ابتعلت شركة (**أودى**) وشركة (**سيات**) معا ، ومنها شركة (**سكودا**) وشركة (بى.أم .دبليو) التى ابتعلت شركة(**روجز**) الإنجليزية ومنها شركة(**فورد**) التى ابتعلت وهضمت شركة(**مازدا**) اليابانية والتى تضغط بنفوذها الهائل حاليا على اليابان لمناصرة السياسة الأمريكية ودعم إسرائيل.. وكل هذه الشركات وغيرها مما لا يعد ويحصر ولا يصدقه عقل تلاقى منا نحن العرب الأمجاد ترحيب العاشق بالمعشوق لأننا كعرب أجواد أسخياء ونملك عواطف جياشة نهديها بالمجان لكل من هب ودب أو نلقى بها فى عرض الطريق ومعه حاضرنا الدامى ومستقبلنا الباكى ناسين حق أجيالنا القادمة بينما عدونا العولى الذى له ساق فى أمريكا وساق فى إسرائيل لا ينسانا **ويتربص بنا ويقيم لعدائه لنا ومؤامراته ضدنا صرحا شامخا منيعا نراه يعلو ويكبر ربما إلى أن يقضى على آخر فرد فينا وربما إلى آخر الزمان.**

المناطق الاقتصادية الخاصة

هل تنجح فى جذب استثمارات أجنبية جديدة؟

على الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، خلال السنوات الأخيرة . . إلا أن الواقع يشير إلى أن حجم هذه الاستثمارات مازال بعيدا عن المعدلات المقررة لها ، كما أن هذا الحجم لايتناسب مع الكم الهائل من الإعفاءات التى تقدم للمستثمرين الأجانب ! فقد وصلت نسبة هذه الاستثمارات ٢٠٪ فقط، من الحجم الذى كان مفروضا تواجده!.

وهكذا . . كان على الدولة -أمام تقلص هذه الاستثمارات- أن تجد حلولا لها ، وعندئذ قامت بإصدار قوانين جديدة ، تساهم فى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ، مثل قانون"إنشاء المناطق ذات الطبيعة الخاصة" والذى يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من أجل التصدير فى المقام الأول.

ولقد أكد كثير من الخبراء أن المشروع الجديد من شأنه أن يجذب الاستثمارات .

لكن على الجانب الآخر . .أبدى البعض تحفظه على هذا المشروع.

ونحن بدورنا ننصت إلى كلا الطرفين .. وهدفنا فى النهاية .. مشروعات ذات قدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

تحقيق : عادل عيد

بداية يقول الدكتور محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى :إن حالة التباطؤ فى معدلات النمو الاقتصادى على مستوى العالم كله أثرت على رغبات المستثمرين فى كافة دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، والتى شهدت نزوحا استثماريا لم يقتصر على المستثمرين الأجانب فقط ، بل على الأمريكيين أنفسهم .

حيث وجهوا استثماراتهم للخارج أو عملوا على تقليلها .

وهو يشير إلى أن تناقص الاستثمارات ظاهرة عالمية خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ مؤكدا أنه على الرغم من ذلك ، فإن مصر تمتلك قدرات جذب هائلة للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال التنويع والتشكيل من جميع الجوانب والأبعاد للمعروض الاستثمارى ، والذى من شأنه أن يعطى عائدا ومردودا مناسبا للمستثمرين خاصة مع بدء برنامج التحديث بشكل رئيسى فى كافة القطاعات الاستثمارية الأجنبية فى مصر.

ويوضح الدكتور محسن الخضيرى أن قانون إنشاء المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة يعد إحدى مجالات الجذب الاستثمارى التى يمكن أن تدفع المزيد من الضخ الاستثمارى المتزايد للاقتصاد المصرى ، خاصة فى مجالات الاستثمارات الجديدة ، مثل إنشاء مدن التكنولوجيا الحديثة، والتى من خلالها نستطيع تطوير الصناعات المغذية للصناعات الكبرى ، وكذلك الصناعات الكبرى القائمة على الابتكار، وإيجاد الجديد الأكثر إشباعا للسوق .

موقع جغرافي متميز

ويرى د.محسن الخضيرى أن مصر تمتلك موقعا جغرافيا متميزا فى قلب العالم ، من شأنه أن يجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وبشكل متنام يستطيع أن يزيد الإنتاج ، ويدعم الجهد التسويقى ، ويفعِّل الأرصدة التمويلية ، والتوظيف الكامل للقوى البشرية .

ولعل إنشاء قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، قد يؤدى إلى التطوير خارج المناطق ، وداخلها ، على أساس أن هذه المناطق تضم كافة الوسائل ، والمعدات التكنولوجية الحديثة ، وهى مما يساعد على التقدم لأن ذلك سيؤدى إلى التطوير من خلال التفعيل والتفاعل المتبادل المشترك ، داخل وخارج المنطقة ذات الطبيعة الخاصة .

يخدم بعض المستثمرين

وعلى العكس . . يؤكد الدكتور صلاح الدسوقى الخبير الاقتصادى أن إنشاء المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، لن يؤدى إلى جذب استثمارات أجنبية جديدة ، لأن هذا القانون سوف يخدم بعض رجال الأعمال ، حيث سيقوم ذلك بتوفير مجموعة من الضمانات التى تسمح بممارسة أنشطة استثمارية جديدة .

ومع العلم أن توقف الاستثمارات الأجنبية عملية مختلفة لأن لها من الشروط والاعتبارات مايتعدى مجرد إعطاء مزايا وتوفير ضمانات ، أو إعفاءات ضريبية وفى مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود مناخ استثمارى يحقق فائضا أكبر من الفائض الذى يتحقق فى دول أخرى ، بمعنى أن رأس المال الأجنبى الآن يمتلك استراتيجية كونية ، أى أنه يجب أن نقارن بين المناخ الاستثمارى فى مصر ، وبين الدول الأخرى.

ويضيف الدكتور صلاح الدسوقي: إن المزايا التى تقدمها مصر الآن للاستثمارات الأجنبية لم تصبح ذات تأثير فعال ، لأن كل دول العالم الآن تقدم مزايا مماثلة ، فالأمر يتطلب أكثر من ذلك ، وهو وجود مناخ اقتصادى عام ، يجذب الاستثمارات الأجنبية ، وهو الأمر الذى لايتحقق فى حالات الكساد الاقتصادى الحاصل فى مصر الآن.

كلام للاستهلاك فقط

ويرى الدكتور صلاح الدسوقي: أن القول بأن قانون المناطق الخاصة سوف يزيد الاستثمارات الأجنبية هو مجرد كلام للاستهلاك فقط ، لأن أصحاب الصناعات القائمة هم أنفسهم الذين سيستثمرون فى المناطق الجديدة ، محاولين الاستفادة من المزايا التى تقدمها الدولة فى هذه المناطق ، وفى هذه الحالة يكون المستفيد هم قلة من رجال الأعمال!.

لاتحقق عائداً جيداً

ويشير الدكتور صلاح الدسوقي: إلى أن سبب انخفاض الاستثمارات الأجنبية فى مصر - بالرغم من الإعفاءات التى تقدمها الدولة لهذه الاستثمارات- هو حالة الكساد التى يعانيها الاقتصاد المصرى ، والتى من خلالها لاتحقق الاستثمارات عائدا موازيا للعائد والذى يتحقق فى دول أخرى ، وبالتالى تتجه الاستثمارات نحو دول أخرى ، خاصة فى ظل العولمة ، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو الجات وغيرها ، هذا بالإضافة إلى الفساد الموجود فى بعض الإدارات ، والذى من شأنه أن يؤدى إلى هروب الاستثمارات - سواء كانت محلية أو أجنبية- إلى الخارج ، وكذلك الروتين الذى تشهده معظم المصالح الموجودة فى مصر.

ارتفاع تكاليف الإنتاج

ويقول المحاسب مصطفى السلاب عضو مجلس الشعب ورئيس جمعية مستثمرى مدينة العبور: من الواضح أن هناك العديد من العوامل التى تسببت فى تراجع معدل نمو الاستثمارات، وكذلك ضعف قدرة الاقتصاد القومى على جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وقد يكون من أهم هذه الأسباب ارتفاع تكاليف هياكل الإنتاج بشكل عام، مما يحد من قدرة المصنع على تقديم منتج بسعر جيد، وبجودة على مستوى المنافسة.

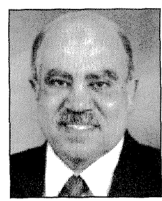
ويشير السلاب إلى أنه على الرغم من تأكيد الدولة على ضرورة تشجيع الاستثمارات، والحرص على حل المشاكل التى تعترض المستثمرين، وإعلان رئيس الهيئة العامة للاستثمار عن قيام لجنة **برئاسة رئيس الوزراء** تجتمع كل اسبوعين مع المستثمرين، لمعرفة المشاكل التى تعترضهم، إلا أنه بات من الواضح أن التحديات التى تواجه مناخ الاستثمار فى مصر هى بالتأكيد أكبر من أى لجنة، أو هيئة تجتمع دوريا.

كما أن عدم الاعتداد بمقومات الاستثمار بالمحافظات، إنما يمثل خصما من قدرة الاقتصاد المصرى على استثمار المدخرات الوطنية وتشغيل الطاقات العاطلة، خاصة الطاقة البشرية، كما أن الوحدات المحلية من إدارات المدن والأحياء التى تتعامل معها المؤسسات الصناعية والتجارية، ليس لديها دافع لإزالة العقبات أمام المستثمرين بالمعنى الواسع لكلمة مستثمر!.

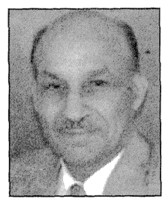
مكاتب الاستثمار بالمدن

ويرى السلاب أن التأخر فى تنفيذ منظومة مكاتب الاستثمار للترويج فى المدن الجديدة، وبعض المحافظات لتسهيل الإجراءات المطلوبة للمستثمر، فى مرحلة الإنشاء أو التشغيل للمشروع .. يمثل عائقا كبيرا أمام الاستثمارات.

مصطفى السلاب: المنتج المصرى - منذ بداية الإنتاج - محمل بنحو ٢٥٪ إلى ٤٠٪ أعباء.. عن نظيره الأجنبى



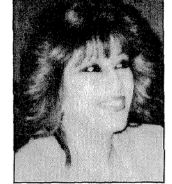
هدى جلال: الروتين.. من أهم أسباب تقلص الاستثمارات الأجنبية. والقانون الجديد هو الحل



جون كريازى: لابد من تبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين وقانون المناطق الخاصة جاذب للاستثمار



د. محسن الخضيرى: المناطق الاقتصادية الخاصة.. تعد إحدى مجالات الجذب الاستثمارى



د. صلاح الدسوقى: القانون الجديد، يخدم بعض المستثمرين على حساب الآخرين!.



حل جيد

ويؤكد المحاسب مصطفى السلاب أن قانون إنشاء المناطق الخاصة يعتبر بمثابة حل جيد لحل المشاكل التى تعترض الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث سيساهم بشكل كبير فى جذب الاستثمارات، لأنه سوف يعطى المشاريع التى ستقام فى هذه المناطق إعفاءات كثيرة، هذا بالإضافة إلى أن هذه المناطق سوف تشمل كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتى ستنتج سلعا جيدة قادرة على منافسة المنتج الأجنبى، سواء داخل الأسواق المحلية أو الخارجية، لذلك سوف تزيد الاستثمارات الأجنبية فى ظل صدور هذا القانون الذى طالب به المستثمرون خلال السنوات الماضية.

تحقيق الصادرات

ومن جانبها تؤكد هدى جلال يس رئيس جمعية سيدات الأعمال للتنمية فتقول: إن إنشاء المناطق ذات الطبيعة الخاصة هو الأسلوب الأمثل لتحقيق انطلاق الصادرات، من خلال تحقيق القدرة التنافسية والكفاءة الإنتاجية، فى معظم صناعتنا وإنتاجنا هو التحدى الحقيقى، إن القدرة التصديرية لبلد ما تقوم على مقدرته على الإنتاج المنافس، والذى تحدده عناصر تكلفة الإنتاج ابتداء من القدرة على التفكير، والابتكار، والطاقات الإنتاجية المتاحة، وانتهاء بالقدرة على التلبية المتواصلة، والتوافق مع تزايد فى الطلب والبنية الأساسية للتصدير، والتى تشمل الخدمات المساندة.

ويستطرد رئيس جمعية سيدات الأعمال للتنمية: أنه بالرغم من الجهود المبذولة على كل المستويات، وبرامج الحكومة لتطبيق توجيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك، بأن التصدير حياة أو موت، وأن التصدير هو الهدف الأول.. فإن الصادرات تتقدم بمعدل أقل من طموحاتنا، وتوضح أن أهم أسباب تأخر الاستثمارات الأجنبية فى مصر عديدة ومن أهمها الروتين الذى يواجهه المستثمرون فى بعض

القطاعات ، خاصة من قبل صغار الموظفين . هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات التى تتعامل معها المنشأة الجديدة ، كما أن الأعباء الجمركية على السلع والمعدات تمثل عبئا كبيرا على الاستثمارات المحلية والأجنبية فى مصر.

وتشير هدى جلال إلى أن حالة الكساد العالمية فى السنوات الأخيرة ، أثرت على الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، لذلك كان لابد من البحث عن تشريعات جديدة تساهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بدلا من أن تتجه نحو الخارج .

تجارب الدول الأخرى

وتوضح رئيس جمعية سيدات الأعمال :أن إقامة المناطق ذات الطبيعة الخاصة التى وافق عليها مجلس الشعب ، سوف تساهم إلى حد كبير فى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

وهى ترى أن تجارب الدول الأخرى التى سبقتنا فى هذا المجال ، ثبت نجاحها مثل دول شرق أسيا.

جاذب للاستثمار

ويضيف جون كريازى رئيس لجنة الاستثمار بمجلس محلى محافظة القليوبية : أن قانون المناطق الخاصة جاذب للاستثمار، ويعاون فى رفع القدرة التنافسية ، لأن المشروع الجديد يقدم كل متطلبات جذب الاستثمارات الوطنية والمحلية ، وسبل تحقيق القدرة التنافسية العالمية للإنتاج والتصدير، وذلك على أساس فلسفة تقوم على عدة أركان .

أولها: وحدة السلطة وتواجدها فى مكان واحد يتعامل معه المستثمرون.

ثانيها : وحدة الملكية ، حيث تمتلك الهيئة الاقتصادية كل ما هو موجود داخل المنطقة ، وعليها كل الالتزامات المصاحبة للملكية وتكون الهيئة مملوكة للدولة بالكامل.

وثالث هذه الأركان : وحدة الإدارة التى تتولى مسئولية إدارة شئون الهيئة ، حيث تستخدم كافة الأساليب الحديثة المطبقة فى الدول الصناعية المتقدمة من حيث أنظمة العمل، وكفاءة العاملين، والتنفيذ الفورى للخدمة .

أما الشرط الرابع لنجاح هذه الهيئة فهو سيادة المناخ الصحى لنجاح الاستثمارات وكفاءته الإنتاجية من خلال نظم جديدة للجمارك والضرائب ، وفض المنازعات ، وتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين ، وتيسير التأسيس والإنشاء والتشغيل لهم ، بحيث يتعامل المستثمر هنا مع جهة واحدة تكون مفوضة من جميع الوزارات، وتخفف من الأعباء التى يتحملها المنتجون فى البلاد المنافسة ، مع توافر الخدمات بالجودة والأسعار العالمية ، وتواجد علاقات عمل صحية عمادها تقديم الخدمات الجيدة للعاملين وأسرهم ، هذا بالإضافة إلى السيادة الكاملة للدولة من خلال المؤسسات المسئولة مثل الدفاع والأمن القومى ، والأمن الداخلى ، وتحصيل الجمارك ، وتحصيل الضرائب.

المستثمرون يطالبون به

ويشير جون كريازي: إلى أن قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة سوف يساهم بشكل كبير فى جذب الاستثمارات الأجنبية ، إلى أرض مصر ، خاصة بعد تناقص هذه الاستثمارات بالرغم من جهود الدولة فى تدفق هذه الاستثمارات طوال الفترة الأخيرة .

ويختتم حديثه قائلا:القانون جاء معبراً عن مطالب رجال الأعمال والمستثمرين، خلال السنوات الماضية .

وما أسفرت عنه دراسات الحكومة والتنظيمات المختلفة من مطالب المستثمرين العالميين حتى يقدموا على الاستثمار فى مصر لانتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية عالمية.

ويختتم سيادته الحديث قائلا: إن هذا المشروع تم تطبيقه فى دول صناعية كبرى ، وثبت نجاحه كما حدث مثلا فى الصين ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، ودول أخرى استطاعت منتجاتها غزو جميع دول العالم.



• ٣٦ شارع نزيه خليفة - خلف الحرية مول - مصر الجديدة
• النزهة ٩ شارع النزهة - مصر الجديدة
• التحرير ١٨٢ شارع التحرير

• الميرلاند ٨ شارع البحرين - مصر الجديدة
• الإسكندرية ٢٤ تعاونيات سموحة
تليفون ٤٢٠٢٧٢٧ - ٤٢٥٨٠١٥

مركز الخدمة : ١٦ شارع إسماعيل رمزى - مصر الجديدة ت: ٢٥٨١٩٤٨



عرض :
محمد حسنى السيد

عبد الناصر .. وتحرير المشرق العربى

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . وبمناسبة اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة . . يسرنى أن أقدم اليوم كتابا وثائقيا عن "عبد الناصر وتحرير المشرق العربي" للأستاذ فتحى الديب، ونشره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ٢٠٠٠.

وترجع أهمية هذا الكتاب الضخم إلى أنه شهادة تاريخية للمؤلف الذى صاحب الزعيم جمال عبد الناصر منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذى كلفه بالعديد من المهام والمسئوليات الوطنية والقومية وخاصة فى مجال دعم الدور النضالى لحركات التحرر العربى بكافة دول الوطن العربى منذ عام ١٩٥٣ حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠.

يسجل الكتاب وقائع تكتب لأول مرة عن علاقات مصر الثورة بالقوة الوطنية فى المشرق العربى على امتداد ثمانية عشر عاما ، من خلال عرض ما مر به هذا الجزء الحيوى من الوطن العربى من أحداث ، خلال مسيرة النضال العربى الثورى بقيادة جمال عبد الناصر، ويحلل الكاتب العوامل التى أثرت ايجابا وسلبا على مسيرة نضال الشعوب العربية خلال تلك المرحلة الفاصلة من التاريخ العربى الحديث فى كل من: سوريا ولبنان والعراق والأردن والخليج العربى واليمن.

ويوثق الكاتب عرضه للوقائع التاريخية بالمستندات التى تنشر لأول مرة ، لتكتمل الحقائق أمام أبناء الوطن العربى من المحيط إلى الخليج ، ويقع الكتاب بوثائقه فى أكثر من سبعمائة صفحة ، وينقسم الكتاب دون الوثائق إلى سبعة أبواب رئيسية ، يضم كل باب عدد من الفصول الفرعية .. ونستعرض فيما يلى عناوين هذه الأبواب والفصول:

الباب الأول : التوجه العربى لثورة ٢٣ يوليو: وفصوله : التكاليف-النص-التوجيهات - صوت العرب على الهواء-التوجه إلى الشمال الأفريقي.

الباب الثاني: الاستطلاع الميدانى للساحة العربية وفصوله: سوريا -لبنان-صوت العرب فى المعركة-الاستطلاع الميدانى لباقى أقطار الوطن العربي- التجمع الطلابى العربى بالقاهرة.

الباب الثالث: ثورة يوليو تتحرك عربيا على المستوى الرسمي: وفصوله التحرك الرسمى فى لبنان والسعودية واليمن-اجتماع سرسنك (فى يوليو ١٩٥٤ بشمال العراق) -معاودة التحرك الرسمى فى سوريا والأردن والسعودية فى سبتمبر ١٩٥٤ -السودان وموقفه من المخطط التحررى العربى - وضع المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربي.

الباب الرابع: التخطيط لتحرير الوطن العربى : وفصوله : التقييم الشامل للوضع بالوطن العربي- خطة العمل للتحرر العربي.

الباب الخامس: ثورة ٢٣ يوليو تساند ثورة الشعب العماني: وفصوله :الوضع خلال عام ١٩٥٤- مهمة البكباشى على خشبة الاستطلاعية بعمان-قرار مساندة كفاح شعب عمان- بريطانيا تتستر وراء سلطان مسقط وتحتل كل مدن عمان وواحة البريمى -الإعداد للكفاح المسلح بعمان-الإعداد لثورة وتفجرها فى يونيو ١٩٥٧-الأمم المتحدة وقضية عمان-الدروس المستفادة.

الباب السادس: نضال الشعب العراقى من أجل تحرير إرادته:وفصوله: عبد الإله ونورى السعيد وثورة ٢٣يوليو-صوت العرب فى معركة حلف بغداد-ثورة ٢٣يوليو والقوى الوطنية-صوت العراق الحر-تفاعلات المد القومى والإعداد للثورة-الإطاحة بنظام الحكم الملكى بالعراق(١٤يوليو ١٩٥٨) -عبد الكريم قاسم ينحرف بالثورة ويناصب القاهرة العداء- الإطاحة بعبد الكريم قاسم- محادثات الوحدة الثلاثية ومناورات البعث- عبد السلام عارف وانقلاب تشرين(١٨نوفمبر ١٩٦٣) بالعراق- خطوات الوحدة بين بغداد والقاهرة- مجلس الرئاسة يتطور إلى قيادة سياسية موحدة- القيادة السياسية الموحدة تباشر عملها -تصدع الحكم القومى ومحاولة الإطاحة بعبد السلام عارف -القيادة السياسية الموحدة تواصل اجتماعاتها -استشهاد الرئيس عبد السلام عارف وتولى شقيقه عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية العراقية-حزب البعث يستولى على الحكم ويباشر تآمره على القاهرة-الوضع بالعراق قبل وفاة عبد الناصر.

الباب السابع: نضال الشعب العربى فى سوريا ولبنان والأردن وفصوله: سوريا-لبنان-الأردن- متى وكيف تم ظهور الأردن على خريطة المشرق العربي-الشعب الفلسطينى يواصل نضاله على أرض الأردن-الملك حسين يتحول بسياسة الأردن لتأخذ مسارا جديدا نحو أمريكا -مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين-الشعب الفلسطينى يختار الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه المسلوبة-قبول مصر لمبادرة روجرز وموقف المقاومة الفلسطينية-معركة المقاومة بالأردن ودعوة عبد الناصر لاجتماع القاهرة-أنور السادات والمقاومة الفلسطينية.

ملاحظات ونتائج: يؤكد الأستاذ فتحى الديب فى خاتمة كتابه القيم عن "عبد الناصر وتحرير المشرق العربي" أنه حاول- بتوفيق من الله العلى القدير- أن يضمن تسجيله التاريخى لمسيرة نضال ثورة ٢٣يوليو على ساحة المشرق العربي، حقائق وتفاصيل الدور المشرف والمجيد الذى قام به شعب مصر العربى ممثلا ومجسدا بمعرفة ثورته لمعاونة المناضلين من أبناء الشعب العربى على كل ساحات النضال، ودعمهم لاستخلاص حقهم المشروع فى الحياة الحرة الكريمة على أرضهم، بعيدا عن كل صور الاستغلال والكبت والتسلط.

ويوضح المؤلف أنه تم سرده لتسلسل الأحداث بكل صدق وأمانة، مستندا فى تسجيله التاريخى إلى المستندات التى احتفظ بها تنفيذا لتوجيهات الزعيم جمال عبد الناصر وبعد نظره وتوقعه لمحاولة البعض أن ينحرفوا بثورة ٢٣يوليو عن مسيرتها النضالية العربية .

ويخلص الكاتب إلى أن كل قارئ منصف تابع ظروف وأحداث تطور مسيرة النضال العربى وأدرك حقيقة دور شعب مصر فى مساندة ودعم قدرات النضال العربى بقيادة جمال عبد الناصر سوف يشاركه التوصل إلى الحقائق الجوهرية والأساسية التالية :-

أولا : الإيمان العميق المسبق والمستمر لقائد ثورة ٢٣يوليو -ومنذ استقرار أوضاعها بمصر-بأهمية وضرورة قيام أى تحرك نضالى على أى جزء من ساحة الوطن العربى معتمدا على قدرات مناضليه الذاتية، مع التزام ثورة مصر بإمداد هؤلاء المناضلين بكل احتياجاتهم التى لايمكن توفيرها محليا، على أن يكون ذلك القدر من الإمداد فى حدود وقدرات وإمكانات

مصر الثورة.

ثانيا عدم تقاعص أو تردد مصر الثورة فى الاستجابة الفورية لمساندة أى تحرك نضالى عربي، وامداده بقدرات تحقيق الاستقرار والاستمرار على طريق أهدافه، بعيدا عن اى تدخل أو تطلع لمكسب شخصى ، وبلا تفكير أو رغبة فى الانتقام، كما يدعى البعض من مزيفى التاريخ، بل كان رائد قيادة ثورة مصر-وعلى الدوام- التأكيد على تحقيق المصلحة العليا لجماهير الأمة العربية، انطلاقا من الإيمان الراسخ بأن حرية وكرامة الوطن العربى والشعب العربى تظل منقوصة مابقى مواطن عربى واحد على أى جزء من الأرض العربية رازحا تحت نير الاستغلال والقهر والتسلط، محروما من ممارسة حقه الطبيعى والمشروع فى الحرية، والتمتع بماحاباه الله داخل وخارج باطن أرضه، من ثروات طبيعية لصالحه ولصالح أخوته وأسرة وطنه الصغير والكبير على حد سواء.

ثالثا: لم يحقق شعب مصر ولا قيادته الثورية أى مكسب شخصى أو مادى طوال مسيرته النضالية فى مساندة قضايا أبناء وطنه التحررية، بل العكس هو الصحيح، والدليل والحقائق الدالة على ذلك ليست فى حاجة إلى التأكيد عليها ، فالكل يعلم ما قدمه شعب مصر من تضحيات بشرية ومادية ، وماواجهته مصر الثورة من أزمات اقتصادية ومعيشية، وما تعرضت إليه من المؤامرات المتتالية التى دبرها الاستعمار وعملاؤه وربيبته إسرائيل ، كما لم تسلم أرض مصر من العدوان المسلح على أرضها عدة مرات .

ورغم كل تلك الأزمات والمؤامرات ، ظل شعب مصر صامدا على المبادئ ولم يتردد فى استمراره فى العطاء بلا حدود، بعيدا عن أسلوب الاستعمار والانتهازيين من عملائه الذين يتخذون من أسلوب حساب المكسب والخسارة منهجهم الذى يجيدونه ويلتزمون به.

رابعا: إن نجاح ثورة يوليو وقيادتها الثورية فى دعم قدرات النضال العربى على اتساع مساحة الوطن العربى لم يتم عشوائيا، بل جاء محصلة دراسة عميقة ودقيقة وتخطيط واعى بالواقع العربي، وفهم مستفيض للتحديات العاتية والمتشابكة التى أقامتها القوى المضادة للتحرر العربى الداخلية والخارجية، كما جاء ثمرة للجهود المضنية والتضحيات التى لم تتوقف للمناضلين العرب الشرفاء من أبناء أمتنا العربية الخالدة على اتساع مساحة أرضها.

خامسا: لم يتم التحام الجماهير بكل مساحات الوطن العربى بجمال عبد الناصر والالتفاف حوله من فراغ، بل تم عن وعى وإدراك واقتناع وإيمان بما قدمه شعب مصر بزعامته من قدوة فى السلوك النضالى ، والتزام صادق بما رفعته ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢من أهداف وقيم ومبادئ وضعتها موضع التنفيذ منذ استقرت لها الأوضاع الداخلية على أرض مصر ، وبالتحديد فى نهاية مارس ١٩٥٣، وناضلت قيادتها بشعب مصر وبقدراته الذاتية من أجل تحقيق تلك القيم والمبادئ بكل صلابة وايجابية وجدية، وبعزيمة واصرار لم يعرف التراجع، وبلا تمييز بين ساحة عربية وأخرى ، أو بين مناضل عربى ورفيق نضال عربى آخر، وليتم كل ذلك فى إطار من البعد عن كل صور المناورات والمهاترات الحزبية التى يتقنها المتحزبون والتى عانت من سلبياتها جماهيرنا العربية على طول ساحة الوطن العربى وعرضه.

سادسا: كان أمرا طبيعيا ومنطقيا أن تواجه ثورة مصر بالعديد من المشاكل والعقبات والتحديات التى تفوق قدراتها على الوفاء والاستجابة لكل مطالب واحتياجات كافة جبهات النضال العربى فى وقت واحد، إلا أنه وبالرغم من إمكانيات شعب مصر المحدودة -إذا ماقيست بإمكانيات دولتى القمة الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا- فقد عوضت صلابة المناضلين الشرفاء وعمق إيمانهم ، بالإضافة إلى دقة التنسيق الذى التزمت به قيادة الثورة ، واتسم به عطاء شعب مصر لتلبية احتياجات جبهات النضال العربى كلها مع التركيز المستمر على ضرورة مراعاة حسن استخدام الموارد المتاحة، كان لكل ذلك تأثيره الكبير فى دعم قدرات النضال رغم طول زمن المسيرة، وليتمكن المناضلون العرب الشرفاء من اجبار الاستعمار الفرنسى والبريطانى على التسليم بمطالب نضال الجماهير العربية بعد أن فقد كلاهما هيبته وجبروته، وتداعت غطرسة ساسته من غلاة المستعمرين، وليحمل كل منهما عصاه على كتفه وليغادروا أرض الوطن العربى غير مأسوف عليهما ، وليقبع كل من غلاة الاستعمار الفرنسى والبريطانى ليجتروا أحقادهم وأطماعهم متحسرين على ما فات من حياة الترف التى سعوا لتحقيقها لاستنزاف دم وخيرات أبناء أمتنا العربية.

سابعا: حينما التزمت قيادة ثورة ٢٣يوليو بمباشرة واجبها القومى التحررى لدعم كل حركات النضال العربى ، التى لجأ قادتها الوطنيون إلى القاهرة طلبا لعون ثورة مصر ، لم يفكر جمال عبد الناصر ولا معاونوه ، ممن تحملوا هذه المسئولية النضالية أن يفرضوا وصايتهم على قيادة أى حركة نضالية على امتدادالساحة العربية، أو يلزموا قادتها باتخاذ أى مواقف أو قرارات معينة، وذلك التزاما بإيمان واقتناع عبد الناصر ومعاونيه بأن أصحاب الأرض هم الأقدر والأجدر على تكييف قراراتهم بما يتماشى ومصلحة وأهداف نضالهم.

ثامنا: لايعنى كل ماسبق أن طريق النضال أمام ثورة ٢٣يوليو الممثلة لشعب مصر ، على ساحة المشرق العربى ، كان طريقا مفروشا بالورود، بل واجهته العديد من الفترات والكبوات والنكسات التى هددت مسيرته النضالية فى بعض مراحله نتيجة لتطور الأحداث وتغيير الظروف الموضوعية المحلية النابعة من سلوكيات وتطلعات بعض من استسلموا للمجد الشخص وركبوا موجة النضال الشعبى بحثا وراء مكسب مادى شخصى، أو من أجل متعة دنيوية زائلة، إلا أن وعى المناضلين والتزامهم بقيم النضال الجوهرية كثيرا ما وقف فى وجهه هؤلاء العابثين بمقدرات ومصالح جماهير الشعب ، وقضى على تطلعاتهم المنحرفة اللعينة.

تاسعا: لعل أهم الحقائق وأجدرها بالتقويم الموضوعى يتطلب ضرورة الإلمام بحقيقة التيارات المتصارعة على المسرح العربى طوال سنين النضال، وفعالية تأثيرها فى واقع المجتمع العربى ، الأمر الذى يؤكد أهمية عدم قياس حركات النضال العربى بمقاييس المكسب والخسارة، ولا بطول وقصر الفترات الزمنية التى استغرقها مسيرة النضال ولا بالتضحيات التى قدمها الشعب العربى من دماء أبنائه، وإنما المقياس الحقيقى ينصب وبالدرجة الأولى على مقدار ماحققه هذا النضال من نتائج إيجابية على طريق تحرير الوطن العربى من كل صور الاستغلال والتحكم، وبقدر ما حققه من توفير للحياة الحرة الكريمة للإنسان العربى ولأسرته على أرض وطنه.

عاشرا: وأخيراً وليس آخر فلا شك أن إلقاء نظرة موضوعية على خريطة الوطن العربى قبل قيام ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢، ويوم ٢٨سبتمبر ١٩٧٠-حينما استرد الخالق سبحانه وتعالى وديعته الزعيم والقائد والمناضل جمال عبد الناصر-تلك النظرة كفيلة بايضاح وتأكيد الدور المجيد والمشرف الذى قامت به مصر (ثورة يوليو) وقيادتها الثورية وبتوفيق من الله ونصره إلى تحرير كافة أجزاء الوطن العربى من كل صور الاستعمار والاستغلال والقهر، ليشعر المواطن العربى بأدميته، ويزهو بعروبته ويفخر بنضاله، ولينعكس تأثير نضاله ليساهم بدور ايجابى وفعال فى تحرير شعوب القارة الافريقية، ولتنتقل موجة التحرر لتعم مايسمى حاليا بالعالم الثالث ، ولتستمر أمجاد ثورة ٢٣يوليو صفحة ناصعة فى سجل التاريخ الإنسانى والتحررى لعالمنا المعاصر.



إعداد: حسن عبدالستار

قضية

دور النقابات العمالية فى بناء هيـ

اهتمت المجلة منذ العدد الأول لصدورها بالنقابات العمالية على اعتبار أنها دعامة أساسية من دعامات النهضة العمالية بصفة خاصة والنهضتين الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.. إذ لايوجد بين الخطوات الإصلاحية فى مجال العمل والعمال ماهو أعظم شأنا وأجل خطرا من النقابة العمالية لأنها أداة من أدوات البعث القومى الذى ننشده.. وانطلاقا من تلك الرؤية لدور النقابات جاء اهتمام مجلة "العمل" بها ومناقشة دورها فى المجتمع الاشتراكى -حينذاك- فى خطة التنمية بجانب التعرض لنشأة النقابات تاريخيا والقوانين التى نظمت هذه النشأة بالإضافة إلى دورها من أجل قضية تعليم العمال .. وسوف نعرض لهذه القضايا التى تناولتها المجلة انطلاقا من اهتمامها بالنقابات فى التحقيق التالي:

تحت عنوان دور النقابات فى المجتمع الاشتراكي العربي كتب النقابى **على سيد على** "والذى أصبح بعد ذلك وزيرا للدولة" يقول إن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق الإسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية، ومن ثم الكفاية الإنتاجية للعمال، كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ، وأصبح لزاما عليها أن تبادر برسم برامجها لتحقيق هذه الأهداف لتؤدى دورها فى المجتمع الاشتراكي.

دور النقابات في الخدمات الاجتماعية

لاشك أن القرارات الاشتراكية الجديدة قد مهدت السبيل أمام النقابات العمالية للاتجاه نحو هذا الجانب الجديد الذى لم يسبق لأكثرها فى البلاد الأخرى أن تمارسه .

ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الذى قرر تخصيص ١٥٪ من الأرباح الصافية لإنفاقها فى خدمات اجتماعية وإسكانية لصالح العمال على أن يكون ذلك بالاتفاق مع النقابة وهذا القرار وفر للنقابات العمالية القوة المادية التى تكفل لها القيام بمهمتها.

دور النقابات في التأمينات الاجتماعية:

وتقوم النقابات بهذه المهمة بالطرق الآتية:

١- أن تكون حلقة اتصال مباشر لدى المؤسسة أو لدى صاحب العمل لإنهاء المشاكل التأمينية التى تصادف أعضاءها.

٢- تنظيم برامج ثقافية للعمال تبين لهم المشاكل التأمينية المختلفة ووسائل التغلب عليها.

دور النقابات في المجال القومي والعربى

إن أول واجبات النقابات فى الجمهورية العربية المتحدة هى توطيد أواصر الإخوة والصداقة والتعاون بين عمال الوطن العربى وأن تتبادل الخبرات وتقدم أفضل تجاربها لشقيقاتها.

دور النقابات في المجال الدولى

عن طريق إقرار حق الشعوب فى تقرير مصيرها والتمتع بالاستقلال الوطنى الكامل ومقاومة سياسة العنصرية والتعصب الجنسى والمذهبى ، وتجنيب العالم ويلات الحروب ومنع استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض الحربية.

دور النقابات في خطة التنمية

يجب على النقابات أن تصبح مسئولة مسئولية مباشرة عن المشاركة الفعلية البناءة فى زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية

ويؤكد الكاتب فى النهاية أن كل ماسبق كان ردا على من يتساءلون عن دور النقابات العمالية فى المجتمع الاشتراكي.

تفصيل

ولاتكتفى المجلة بهذا العرض الموجز السابق ولكن يلتقط الخبير **فؤاد كمال** الخيط مرة أخرى ويفصل فى مقال له دور النقابات فى خطة التنمية ويؤكد فيه على أهمية النقابات العمالية فى بناء هيكل المجتمع الاشتراكى العربى الجديد.

وتعرضت المجلة لدور ومسئوليات العمل والعمال، والتنظيمات النقابية تجاه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يصبو المجتمع إلى تحقيقها.

وأكدت أن المسئولية تقع على المجتمع بجميع أفراده وتنظيماته ومؤسساته ووحداته الإنتاجية المختلفة . . كما أن التعاون والترابط بين مختلف الأفراد والأنشطة والتنظيمات ومنها التنظيمات العمالية فى كل من القطاع العام والخاص من المستلزمات الأساسية للتخطيط.

ثم استعرض المقال أهداف الإنتاج فى عدة مجالات كالتالى:

الزراعة: تحدد لها اتجاهان الأول زيادة الإنتاج والثانى هو رفع دخل الزارع وأسرته عموما .

الصناعة: باعتبارها المنفذ الرئيسى للتقدم الاقتصادى

قطاع التشييد والبناء : الذى يرتبط نجاحه بالحاجة إلى الإنشاءات المقررة فى القطاعات الإنتاجية الأخري.

النقابة والقانون

ولم يفت المجلة أن تلقى الضوء على النشأة التاريخية للنقابات العمالية والقوانين المنظمة لها فكتب الأستاذ **يوسف فخرى** رحمه الله والذى كان يشغل مدير عام الشئون القانونية بوزارة العمل فى ذلك الوقت مقالا جاء فيه" قطعت الحركة عندنا أشواطا طويلة عن طريقها .فلقد تكونت أول نقابة فى مصر عام ١٩٠٨ وصدر أول قانون لتنظيم النقابات عام ١٩٤٢ ومنذ هذا التاريخ توالت التشريعات المنظمة للنقابات المحددة لأغراضها وإذا كانت النقابة لم تعرف عندنا إلا عام ١٩٠٩ فقد كانت جذورها ممتدة فى تاريخنا يمثلها نظام الطوائف التى كانت سارية بمصر حتى عام ١٨٩٠م.

واستعرض المقال المراحل التاريخية لظهور النقابات بداية من نقابة عمال السجائر المختلطة عام ١٩٠٨ ثم نقابة عمال الترام، نقابة عمال الصنائع اليدوية وقد أثرت الحرب العالمية الأولى على توقف نشاط هذه النقابات ثم مالبثت أن عادت مرة أخرى لكن دون أن يعترف بها المشرع.

ـكل المجتمع

ويعود المقال إلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى يعرف "العامل" ويحدد من لهم الحق من العمال فى تكوين النقابات ويبين إجراءات تكوينها وشروط العضوية.

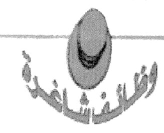
ويحدد اختصاصاتها وأغراضها ونظم حلها وتصفية أموالها ويحقق فى الوقت ذاته الرقابة الحكومية عليها .

وطالب فى النهاية بأن تساهم النقابات فى تخطيط السياسة الاقتصادية ومشاريع التنمية والعمل على إنجاحها بجانب تقديم الخدمات العامة لأعضائها.

النقابة والثقافة العمالية

أما النقابى سعد محمد أحمد الذى أصبح رئيسا للاتحاد العام للعمال ووزيرا للعمل ، فقد كتب مقالا أكد فيه أن الرواد وقادة الحركة النقابية قد كافحوا من أجل قضية تعليم العمال ضد الجمود والتحيز والجهل إلى أن تكللت جهودهم بالنجاح واستعرض المراحل التاريخية لهذه الجهود منذ الحركات الخاصة بتعليم الطبقة العاملة فى القرن الثامن عشر وإنشاء المعاهد الفنية لتدريس العلوم التطبيقية فى عام ١٨٢٠ واستعرض فى إيجاز الجهود التعليمية للنقابات فى عدة دول مثل الاتحادات التعليمية للعمال بالسويد عام ١٩١٢م ، وفى فنلندة عام ١٩١٩ ، والدانمرك عام ١٩٢٩ والنرويج فى عام ١٩٣١م وقدم الأمثلة للعمل البناء والمبتكر الذى تؤديه البرامج التعليمية التى تديرها النقابات أو التى تنظم لأجل النقابات وأعضائها بمختلف بلاد العالم ليؤكد أن هناك نشاطا متأججا وثورانا مضطرما فى ميدان تعليم العمال وأن نشاط التعليم العمالى كان دائما توأما لحركة النقابات وسيظل كذلك .

مجلة العمل -ابريل-مايو ١٩٦٣



◆ **منطقة عمل السويس**

١-مساعد مخزنجى يجيد الإيطالية والعربية، مرتب ١٨٠ قرشا فى اليوم للشركة الفنية للصناعات البترولية بالسويس.

◆ **منطقة عمل القاهرة**

تطلب هيئة البريد بكالوريوس تجارة وليسانس آداب قسم انجليزى لشغل الوظائف من المرتبة الرابعة العالية الإدارية ابتداء من ١٥جنيها تزاد إلى ٢٠ جنيها بعد سنتين ومنح علاوة قدرها ٣جنيهات كل سنتين حتى نهاية مربوط الدرجة.

◆ **منطقة عمل الجيزة**

٣- بكالوريوس زراعة دفعة ٦٣شعبة المواد الغذائية لشركة بيرة الأهرام بالجيزة.

العمل"سبتمبر ١٩٦٣"

أخبار عمالية

●تعيين ١٦٥ موظفا من حملة ليسانس الحقوق و٩٦ من حملة بكالوريوس التجارة و١٦ من حملة الألسن و٧ من خريجى كليات الآداب ودار العلوم كما تم تعيين ٢٠موظفا من حملة الثانوية العامة وقد تم توزيع هؤلاء الموظفين على الديوان العام ومناطق الوزارة فى جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة.

● أعدت إدارة القوى العاملة دراسة عن طريقة اختيار العمال المزمع ترشيحهم للعمل بالسد العالى طبقا لما تطلبه وزارة السد العالى.

●تقرر إعفاء مستخدمى سفارة الجمهورية السودانية المحليين من التزام الحصول على تراخيص العمل.

●أصدرت إدارة الشئون العامة بوزارة العمل نشرة وزارة العمل الشهرية وتتضمن النشرة أخبارا متنوعة ونشاط الوزارة فى مجالاتها المختلفة ، كما تعد الإدارة الآن عددا من الكتيبات عن نشاط الوزارة فى مختلف أنواع النشاط.

مجلة "العمل" ابريل-مايو ١٩٦٣

حول العالم

● **الولايات المتحدة:**

بلغ عدد العاطلين فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى خمسة ملايين فى سنة ١٩٦١ ، ارتفع هذا الرقم فى السنة الماضية إلى حوالى ستة ملايين، ثم عاد فانخفض إلى حوالى أربعة ملايين ، أعلى أجر يتقاضاه العامل هناك مايعادل بالدولار ٣٣جنيها استرلينيا فى الأسبوع.

● **سويسرا:**

تقارير هيئة العمل الدولية تقول إن الأسعار ارتفعت فى معظم بلدان العالم خلال العام الماضى .. تتراوح النسبة بين ١٠٪ و٢٥٪ .

إسرائيل من بين الدول التى ارتفعت فيها الأسعار بنسبة كبيرة.

● **يوغوسلافيا:**

استطاعت المرأة العاملة فى يوغوسلافيا أن تحقق تفوقا ملحوظا على فتيات جنسها فى البلاد الأخرى . . تقول التقارير إن أكثر من ٣٠ ألف امرأة دخلت ميدان العمل فى السنوات الخمس الأخيرة، وبذلك يصبح عدد النساء العاملات فى يوغوسلافيا حوالى المليون وهو عدد كبير إذا قيس بالنسبة لعدد الأيدى العاملة هناك

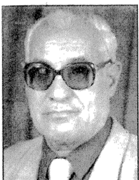
"العمل" ابريل-مايو ١٩٦٣



العامل يستحق أجره كاملا إذا صادف يوم عطلته الأسبوعية أحد الأعياد الدينية

استطلعت إدارة بحوث التشريعات العمالية بوزارة العمل رأى مجلس الدولة عما إذا كان العمال يستحقون أجرا عن يوم المولد النبوى الشريف الذى وافق يوم الراحة الأسبوعية غير المأجورة لهم من عدمه، **وهل يجوز لرب العمل إذا كان قد وفى لعماله أجورهم عن هذا اليوم أن يخصمه من اجازاتهم السنوية أم لا ؟.**

وأفتى مجلس الدولة أنه من حيث موافقة يوم المولد النبوى ليوم الراحة الأسبوعية غير المأجورة للعمال فإن هذا اليوم هو يوم المولد النبوى الذى يستحق العامل إجازة بأجر كامل فيه، ومن ثم فإنه بالرغم من هذه الموافقة فالعامل يستحق أجره ويلزم رب العمل فى هذا بالتزام فرضه عليه القانون ولا يعتبر بذلك متفضلا، ومن ثم لايجوز له بحال أن يقتضى مقابل وفائه بذلك الأجر عن طريق خصم يوم من إجازة العامل السنوية، لذلك رأى مجلس الدولة أن العمال الذين وافق يوم المولد النبوى الشريف يوم عطلتهم الأسبوعية غير المأجورة يستحقون أجرهم عن هذا اليوم ولايجوز لرب العمل خصمه من إجازاتهم السنوية.



يقدمها : **محمد محمد على**

دورة تدريبية بالقاهرة لعمال البترول العرب

أعلن النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة الحاجة إلى التضامن والتعاون النقابى بين الدول العربية فى مواجهة العولمة والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العالمية .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى افتتاح الدورة التدريبية التى شارك فيها عدد من العمال العرب ،وينظمها الاتحاد العربى لعمال النفط والمناجم والكيماويات برئاسة النقابى فوزى عبد البارى الأمين العام للاتحاد ، وشهد افتتاح الدورة النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال .



أوضح الوزير أن التبادل التجارى بين الدول العربية – للأسف – لا يتعدى ٨٪ من حجم التجارة العربية مع العالم فى حين تصل إلى ٩٢ ٪ مع دول الغرب ولو استطعنا تنشيط التجارة البينية العربية أى بين الدول العربية لأصبح من السهل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين جميع الدول العربية،وحل مشكلات البطالة فى بعض الدول العربية .

وفى كلمته طالب النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال بضرورة تكاتف كل القوى والمنظمات العربية فى سبيل إقامة سوق عربية مشتركة تعزز التبادل التجارى وتعطى أولوية للإنتاج العربى لتشغيل العمالة العربية،ووقف استيراد السلع التى لا تنتج فى أى بلد عربى واستخدام السلع ذات المنشأ العربى بدلا من الاستيراد من دول غير عربية.

وكان النقابى فوزى عبد البارى أمين عام الاتحاد قد افتتح الدورة بكلمة أكد فيها أن الاتحاد يعد حاليا خطة لحل مشكلات العاملين فى القطاعات التابعة للاتحاد ، وإنه يجرى تنفيذ خطة للتدريب والتثقيف لإعداد كوادر عربية مؤهلة للقيام بالدفاع عن حقوق العمال فى العالم العربى وتحسين ظروف وشروط بيئة العمل .

شارك فى الدورة قيادات نقابية من ١٤ دولة عربية فى قطاعات النفط والكيماويات والمناجم .

نقابة عمال المناجم والمحاجر تطالب بتشغيل شركة سيناء للفحم


بعزق رفاعى

تقدمت النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر بمذكرة إلى الدكتور وزير الصناعة عن أحوال شركة سيناء للفحم التى يعمل بها حاليا ٦٠٠ عامل منجم بمناسبة ما تردد عن الاتجاه لإغلاق الشركة بما يترتب عليه تشريد عمالها ..

تقول المذكرة التى تقدم بها النقابى بعزق رفاعى رئيس النقابة العامة أن الشركة تأسست عام ١٩٨٨ بعد أن كانت مشروعا برأسمال قدره ٧٠ مليون جنيه مملوكة بالكامل لهيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بغرض استغلال منجم فحم المنارة بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية التى تمت بواسطة بيت خبرة إنجليزى لإنتاج ٦٠٠ ألف طن سنويا وقدرت التكلفة الاستثمارية من المكون الأجنبى بمبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترلينى تمول على أساس ١٢,٥ مليون جنيه استرلينى منحة لاترد وقد وافق مجلس الشعب فى ذلك الوقت على قبول المنحة .

وقد بدأت الشركة فى الاعتماد على مواردها الذاتية المحدودة اعتبارا من العام المالى ١٩٩٧/٩٦ فى تلبية احتياجاتها من أجور ومستلزمات وقطع غيار وخلافه وأدى ذلك إلى تعثر الشركة ماليا ، كما أدى ذلك إلى نفاد رصيد قطع غيار المعدات منذ أكثر من ثلاثة أعوام مما جعل الشركة تعمل فى ظروف فنية بالغة الصعوبة مما أثر على إنتاجها ،وتطالب النقابة العامة بضرورة تشكيل لجنة فنية محايدة على أعلى مستوى لمعاينة المنجم والمعدات العاملة به قبل اتخاذ أيه قرارات بشأن توقف العمل بالمنجم ، كما أن النقابة تطالب بتشكيل لجنة لدراسة إمكانية الاستفادة من إنتاج المنجم محليا حيث إنه من بين الدراسات التى تمت مؤخرا دراسة جدوى تدعو إلى استخدامه فى صناعة الكوك حيث إن شركة الكوك تستورد ٢ مليون طن فحم سنويا.. وفى حالة عدم إمكانية استخدامه محليا ،فإن هناك شركة سعودية أمريكية عرضت المشاركة فى إنتاج المنجم وتقديم تكنولوچيا جديدة.. وقالت النقابة إن الاحتياطى المؤكد من الفحم يقدر بـ٢٧ مليون طن كما يبلغ الاحتياطى القابل للتعدين ٢٢ مليون طن ،أى أنه يمكن تشغيله للشركة لمدة ثلاثين عاما على الأقل إذا ما أرادت الحكومة تقديم الدعم المناسب لتشغيل الشركة حفاظا على الثروة القومية ،وكذلك حفاظا على العمالة المدربة التى تم تدريب بعضها بمناجم إنجلترا والتى يصعب توفيرها فى حالة توزيع هذه العمالة على شركات أخرى .



اجتماع طارئ للاتحاد العربى لعمال التعليم

أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ضرورة وضع آليات جديدة لسياسات التعليم فى الوطن العربى خاصة الفنى والصناعى لمواجهة التطور الحديث والتكنولوجيا العالمية وإتاحة فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الاجتماع الطارئ للاتحاد العربى للتعليم والإعلام والصحافة الذى عقد بالقاهرة فى الأسبوع الماضى برئاسة النقابى محمد وطنى عوض ، وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية العربية والمصرية .

وتحدث النقابى السيد راشد فأكد أن هذا اللقاء العربى يمثل أسمى آيات التضامن والتنسيق ويأتى فى مناسبة عزيزة على مصر والأمة العربية وهى مرور ٥٠ عاما على ثورة يوليو المجيدة التى قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذى أعطى للقضايا العربية والفلسطينية من عمره الكثير .

وأشاد رئيس الاتحاد العام للعمال بدور الرئيس حسنى مبارك فى دعم الصمود الفلسطينى وتحقيق التضامن العربى ، مؤكدا أنه لايدخر جهدا ويعمل ليل نهار لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة رغم الضغوط الدولية التى تمارس ، مما يجعلنا فى أمس الحاجة إلى تنسيق المواقف وتوحيد الصف لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على حقوقنا التاريخية .

وقال النقابى محمد وطنى عوض الأمين العام للاتحاد العربى للتعليم والطباعة والإعلام فى بداية الاجتماع ورئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى : إن العرب اليوم أحوج ما يكونون إلى الوحدة والتضامن ودعم الشعب الفلسطينى لمواجهة الصلف الإسرائيلى الذى يتحدى مشاعر العرب والمسلمين بشكل سافر .

استمر الاجتماع الطارئ للاتحاد مدة أربعة أيام أصدر فى نهاية الاجتماع عددا من التوصيات المهمة.

خروج ٦٠٠ عامل للمعاش المبكر من شركة النيل العامة للنقل النهرى

على النجار

بعد اندماج شركة النقل النهرى وشركة النيل العامة للنقل المائى وبعد جهد خارق استطاعت اللجنة النقابية للشركة بعد اندماجهما الحصول على موافقة رئيس الشركة العامة للنقل النهرى ورئيس الشركة القابضة على خروج ٦٠٠ عامل بطريق المعاش المبكر وحصولهم على المبالغ المقررة التى تبدأ من ١٢ ألف جنيه إلى ٣٥ ألف جنيه حسب مدة خبرة العامل.

صرح بذلك النقابى على النجار رئيس اللجنة النقابية بشركة النيل العامة للنقل النهرى بالقاهرة

مشروع لخدمة شباب الخريجين أبناء أعضاء النقابة العامة لعمال الزراعة


جمال الشيخ

أعد النقابى جمال الشيخ نائب أول رئيس النقابة لعمال الزراعة والرى مشروعا لإنشاء مركزٍ لخدمة شباب الخريجين أبناء أعضاء النقابة العامة لعمال الزراعة والرى ، يهدف المشروع إلى المساهمة مع الدولة فى تنفيذ خططها البشرية والاقتصادية من خلال التنسيق والمساهمة مع وزارة القوى العاملة لتوفير فرص عمل للشباب من أبناء أعضاء النقابة .

وعن أسلوب تنفيذ المشروع يقول النقابى جمال الشيخ يتم إعداد قاعدة بيانات أساسية لأبناء الأعضاء من خلال استمارة بيانات توزع عليهم من خلال اللجان النقابية ثم تصنيف الشباب من حيث المؤهلات والتخصص وتاريخ التخرج والتقدير والرغبات .. يتبعها التعرف على احتياجات السوق من خلال نشرة التوظف التى تصدرها وزارة القوى العاملة والإعلانات بالصحف والاتصال بالشركات والمشروعات للتعرف على احتياجاتها، ثم يقوم المركز بإخطار أعضائه بالأماكن التى تطلب تخصصاتهم للتقدم إليها ويقوم المركز بعقد الدورات التدريبية والتثقيفية للراغبين فى عمل مشروعات خدمية أو إنتاجية خاصة .

وعن أهم نتائج المشروع يقوم معد المشروع بتوسيع قاعدة النشاط النقابى لخدمة أعضائه بتفاعله مع احتياجات المجتمع ، وتوسيع قاعدة العضوية باللجان النقابية نتيجة لذلك ودعم الدور النقابى واكتسابه خبرات جديدة .

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج

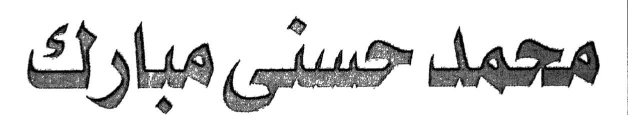
ولجانها النقابية

فى مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

التى غيرت وجه الحياة على أرض مصرنا العزيزة والأمة العربية

نحيى الزعيم القائد العظيم



ونؤيده فى جميع خطواته .. داخليا وخارجيا

ونؤكد على أن عمال مصر هم فى مقدمة

الصفـوف للدفاع عــن الوطن العزيز

بالروح والدم تحت قيادته الرشيدة

رئيس النقابة العامة

السيد محمد راشد

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

في مناسبة هذا اليوبيل المجيد
نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير
والازدهار إلى آفاق أوسع من العمل
والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والتقدم والرخاء

مجلس الإدارة والنقابات الفرعية واللجان النقابية
للنقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية

النقابة العامة للعاملين
بالزراعة والرى والثروة المائية

رئيس النقابة العامة

مهندس : محمد عبد الحليم عبد الحفيظ



يبعث عمال البترول الأوفياء بتحية خالصة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويعبرون عن تقديرهم للدور الداعم النبيل لعمال البترول
الذى يقوم به السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول والثروة المعدنية

ويتجهون بقلوب نابضة بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن فى
التنمية والرخاء والتقدم

النقابة العامة للعاملين بالبترول ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة
فوزى عبد البارى حسين

الأمين العام
سامى صقر

أمين الصندوق
مصطفى كمال

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة

لأعمال النقل البحرى

ولجانها النقابية

في مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

وتأميم قناة السويس

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونحيي الإدارة المصرية لقناة السويس التى يقودها بشرف وأمانة

الفريق **أحمد فاضل** رئيس هيئة قناة السويس

رئيس النقابة العامة

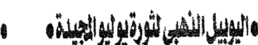
عادل الصبيحى

أمين الصندوق

حسنى السيد خضر

الأمين العام

الريان/ حمدى عبدالواحد



• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة للسكك الحديدية
ولجانها النقابية



فاروق نصار رئيس النقابة العامة وأعضائها

يسعدهم فى مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

أن يهنئون السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وشعب وعمال مصر ويعلنون من جديد أنهم سيظلوا جنود مصر الأوفياء لخدمة بلادهم ودفع عجلة الإنتاج بمرافق السكة الحديد وتحسين أدائها فى ظل قيادتها التنفيذية والشعبية

الدكتور م. **حمدى الشايب** وزير النقل و**أحمد العماوى** وزير القوى العاملة و**السيد راشد** رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والمهندس **عرفة النويعم** رئيس هيئة السكة الحديد

أمين الصندوق
زغلول عبدالمنعم إسماعيل

الأمين العام
حمدان حامد السيد

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

فى مناسبة هذا اليوبيل المجيد نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد نجيب مهنى

أمين الصندوق	الأمين العام
عادل متولى بدوى	**شعبان على مصطفى**

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية

مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية
ولجانها النقابية تتقدم بأسمى آيات التهانى
لابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجددين العهد لله والوطن على مواصلة الجهد من اجل
مصر القوية الحرة .. مصر المستقبل .. مصر الأقدر على
تحقيق ما تصبو إليه من آمال فى الرخاء والسلام

رئيس النقابة العامة
عبد الحميد عبد الجواد إسماعيل

الأمين المالى
أحمد السعيد النحاس

الأمين العام
سيد محمود عشماوى

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة للبريد

مجلس إدارة النقابة العامة للبريد ولجانها النقابية
يتقدم بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويغتنم مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ليتقدم بوافر التهنئة للسادة

الدكتور **أحمد نظيف** وزير الاتصالات والمعلومات

السيد **أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة

المهندس **أحمد الصولى** رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

السيد **السيد محمد راشد** رئيس الاتحاد العام للعمال

رئيس النقابة العامة

حسنى محمد زهران

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية
ولجانها النقابية

في مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

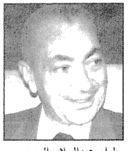
ونتجه بقلوب نابضة بالخير والازدهار إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن فى التنمية والتقدم والرخاء

رئيس النقابة العامة
د. أحمد عبد الظاهر عثمان

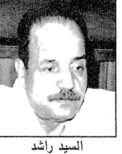
الأمين العام
مختار حمودة لمعى

أمين الصندوق
إبراهيم إسماعيل


أحمد العماوى


لواء عبدالسلام المحجوب

اللجنة النقابية للعاملين بشركة العامرية للغزل والنسيج


السيد راشد

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى شعب الإسكندرية
والى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية
بالمحافظة وإلى السيد اللواء
عبد السلام المحجوب محافظ الاسكندرية
والمهندس **محمد عبد المنعم الهامي**
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**
كما تتقدم الى السادة
أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة
السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
وتهنئة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

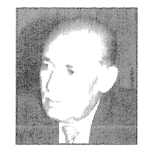
محمد حسنى مبارك

بمناسبة

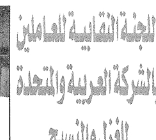
اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو

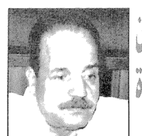
نائب الرئيس	رئيس اللجنة
مصطفى محمد محمد خاطر	**عبد المحسن إسماعيل مطر**
أمين الصندوق	الأمين العام
حسين عبد الشافى عبد الرحيم	**عمر محمد رسلان**
م.أمين الصندوق	م.الأمين العام
محمد عبد الله مصطفى	**عادل مصطفى حربي**

الأعضاء:
محمد صبرى إبراهيم - عمر محمد العطافي - محمود إسماعيل
راشد شعبان بسيوني - أحمد عبد الحميد العبد
نجيب فؤاد سعد - إبراهيم محمد خالد


أحمد العماوى


لواء عبدالسلام المحجوب




السيد راشد

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى شعب الاسكندرية والى جميع القيادات
الشعبية والسياسية والتنفيذية والى السيد اللواء
عبد السلام محجوب محافظ الاسكندرية
والمهندس **صلاح محمد عبد السلام**
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
والمحاسب **إبراهيم محمد حسن**
نائب رئيس مجلس الإدارة
بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**
وتحية حب لقائد الحركة النقابية
أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة
السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
وتحية حب لقائد مسيرة السلام الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة يوليو

الأمين العام	رئيس اللجنة
السعيد محمود عبد الحميد	**بيومى سليمان محمد**
أمين الصندوق	نائبا الرئيس
أنور سعد عبد العليم	**محمود رشدي - سمير صبحى جلال**
م.أمين الصندوق	م.الأمين العام
جابر محمد على بلال	**محمد بسيونى علي**

الأعضاء: وليد على عبد العاطي - على منصور محمد زايد
شعبان حسين عبد الرسول - السيد محمد السيد يوسف - علاء على طلبة
مسئول النقابة العامة بالأسكندرية
أبو السعود أحمد عباس

اللجنة النقابية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب بالإسكندرية



اللواء عبدالسلام المحجوب

تتقدم بخالص التهنئة الي السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الأسكندرية

وشعب الأسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

سيد طه حسن

وتهنئة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو



محمد محمد حسن

رئيس اللجنة

محمد محمد حسن [illegible]

نائب الرئيس

مصطفى مسعود محمود غانم

الأمين العام

عادل أبو الوفا جاد الكريم

أمين الصندوق :

عبد الله محمد محمد عبد الله

أمين عام مساعد

أحمد حمد حسن محمد

أمين صندوق مساعد

مصطفى محمد حسن

الأعضاء :

يسرى أبو الوفا جاد دالكريم - إبراهيم عمر إبراهيم جاد - عادل عبد العاطى أبو المجد

سامى عبد المنعم عطية - سمير السعيد مرجان - عاطف فرغلى إمام - عرفة أبو القاسم على

Heckett MultiServ Bahna SAE



شركة هيكيت مالتى سيرف بهنا

شركة مساهمة مصرية



اللواء عبدالسلام المحجوب



تتقدم بخالص التهنئة الي السيد اللواء

عبد السلام المحجوب محافظ الأسكندرية

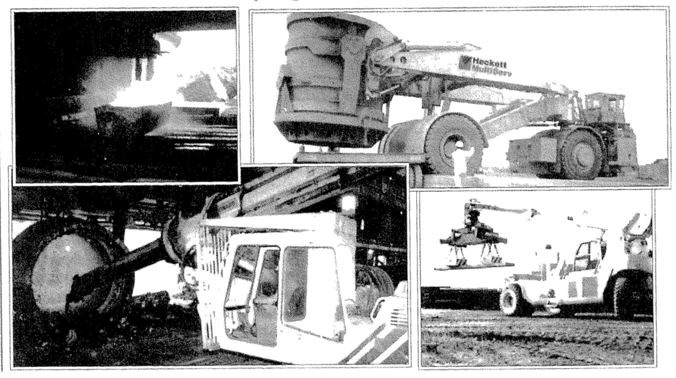
وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

الرئيس محمد حسنى مبارك



إن مجموعة شركات هيكيت بهنا لخدمات صناعة الحديد والصلب من شركات الاستثمار الرائدة بجمهورية مصر العربية ، تأسست شركة هيكيت مالتي سيرف بهنا وشركة هيكيت بهنا للعمليات الصناعية للقيام بالعمليات الصناعية المطلوبة لمصانع الصلب مثل استخلاص الصلب من الخبث ومعالجة ونقل الخبث الساخن من الأفران واستقبال وتصنيف وتزويد الأفران بالخردة وتقوم الشركة حاليا بتقديم خدماتها لمصانع العز بمدينة السادات ومصانع عز الدخيلة بالإسكندرية.

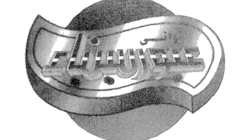
العجمي أبو يوسف ك ١٨ - آخر مساكن الحديد والصلب شمال عمارات الكوثر - ت: ٤٣٦٨٥٠٥ - فاكس : ٤٣٦٨٥٠٦

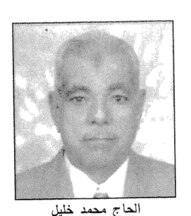
الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب - الإسكندرية تليفون : ٤٣٦٨٥٠٥(٠٣)

مصانع العز لصناعات الصلب - مدينة السادات تليفون : ٦٠٣٠٧٠(٠٤٨)



اللواء عبدالسلام المحجوب





الحاج محمد خليل

شركة عبور سيناء لصناعة الأوانى المنزلية

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد اللواء **عبد السلام المحجوب** محافظ الإسكندرية

وإلى شعب الإسكندرية الكريم وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

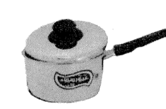
بمناسبة العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة



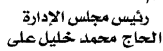
خبرة خمسون عاما فى صناعة الأوانى

أفضل ما يمكن شراؤه من أوانى

أوانى من الألومنيوم الأبيض اللامع للمنازل

أوانى من الألومنيوم الماط للفنادق والمطاعم

ألومنيوم نقى عالى الجودة ٩٩,٧٪



رئيس مجلس الإدارة

الحاج محمد خليل على

وشهرته **العربى خليل**

المدير العام

محمد محمد خليل

الإدارة : ٣ شارع القاضى سند - اللبان ت : ٤٨٦٤٨١٩

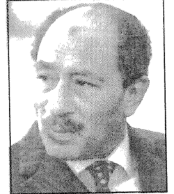
المصانع : الكيلو ٢٣ طريق إسكندرية - القاهرة الصحراوى مرغم ت : ٤٧٠٠٥٣٣ تليفاكس : ٤٧٠١١٦١







جمال عبد الناصر

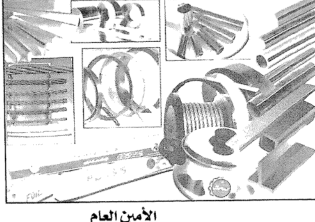


محمد أنور السادات





الرئيس محمد حسنى مبارك





رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بوافر التهنئة للسادة

أحمد العماوى
وزير القوي العاملة والهجرة

السيد محمد راشد
رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

والى جميع عمال مصر الأوفياء

مدير عام المؤسسة
فتحى نعمة الله

رئيس مجلس الإدارة
عبد المنعم العزالى

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

في ذكرى هذا اليوم المجيد نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد وطنى عوض إبراهيم

أمين الصندوق

مصطفى كمال إبراهيم

الأمين العام

السيد أبو المجد حمزة



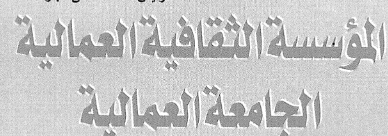
السيد راشد

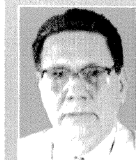


الرئيس محمد حسنى مبارك



أحمد العماوي





د. عماد الدين حسن

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ونائب رئيس الجامعة العمالية وأعضاء
مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتغتنم مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

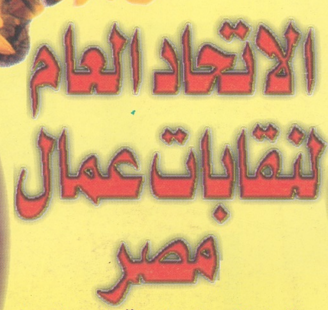
وتتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد العماوى
وزير القوي العاملة والهجرة

السيد راشد
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

وإلى جميع قيادات وعمال مصر الأوفياء

د.عماد الدين حسن
مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية
ونائب رئيس الجامعة العمالية



ونقاباته العامة ولجانها
النقابية وقواعدها العمالية



اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الزعيم القائد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونعاهد الله والوطن أن نسير وراءه فى طريق النصر من أجل بناء مصر العظمى
فى جميع مجالات التشييد والتعمير والبناء .. وأن نبذل المزيد من العرق والتضحية
من أجل بناء مجتمع حر كريم فى ظل الديمقراطية الحقيقية لمجتمعنا

رئيس الإتحاد العام
السيد محمد راشد
وكيل مجلس الشعب